جمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعـة محمـد خيضـر بسكـرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قســم العلوم المحاسبية والمالية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

الموضـــــــــــــــوع

مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية

دراسة حالة المديرية الجهوية حوض بركاوي– سوناطراك لولاية ورقلة

(2018-2016)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محـــــاسبة

إعداد الطالبة
– بومدين حياة

الأستاذة المشرفة:
– غضاب رانية

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
1	زعرور نعيمة	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	غضاب رانية	أستاذ محاضر ب	مشرفا	جامعة بسكرة
3	العمري أصيلة	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/2019

جمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعـة محمـد خيضـر بسكـرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلومالتسيير
قسـم العلوم المحاسبية والمالية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

الموضـــــــــــــوع

مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية

دراسة حالة المديرية الجهوية حوض بركاوي– سوناطراك لولاية ورقلة

(2018-2016)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محـــــاسبة

إعداد الطالبة
– بومدين حياة

الأستاذة المشرفة:
غضاب رانية

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
1	زعرور نعيمة	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	غضاب رانية	أستاذ محاضر ب	مشرفا	جامعة بسكرة
3	العمري أصيلة	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/2019

إهداء

إنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلى:

قرة العين التي جعلت الجنة تحت قدميها التي سهرت وتعبت من أجل وصولي إلى هذه المرحلة، ورافقتني في كل خطوة بدموعها ودعائها، تلك المرآة العظيمة أمي الغالية.

أعظم الرجال صبرا رمز الحب والعطاء الذي أفنى حياته من أجل تعليمي، الذي حرص على أن يراني في أعلى المراتب ذلك الرجل الكريم أبي العزيز.

إلى من قاسموني الحياة بحلوها ومرها إخواني وأخواتي

إلى كل الأهل والأقارب

إلى من أعتز بصحبتهن وهنئت بالعيش معهن

إلى كل زملائي دفعة 2019

إلى كل باحث وطالب علم أهدي ثمرة جهدي

بومدين حياة

شكر وعرفان

اللهم إنا نسألك أن تلهمنا شكر نعمك وتجعل عملنا مخلصا لوجهك

فالحمد والشكر لجلالك وعظيم سلطانك

"وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وإليه ننوب"

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن تستطيعوا فادعوا له"

واقتداء بهذا الحديث الشريف نوجه شكرنا

إلى الأستاذة المشرفة "غضاب رانية"

التي غمرتنا بكرمها ونصائحها وتوجيهاتها، وخاصة دعمها وتفهمها الكبيرين

إلى كل أساتذتنا الكرام في جامعة محمد خيضر –بسكرة

إلى كل عمال المديرية الجهوية حوض بركاوي –سوناطراك لولاية ورقلة وخاصة المؤطر جمال بوعافية على مساعدتهم القيمة وعلى حسن استقبالهم لنا

إلى كل من ساعدنا وأعاننا من قريب أو بعيد بكلمة، نصيحة أو دعاء

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير مسبقا لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة والحكم عليها وإثرائها بآرائهم السديدة.

بومدين حياة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية، حيث تمت معالجة هذا الموضوع في فصلين نظريين للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية لكل من نظام المعلومات المحاسبي، الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية وكذلك فصل تطبيقي بغرض إسقاط ما تم دراسته في الجانب النظري على الميدان.

وقد تمت الدراسة في المديرية الجهوية حوض بركاوي سوناطراك– ورقلة من خلال عرض مختلف أنظمة المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها هذه الأخيرة في إعداد قوائمها المالية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على الملاحظة والمقابلة.

وبعد عرض أنظمة المعلومات المحاسبية المعتمدة من طرف الشركة محل الدراسة وكذا المقابلة مع مسئول فرع التنسيق لمصلحة المحاسبة العامة توصلنا إلى الدور الهام لنظام المعلومات المحاسبي في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبي، معلومات محاسبية، إفصاح محاسبي، قوائم مالية.

Abstract :

This study aims to find out the contribution of a system Accounting information in improving accounting disclosure Financial statements, where this issue has been addressed Two theoretical chapters to encompass various theoretical aspects For each of the accounting information system, disclosure Accounting and financial statements as well as an application chapter In order to drop what has been studied in the theoretical aspect of Field The study was conducted at the Regional Directorate Basin Berkawi Sonatrach - Ouargla through a different presentation The accounting information systems on which these are based Financial statements, and to achieve this Objective Were lied on observation and interview After the presentation of the approved accounting information systems.

And the interview with the company The coordinator of the General Accounting Department has reached us To the important role of the accounting information system in Improving the accounting disclosure of financial statements.

Key words: accounting information system, accounting information, accounting disclosure, financial statements.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	I
شكر وعرفان	II
الملخص	III
الفهرس	IV
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: نظام المعلومات المحاسبي	
تمهيد الفصل الأول	9
المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي	27-10
المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية	10
المطلب الثاني: النظام ونظام المعلومات المحاسبي	18
المطلب الثالث: أهمية وأهداف نظام المعلومات المحاسبي	25
المبحث الثاني: طبيعة أنظمة المعلومات المحاسبية	32-27
المطلب الأول: مقومات نظام المعلومات المحاسبي	27
المطلب الثاني: وظائف أنظمة المعلومات المحاسبية	28
المطلب الثالث: مبادئ أنظمة المعلومات المحاسبية	29
المبحث الثالث: دورة حياة نظام المعلومات المحاسبي	43-32
المطلب الأول: تحليل نظام المعلومات المحاسبي	32
المطلب الثاني: مناهج تصميم نظام المعلومات المحاسبي	35
المطلب الثالث:خطوات تصميم نظام المعلومات المحاسبي	36
الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية	
تمهيد الفصل الثاني	48

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي	54-49
المطلب الأول: مفهوم ومقومات الإفصاح المحاسبي	49
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي	52
المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي ومتطلباته	54
المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية	77-56
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية	56
المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية ومستخدميها	57
المطلب الثالث: إعداد وعرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي	62
المبحث الثالث: أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للقوائم المالية	84-77
المطلب الأول: أهمية الإفصاح بالنسبة لبنود الميزانية وحساب النتائج	78
المطلب الثاني: أهمية الإفصاح بالنسبة لسيولة الخزينة	82
المطلب الثالث: أهمية الإفصاح بالنسبة لتغيرات الأموال الخاصة	84
الفصل الثالث: دراسة مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية دراسة حالة مؤسسة المديرية الجهوية حوض بركاوي-سوناطراك	
تمهيد الفصل الثالث	87
المبحث الأول: التقديم العام للمؤسسة محل الدراسة	98-88
المطلب الأول: التعريف بشركة سوناطراك	88
المطلب الثاني: التعريف بالمديرية الجهوية حوض بركاوي	92
المطلب الثالث: التعريف بقسم المالية والمحاسبة	94
المبحث الثاني: واقع نظام المعلومات المحاسبي في المديرية الجهوية حوض بركاوي-سوناطراك	106-98
المطلب الأول: آلية تدفق البيانات إلى نظام المعلومات المحاسبي للمديرية الجهوية حوض بركاوي	98
المطلب الثاني: عرض أنظمة المعلومات المحاسبية للمديرية الجهوية حوض بركاوي	99
المطلب الثالث: معالجة البيانات المتدفقة إلى نظام المعلومات المحاسبي للمديرية الجهوية حوض بركاوي	106
المبحث الثالث: كيفية مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية	129-107

المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمديرية الجهوية حوض بركاوي	107
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية للمديرية الجهوية حوض بركاوي	115
المطلب الثالث: كيفية مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للمديرية الجهوية حوض بركاوي	120
خاتمة عامة	135-132
قائمة المراجع	159-137

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(I–1)	التمييز بين مصطلحي البيانات والمعلومات	12
(II–9)	جدول تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية	76
(II–10)	جدول الإهتلاكات	77
(II–11)	جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية	77
(II–12)	جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)	77
(II–13)	جدول المئونات	78
(II–14)	كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية	78
(III–1)	جانب الأصول لميزانية المديرية الجهوية لسوناطراك حوض بركاوي–ورقلة ل 2016،2017،2018.	111
(III–2)	جانب الخصوم لميزانية المديرية الجهوية لسوناطراك حوض بركاوي–ورقلة ل 2016،2017،2018.	113
(III–3)	حساب النتائج للمديرية الجهوية لسوناطراك حوض بركاوي–ورقلة لـ 2016، 2017، 2018.	114
(III–4)	جدول تدفقات الخزينة للمديرية الجهوية لسوناطراك حوض بركاوي–ورقلة لـ 2016، 2017، 2018.	116
(III–5)	جدول التحليل الرأسي للميزانية للدورات (2016، 2017، 2018)	120
(III–6)	جدول يوضح نسبة كل عنصر بالنسبة لمجموعته وكذا نسبة التطور من سنة لأخرى	121
(III–7)	جدول يوضح نسب لتحليل جدول سيولة الخزينة	122
(III–8)	جدول يوضح أسئلة المقابلة	131

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1–I)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	15
(1–III)	موقع المديرية الجهوية لسوناطراك حوض بركاوي–ورقلة في قطاع المحروقات	95
(2-III)	موقع المديرية الجهوية لسوناطراك حوض بركاوي–ورقلة في خريطة الجزائر	96
(3-III)	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لسوناطراك حوض بركاوي–ورقلة	97
(4-III)	الهيكل التنظيمي لقسم المالية	98
(5-III)	الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة العامة	99
(6-III)	تدفق البيانات إلى نظام المعلومات المحاسبي في المديرية الجهوية لسوناطراك حوض بركاوي	102
(7-III)	واجهة نظام GAFO	104
(8-III)	واجهة نظام DPFIN	105
(9-III)	واجهة نظام CGFRA	107
(10-III)	واجهة نظام KTP	108
(11-III)	واجهة نظام TENUE DES STOCKS	109

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	شكل الميزانية "أصول"
02	شكل الميزانية "خصوم"
03	شكل حساب النتائج حسب الطبيعة
04	شكل حساب النتائج حسب الوظيفة
05	شكل جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة
06	شكل جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة
07	شكل جدول تغير الأموال الخاصة
08	ميزانية المديرية الجهوية حوض بركاوي–سوناطراك لسنة 2016
09	ميزانية المديرية الجهوية حوض بركاوي–سوناطراك لسنة 2017
10	ميزانية المديرية الجهوية حوض بركاوي–سوناطراك لسنة 2018
11	حساب النتائج للمديرية الجهوية حوض بركاوي–سوناطراك لسنة 2016
12	حساب النتائج للمديرية الجهوية حوض بركاوي–سوناطراك لسنة 2017
13	حساب النتائج للمديرية الجهوية حوض بركاوي–سوناطراك لسنة 2018
14	جدول سيولة الخزينة للمديرية الجهوية حوض بركاوي–سوناطراك لسنة 2016
15	جدول سيولة الخزينة للمديرية الجهوية حوض بركاوي–سوناطراك لسنة 2017
16	جدول سيولة الخزينة للمديرية الجهوية حوض بركاوي–سوناطراك لسنة 2018

مقدمـــة

في ظل تحديات ورهانات العولمة المعلوماتية، أصبح لزاما على أصحاب القرار في كل المؤسسات الاقتصادية تكثيف السعي الجاد في سبيل الحصول على معلومات محاسبية دقيقة، يمكنهم الاعتماد عليها في صناعة واتخاذ قرارات دقيقة وسليمة.

وباعتبار أن المعلومات المحاسبية وسيلة إثبات اتجاه الغير، يتطلب أن تتميز هذه المعلومات بالمصداقية، الصحة وتعبيرها العادل عن الوضعية المالية للمؤسسة، إضافة إلى الملائمة والتجاوب مع مختلف احتياجات الأطراف المستفيدة منها، ويبعث فيها الثقة عند الاعتماد على هذه المعلومات في مختلف مجالات اتخاذ القرارات المختلفة من اجل تحقيق الأهداف المرجوة.

وهذا الأمر يتطلب بناء نظام معلومات محاسبي جيد يهدف إلى جمع البيانات الناتجة عن العمليات المستقرة واليومية المتعلقة بنشاطات المؤسسة، التي تعتبر مخرجات الأنظمة الوظيفية الأخرى ويقوم بتسجيلها، معالجتها وعرضها في حسابات من خلال القوائم المالية والتقارير. حيث يعتبر نظام المعلومات المحاسبي جزءا مهما من عمل الإدارة ومصدرا أساسيا يعتمد عليه في تدعيم خططها ورقابة عملياتها.

ومن هنا أصبح الحصول على المعلومة وسهولة وحرية تداولها ومصداقيتها، من القضايا المهمة التي يتم طرحها باستمرار، ما أدى إلى ظهور الإفصاح المحاسبي كوسيلة لعرض المعلومات المهمة للمستثمرين وغيرهم من المستخدمين للقوائم المالية بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل، والقدرة على سداد التزاماته، وللإفصاح أهمية بالغة نظرا لما يقدمه من معلومات تفيد جميع الأطراف المهتمة في اتخاذ القرارات الرشيدة اتجاه المؤسسة.

طرح الإشكالية

على ضوء ما سبق ذكره، ونظرا لأهمية نظام المعلومات المحاسبي من جهة، وضرورة إنتاج معلومات محاسبية تتسم بالخصائص النوعية في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية من جهة أخرى، يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

-كيف يمكن وضع نظاما للمعلومات المحاسبية يتوافق مع حاجات طالبي ومستخدمي مخرجاته؟

-هل يمكن أن يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية؟

-هل تعتمد المديرية الجهوية حوض بركاوي– سوناطراك على نظام معلومات محاسبي؟ وهل كانت هناك نتائج فعلية ساهم الإفصاح المحاسبي في تحقيقها بناء على النظام؟

الفرضيات

للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

-نظام المعلومات المحاسبية هو عبارة عن مجموعة من العناصر والمقومات التي تعمل مع بعضها البعض من اجل توفير معلومات محاسبية في شكل قوائم مالية وتقارير، وإيصالها إلى مستخدميها في الوقت المناسب؛

-إن الاعتماد على الإفصاح المحاسبي من شأنه أن يساهم في تفعيل القرارات المتخذة بناء على نظام معلومات محاسبي يعمل على تحقيق الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة؛

-تسعى المديرية الجهوية حوض بركاوي– سوناطراك جاهدة إلى تبني نظاما فعالا للمعلومات المحاسبية يساعدها على بلوغ أهدافها، وكذلك يعتبر الإفصاح المحاسبي محل اهتمام بالنسبة لها، لما له من إسهامات في اتخاذ القرارات.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه، ترجع أهمية هذه الدراسة إلى حاجة المؤسسة لوضع نظام معلومات محاسبي وذلك من خلال جذب الانتباه من قبل المستخدمين لمخرجات هذا النظام بالإضافة إلى عمله على تصويب القرارات خاصة المالية منها ومساهمتها الفعالة في تسهيل عملية اتخاذ القرارات على الأطراف المعنية.

أهداف البحث

- إبراز أهمية ودرجة الاستفادة من نظام المعلومات المحاسبي في عملية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية. ؛

- تحديد مكنزمات نظام المعلومات المحاسبي من خلال الوثائق والمستندات المحاسبية المستعملة وكيفية إنتاج معلومات تساعد في اتخاذ القرارات اللازمة ؛
- محاولة تشخيص واقع نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة للوقوف على أهميته في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.

مبررات اختيار الموضوع

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال التخصص؛
- أهمية نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة ودوره في إنتاج المعلومات المحاسبية؛
- تسليط الضوء على مدى أهمية وفوائد نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.

حدود الدراسة

الحدود المكانية

تمت الدراسة بمؤسسة سوناطراك "المديرية الجهوية حوض بركاوي" ولاية ورقلة لدراسة تفاصيل الموضوع والتوصل لمدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية

الحدود الزمانية

تمت الدراسة بالاعتماد على القوائم المالية للمديرية الجهوية حوض بركاوي للفترة 2016-2018.

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

لدراسة هذا الموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه قمت بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتناسب مع استعراض ووصف نظام المعلومات المحاسبي بالإضافة إلى الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية، وقد ساعدني في دلك مجموعة من الكتب والمراجع والوثائق التي تخدم الموضوع، أما في الدراسة الميدانية فقد تم اعتماد أسلوب دراسة الحالة باستخدام أداة الملاحظة والمقابلة لتشخيص نظام المعلومات المحاسبي بالمديرية الجهوية حوض بركاوي سوناطراك–ورقلة بهدف تحقيق الربط بين الإطار النظري للدراسة والواقع التطبيقي لها.

الدراسات السابقة

لقد تم الاطلاع على العديد من الدراسات التي سبقت بحثنا سواء كانت مطابقة أو مشابهة نذكر منها:

1- دراسة مخلوفي محمد عادل، "**انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية**" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014.

تناولت هذه الدراسة الانعكاسات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية حيث تمثلت أهداف هذه الدراسة في:

- الوقوف على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يخص مخرجات نظم المعلومات المحاسبية؛
- تتبع المعلومة المالية ضمن نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة محل الدراسة بهدف مقارنة درجة الجودة في مخرجاته مع متطلبات النظام المحاسبي المالي.

ومن جملة النتائج التي توصل إليها الباحث:

- مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تقدم نظرة شاملة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- بتطبيق النظام المحاسبي المالي طرأت عدة تغيرات على نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة فيما يخص الناحية الإجرائية والتنظيمية للأحداث الاقتصادية؛
- النظام المحاسبي المالي يسمح بإعداد تقارير مالية بما يتقارب مع الممارسة الدولية.

2- دراسة محمد منصور التتر، "**دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التامين التعاوني**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين، على خصائص جودة مخرجات النظام المحاسبي.

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها:

- نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين تعمل على توفير خاصية الملاءمة؛
- نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في شركات التامين التعاوني العاملة في فلسطين تعمل على توفير خاصية الثقة من حيث الموضوعية؛
- حجم الشركة من حيث عدد العاملين وحجم رأس المال وحجم الإيرادات له أثر كبير على استخدام الشركة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر خصائص الجودة لمخرجاتها.

3- دراسة علون محمد لمين، "**دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015،

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور استخدام نظام المعلومات المحاسبية في تحسين وتفعيل التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية حيث كانت الأهداف كالآتي:

- تسليط الضوء على أهم التحديثات في مجال التدقيق الداخلي؛
- إبراز الأهمية ودرجة الاستفادة من نظام المعلومات المحاسبية في عملية التدقيق الداخلي؛
- تشخيص واقع نظام المعلومات المحاسبية في ديوان الترقية العقارية لولاية بسكرة للوقوف على أهميته في عملية التدقيق الداخلي بالنسبة لديوان الترقية من جهة، وأهمية استخدامهما لتحقيق أهدافه من جهة أخرى.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن درجة فهم ودراية المدقق الداخلي لكيفيات تصميم وإجراءات تنفيذ كل من نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية المطبق بالمؤسسة، يمكنه من التخطيط والإشراف، وتحديد طبيعة ومدى أدلة الإثبات الواجب الحصول والاعتماد عليها، حيث توصل الباحث غلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- أصبح التدقيق الداخلي ضرورة وجزء لا يتجزأ من أنشطة جميع المؤسسات على اختلاف أعمالها؛
- يتعامل نظام المعلومات المحاسبية مع عدة أنظمة فرعية داخل المؤسسة يستمد منها مدخلاته الأساسية؛
- زيادة أهمية دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبية الالكتروني.

4-دراسة علي فاضل دخيل الموسوي ، بعنوان: "**نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في تعزيز امن المعلومات المالية** "2016

هدف البحث إلى تقييم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في الشركة وتعين الأساليب والخطوات التي يمكن إتباعها للاستجابة بكفاءة لمخاطر امن المعلومات المحاسبية ، كما هدفت الإجراءات التي يمكن استخدامها في إجراءات الأمن والرقابة على المعلومات المالية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني .

لقد تم استخدام أسلوب الاستقصاء وإجراء المقابلات مع الموظفين للتعرف على واقع حال شركة الطيف للتحويل المالي من خلال الخدمات التي تقدمها والمشاكل التي وجدت وقد تم معالجتها وفقا للمصادر والمراجع الخاصة بأمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ما يلي:

إن عملية الشراء لنظام المعلومات المحاسبي تمت على اختيار فرصة واحدة ، وليس الاختيار من بين عدة بدائل ، كما انه لا توجد إجراءات معينة لاستعادة النسخ الاحتياطية الخاصة بالبيانات المخزونة عند حصول حوادث ، كما أن التخزين يحفظ على القرص الصلب ، ويوضع في شعبة نظم المعلومات، وليس في موقع آمن خارج شعبة نظم المعلومات ، ولم تحدد مدة الاحتفاظ بتلك النسخ مما قد يتيح فرصة للموظفين غير المصرح لهم للوصول إلى تلك البيانات.

انتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات تمثلت أهمها بما يلي:

إن عملية الشراء سواء كانت للأنظمة أو الأدوات، هو أن تتوفر بدائل عدة متاحة لاختيار أفضلها جدوى، وضع إجراءات معينة لاستعادة النسخ الاحتياطية عند حصول حوادث ، وان يتم حفظ النسخ الاحتياطية في مواقع آمنة خارج شعبة نظم المعلومات ، وإتباع آلية معينة لمدة الاحتفاظ بتلك البيانات حسب أهمها، وإتباع سياسة واضحة للفصل بين الواجبات والمؤسسات ، وإبلاغ كل موظف بالمسؤولية المنوطة به.

5-دراسة أحمد بركات، بعنوان: "**دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل خاصية القابلية للمقارنة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية** "2018

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل خاصية القابلية للمقارنة في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي.

توصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية تعتبر من أهم الوسائل التي يتم من خلالها الإفصاح عن المعلومات من قبل المؤسسات الاقتصادية، وأن خاصية القابلية للمقارنة تتحقق من خلال إتباع نفس المبادئ والطرق المحاسبية والثبات عليها لعدة سنوات، وان المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل المؤسسات، تساعد مستخدمي القوائم المالية على إجراء المقارنة للأداء المقدم من طرفهم.

واقع دراستي من الدراسات السابقة

سأحاول إبراز أهم أوجه التشابه والاختلاف بن الدراسات السابقة والدراسة الحالية

أوجه التشابه

من خلال الدراسات السابقة نلاحظ أن جميعها ركزت على متغير أو متغيرين من الدراسة الحالية وخاصة فيما يتعلق بإبراز أثر نظام المعلومات المحاسبية على القوائم المالية وكذا الإطار المفاهيمي لكل من الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية، بالإضافة إلى التشابه في إتباع المنهج الوصفي التحليلي في الجاني النظري.

أوجه الاختلاف

من حيث المكان والزمان: تمت الدراسة الحالية بجامعة بسكرة سنة 2019 بينما أجريت الدراسات السابقة في بيئات مختلفة محلية وعربية ما بين سنتي 2014 و2018.

من حيث الدراسة: بالإضافة إلى الدراسة النظرية كانت أيضا دراسة ميدانية تم بالمديرية الجوية حوض براوي– سوناطراك لولاية ورقلة على عكس الدراسات السابقة والتي أغلبها كانت عبارة عن استبيان.

من حيث متغيرات الدراسة: هدفت الدراسة الحالية لدراسة مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، أما الدراسات السابقة تناولت متغيرات مختلفة وأكثر.

من حيث استعراض البرامج: تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة باستعراضها لبرامج المعلومات المحاسبية وشرح خطوات العمل عليه ابتداءً من المدخلات (البيانات) إلى غاية الوصول إلى مخرجات النظام (قوائم وتقارير)

هيكل الدراسة

لدراسة الإشكالية المطروحة والإجابة على التساؤلات المطروحة وكذا اختبار صحة الفرضيات وكذلك بغية الإلمام بالموضوع من جميع جوانبه، قمت بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول والمعنون ب: "**نظام المعلومات المحاسبية**" سيتم التطرق من خلاله إلى الإلمام بالمفاهيم الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية (مبادئ، مفاهيم، وسائل و المعوقات) حيث قسمت الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث وكل مبحث إلى ثلاثة مطالب، أما الفصل الثاني والمعنون ب: "**الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية**" سيتم التطرق من خلاله إلى دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وذلك في ثلاثة مباحث والتي تضم بدورها ثلاثة مطالب، أما الفصل الثالث والمعنون ب: "**دراسة مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية دراسة حالة المديرية الجهوية حوض بركاوي– سوناطراك ورقلة**" و في هذا الفصل سيتم إسقاط الدراسة النظرية على واقع المؤسسة كدراسة حالة من خلال التطرق لتعريفها، نشأتها، هيكلها التنظيمي، الأنشطة التي تقوم بها، أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وتبيان واقع تطبيق كل من نظام المعلومات المحاسبي، الإفصاح المحاسبي بالمؤسسة، وكذلك توضيح مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.

وتم اختتام البحث بخاتمة عامة حول الموضوع، تضم كل من اختبار نتائج الفرضيات، جملة من النتائج والتوصيات المقترحة وآفاق البحث.

صعوبات البحث

صعوبة التنقل إلى المديرية الجهوية حوض بركاوي– سوناطراك التي تقع على بعد 40 كلم عن مدينة ورقلة وهي منطقة بترولية غير آهلة بالسكان ولا العمران إضافة إلى تزامن فترة التربص مع انشغال مسئولي وموظفي المؤسسة بتحضير الميزانية المحاسبية والجبائية لدورة 2018.

الفصل الأول :

نظام المعلومات المحاسبي

تمهيد

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة كمفتاح أساسي لنجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها المؤسسة وذلك من خلال ما يساهم فيه من تدعيم عمليات التنسيق والدعم المعلوماتي للعمليات الإدارية في جميع المستويات التنظيمية، بالإضافة إلى أنه وسيلة اتصال بين أطراف المؤسسة من جهة ومن جهة أخرى دوره في تزويد البيئة المحيطة بالمؤسسة بالمعلومات المحاسبية المفيدة، كما يعتبر بمثابة لوحة قيادة وتحكم بالنسبة للمؤسسة.

إن المعلومات المحاسبية التي تعتبر كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي بعد تغذية البيانات ومعالجتها وفق دورة البيانات والمعلومات المحاسبية وإخراجها، تعتمد بشكل أساسي جودة وكفاءة التصميم لنظام المعلومات المحاسبية، حتى تكون أكثر فائدة للمستخدمين وأكثر صلاحية في القوائم والتقارير المالية في المؤسسة، وعند الاستفادة من المعلومات المحاسبية لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية المتوفرة فيها بل يعتمد أيضا على فعالية نظام المعلومات المحاسبي المطبق وكفاءة المسيرين في المؤسسة.

وعليه من أجل الإلمام بمفاهيم كل من نظام المعلومات المحاسبي والمعلومات المحاسبية قسمت الفصل الأول إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الثاني: طبيعة نظم المعلومات المحاسبية

المبحث الثالث: دورة حياة نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي

المؤسسة نظام مفتوح تؤثر وتتأثر بالمحيط الذي تنشط فيه فهي بذلك بحاجة ماسة إلى المعلومة المفيدة التي تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة وسنحاول في هذا المبحث التطرق لكل ما يتعلق بنظام المعلومات المحاسبية انطلاقا من كلمة المعلومات، النظام وصولا إلى نظام المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المالية والمحاسبية

أولا: تعريف المعلومات المحاسبية

يستخدم البعض لفظ بيانات ومعلومات للدلالة على نفس المفهوم أي على أساس أنهما مترادفين لمعنى واحد، بينما في الواقع أن كلا من المفهومين مختلفين ويعتبران من المفاهيم المثيرة للجدل وسنقوم توضيح مفهوم كلا منهما على حدة.

1- البيانات (Data):

هناك عدة تعريفات للبيانات من أهمها:

تعرف البيانات عل أنها "عبارة عن الحروف والجمل والعبارات والأرقام والرموز غير المنظمة وغير المرتبطة بموضوع واحد، والتي قد لا يستفاد منها في شكلها الحالي إلا بعد تطويرها من خلال عمليات التحليل والشرح والتي إذ ما فرزت وصنفت وبوبت ونظمت فإن هذه البيانات تتحول إلى معلومات".(السامرائي و الزعبي، 2004، صفحة 24)

كما يشير مصطلح البيانات إلى "الحقائق التي يتم جمعها وحزمها ومعالجتها بواسطة نظام المعلومات".(الجزراوي و الجنابي، 2009، صفحة 15).

كما تعرف بأنها "مجموعة من الحقائق أو المشاهدات أو التقديرات غير المنظمة، قد تكون أرقاما أو كلمات أو رموزا أو حروفا"(الحميدي، العبيد، و السامرائي، 2009، صفحة 35)

نستخلص من التعاريف السابقة أن البيانات هي عبارة عن المدخلات الرئيسية لنظم المعلومات، يتم جمعها من مصادر مختلفة سواء كانت داخلية أو خارجية بغرض معالجتها لتصبح معلومات ذات قيمة تفيد مستخدميها في اتخاذ القرارات.

2-المعلومات (Information):

هي الأخرى لها مجموعة من التعريفات نذكر منها:

تعني المعلومات، من الناحية اللغوية، "العلم والمعرفة، كما تعرف بأنها كل ما يعرفه الإنسان عن قضية ما، أو عن حادث. أما من الناحية الاصطلاحية فتعني المعلومات البيانات المصاغة بطريقة هادفة، لتكون أساسا لاتخاذ القرار، أو هي بيانات تمت معالجتها لغرض ما، وذلك بهدف المساعدة في اتخاذ قرار ما".(السيد ع.، 2011، صفحة 54)

كما تعرف على أنها "عبارة عن مجموعة البيانات المنظمة والمرتبطة بموضوع معين والتي تشكل الحقائق والمفاهيم والآراء والاستنتاجات والمعتقدات التي تشكل خبرة ومعرفة محسوسة ذات قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع ونحصل على المعلومات نتيجة معالجة البيانات من خلال عمليات التبويب والتصنيف والتحليل والتنظيم بطريقة مخصصة تخدم هدف معين".(السامرائي و الزعبي، 2004، صفحة 24)

كما يمكن تعريف المعلومات "بأنها حقائق ومدلولات أو ملاحظات أو إدراكات أو أي شيء آخر يضيف إلى المعرفة وقد تكون في صورة كمية أو غير كمية، فالانفعالات الناتجة عن الأحاسيس و المشاعر السمعية والبصرية وغيرها مما تحدثه المناقشات والبرامج التلفزيونية تعتبر أمثلة للمعلومات غير الكمية، ويوجد الكثير من أشكال المعلومات الكمية التي يتم تداولها من خلال أنظمة المعلومات المختلفة سواء كانت إدارية أو محاسبية".(جمعة و وآخرون، 2003، صفحة 07)

"هي البيانات التي تم تنظيمها ومعالجتها لتقديم معنى للمستخدم، ويحتاج المستخدمون إلى معلومات لاتخاذ قرارات أو لتطوير عملية اتخاذ القرار، وكقاعدة عامة، يمكن للمستخدمين اتخاذ قرارات أفضل كلما زادت كمية ونوعية المعلومات".(بول.ج.ستينبارت و رومني، 2009، صفحة 25)

وما يقع فيه الكثير من خلط في استعمال اللفظين سوف نحاول التمييز بين المصطلحين من خلال الجدول التالي:

جدول (1-1): التمييز بين مصطلحي البيانات والمعلومات

المجال	البيانات	المعلومات
الترتيب	غير منظمة في هيكل تنظيمي	منظمة في هيكل تنظيمي
القيمة	غير محدودة القيمة	محدودة القيمة بالضبط
الاستعمال	لا تستعمل على الصعيد الرسمي	تستعمل على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي
المصدر	متعددة المصادر	محددة المصادر
الدقة	منخفضة	عالية
الموقع	المدخلات	المخرجات
الحجم	كبير جدا	صغيرة نسبيا مقارنة بحجم البيانات

المصدر: محمد عجيلة ومصطفى بن النوي، آليات النظام المحاسبي المالي الجزائري والإبداع المحاسبي، ارتباطات وسياسات، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر" كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، الجزائر، يومي 29و30 نوفمبر 2011.

وكذلك يمكن التمييز بين البيانات والمعلومات على أساس معيارين رئيسيين هما:(قاسم، 1998، صفحة 15)

– معيار الشخص المتلقي (المستفيد): إذا لم تؤدي البيانات إلى أي إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي، فتبقى مصنفة في إطار البيانات، وما يمكن اعتباره بيانات بالنسبة لشخص معين يمكن أن يعتبر معلومات بالنسبة لشخص آخر، والعكس صحيح.

– معيار الارتباط: حتى تتحول البيانات إلى معلومات يجب أن تكون هذه البيانات مرتبطة بمشكلة معينة أو حدث معين يتم اتخاذ القرار بشأنه، فالبيانات تعتبر معلومات إذا كانت تؤثر في القرار المتخذ فهي إما أن تؤدي إلى اتخاذ قرار سليم، وإما أن تؤكد أن القرار المتخذ سليم، أو تؤدي إلى تغيير القرار أو تعديله، لذلك ما يعتبر بيانات في أوقات معينة قد يتحول إلى معلومات في أوقات أخرى.

من خلال التعريفين السابقين لكل من البيانات والمعلومات يمكن تعريف المعلومات المحاسبية على النحو التالي:

"هي البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشر ذو معنى، تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث الحاجة إلى التفصيل فيها من جهة، ومدى اختصارها على شكل دلالات رقمية مركزة من جهة أخرى، لكي تكون ذات منفعة لمتخذي القرار".(جمعة و وآخرون، 2003، صفحة 08)

كما يمكن تعريفها على أنها "كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية، التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية، وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا".(الحسين، 2013، صفحة 117)

"كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا. وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية والتي تستخدم من قبل الجهات الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية وبما يحقق الفائدة من استخدامها".(السقا، 2011، صفحة 30)

"وتنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي"، حيث أن:(الحيباتي و السكاح، 2003، صفحة 28)

أ- المعلومة المحاسبية تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار وذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أمامه؛

ب-المعلومات المحاسبية تزيد من معرفة متخذ القرار، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات أخرى في المستقبل.

ت- ثانيا: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:هي الصفات التي يجب توافرها في المعلومات المقدمة في القوائم المالية حتى تصبح مفيدة للمستخدمين. وقد ورد بالإطار الفكري الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية أربع خصائص نوعية أساسية وثلاث قيود عليها كما يتضح في الشكل التالي:(نور، 2003-2004، الصفحات 38-39)

الشكل1-1: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

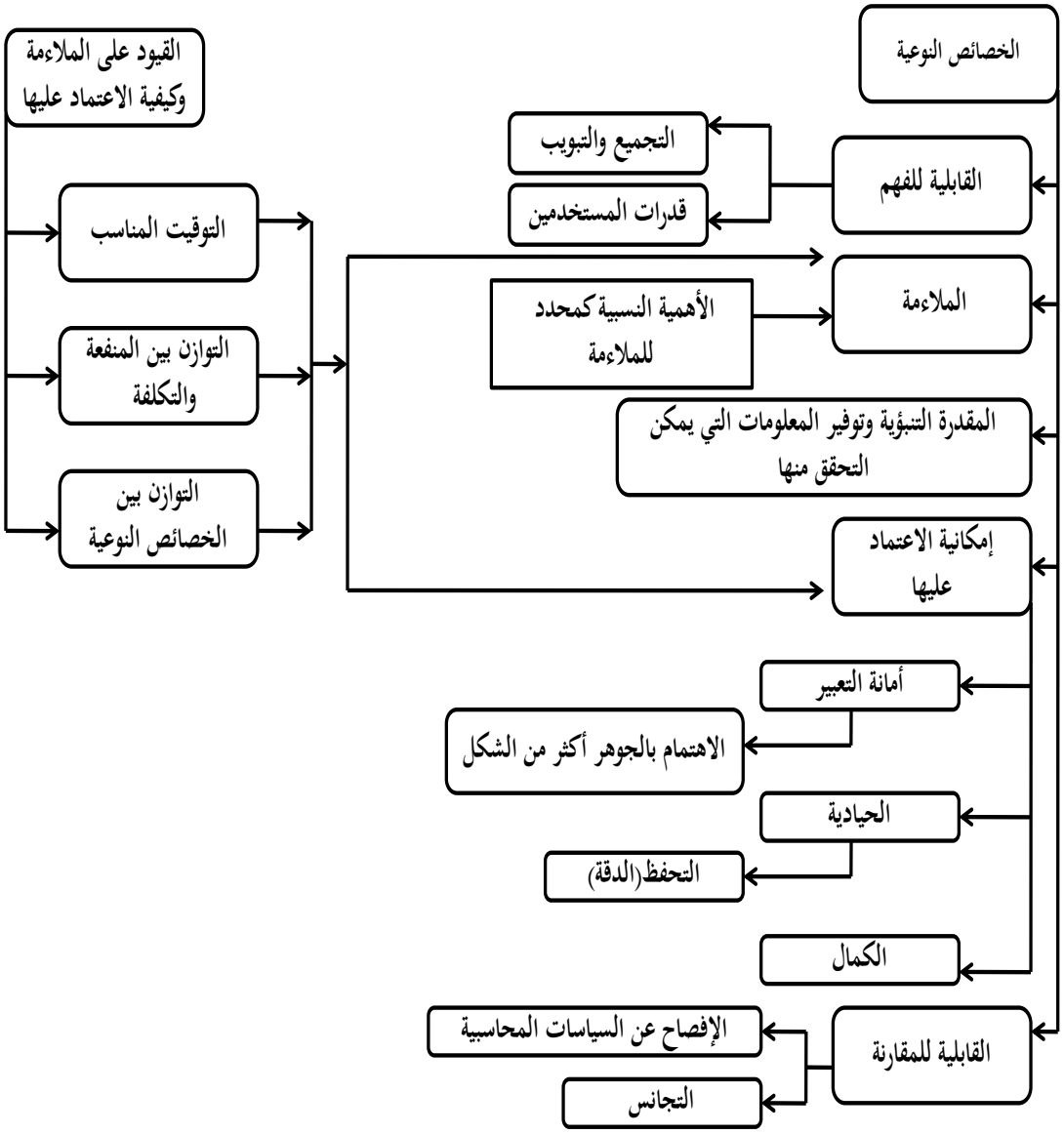

المصدر: أحمد نور، المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003-2004، ص39.

كما سبق أن أوضحنا في الشكل، توجد أربع خصائص أساسية يجب توافرها في المعلومات التي تشتمل عليها القوائم المالية حتى تفي بأهداف تلك القوائم الخاصة بتوفير معلومات مفيدة للمستخدمين عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وهي القابلية للفهم، الملائمة، إمكانية الاعتماد والقابلية للمقارنة.

1- القابلية للفهم:

لكي تكون المعلومات مفيدة من وجهة نظر مستخدميها، يجب أن تكون مفهومة بالنسبة له. والمعلومات المحاسبية التي تشمل عليها القوائم المالية التي تنشر على الجمهور يتم إعدادها عادة لكي تكون مفهومة بالنسبة للأفراد الذين لديهم درجة مفهومة من الفهم للأعمال والأنشطة الاقتصادية والذين لديهم الرغبة في دراسة هذه المعلومات بدرجة معقولة من التمعن.

وتفترض هذه الخاصية أن يكون لدى مستخدمي القوائم المالية القدرات التي تمكنهم من تحقيق هذا الهدف، معنى ذلك أن يتوافر لديهم الإدراك والمعرفة المناسبة بالمنشأة والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، كما ينبغي أن يكون لديهم الاستعداد لدراسة هذه المعلومات بفهم وتقدير مقبول.(نور، 2003-2004، صفحة 40)

2- الملائمة:

وتعني هذه الخاصية أن ترتبط المعلومات بالعمل أو الاستخدام الذي أعدت من أجله، أو ترتبط بالنتيجة المرغوب في تحقيقها. ويستلزم ذلك أن تكون للمعلومات القدرة التأثيرية على العمل المرغوب، ولضمان ذلك ينبغي أن تكون المعلومات متاحة في الشكل الملائم والوقت المناسب، ولأن هناك درجات مختلفة من المنفعة. هناك أيضا درجات مختلفة لملاءمة المعلومات للأغراض المتعددة، ودور المحاسبة في هذا الصدد هو توفير المعلومات الأكثر ملائمة للاستخدام المعين، مع أنها قد تكون أقل ملائمة لاستخدام آخر.

فالمعلومات الملائمة تساعد متخذي القرارات على التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل أو تساعد على تأكيد أو تصحيح التنبؤات السابقة.(المكارم، 2004، صفحة 31)

وعليه يمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال تحقيق خصائصها الفرعية التالية:(سويسي و خمقاني، 2011)

أ- **التوقيت المناسب:** أي أنه يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدميها (متخذ القرار) لكي لا تفقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار؛

ب- **القيمة التنبؤية:** أي أن تكون للمعلومات إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية.

3- إمكانية الاعتماد على المعلومة المحاسبية:

يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية إذا كانت هذه المعلومات محل ثقة، أي يثق فيها متخذ القرار. وحتى تكون المعلومات المحاسبية موثوق فيها يجب أن تكون خالية من التحريفات المهمة نسبيا والتحريف يمكن أن يكون حذف أو تعديل في المعلومات غير متعمد فيسمى خطأ أو متعمد فيسمى غش. كما يجب أن تكون المعلومات المحاسبية صادقة حتى يمكن الاعتماد عليها. ولكي تكون صادقة يجب أن تكون موضوعية خالية من التحيز.

ولا تعني ملائمة المعلومات المحاسبية بالضرورة إمكانية الاعتماد عليها. فيمكن أن تكون هذه المعلومات ملائمة لمجال القرار الاقتصادي ولكنها مضللة.

ولزيادة درجة إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية يجب أن تهتم بالمضمون أو الجوهر قبل الاهتمام بالشكل، ولدعم قابلية المعلومات المحاسبية أيضا للاعتماد عليها والثقة فيها يجب على المحاسب أن يحسن تطبيق عرف الحيطة والحذر من ناحية، ويحرص على اكتمال المعلومات المحاسبية من ناحية أخرى.(البابلى و شحاتة، 2014، صفحة 48)

4- القابلية للمقارنة:

وهذه الخاصية تعني أن المعلومات تصبح مفيدة عندما ترتبط بأساس معين أو معيار. أي أن هذه المعلومات يتم مقارنتها بنفس المعلومات لمؤسسة أخرى أو نفس المعلومات لنفس المؤسسة في فترات مختلفة.(الدهراوي ك.، 2015، صفحة 41)

ولتدعيم قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة يجب أن يراعي المحاسب عدة اعتبارات في إعداد ونشر القوائم المالية وتوصيل المعلومات المحاسبية ومن أهم هذه الاعتبارات:(البابلى و شحاتة، 2014، صفحة 49)

أ- الاتساق: في تطبيق السياسات المحاسبية من فترة محاسبية لأخرى والإفصاح عن أية تغييرات في هذه السياسات، وسبب ذلك التغيير وآثاره على القوائم المالية ومحتوياتها المهمة نسبيا؛

ب-الإفصاح عن القوائم المالية للمنشأة بصورة مقارنة مع الفترة المحاسبية السابقة مباشرة؛

ت-توحيد الممارسات والسياسات المحاسبية بين المنشآت المتماثلة في نفس الصناعة.

ثالثا: أنواع المعلومات المحاسبية

يمكن تبويب أنواع المعلومات المحاسبية كما يلي:(إبراهيم، 2003، الصفحات 29-31)

1- معلومات تاريخية مالية: هي معلومات تختص بتوفير الأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية، لتحديد وقياس نتيجة النشاط من ربح أو خسارة عن فترة مالية وعرض المركز المالي في تاريخ معين، لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.

ورغم الإقرار بأهمية هذه المعلومات فإنه من الأفضل لأغراض العملية أن يتم الإعلام بالأمر مقدما، لكي يمكن اتخاذ القرار قبل أن يصبح متأخرا، وهو ما يعد عملا مفيدا يمكن أن يقوم به المحاسب نظرا لعدم القدرة على تغيير الماضي.

2- معلومات عن التخطيط والرقابة: هي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء، وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية، حيث تبرز الموازنات التخطيطية الوضع المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد ومساءلتهم محاسبيا، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى، ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات المحاسبية كل من:

أ- نظم محاسبة التكاليف عندما تكون المعلومات متعلقة بالتخطيط قصير الأجل من خلال نظامي محاسبة التكاليف والتكاليف المعيارية؛

ب-نظام المحاسبة الإدارية من خلال نظام الموازنات التخطيطية؛

ت-نظام الرقابة الداخلية.

3- معلومات لحل المشاكل: تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينهما وتعتبر ضرورة للأمور الروتينية (أي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة، أو تقارير محاسبية خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية، وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل قرار تصنيع أجزاء معينة من السلعة داخليا، أو شراءها أو إضافة أو استبعاد منتج معين من خط الإنتاج، أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلا من المستهلكة، وغيرها من القرارات الأخرى ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام معلومات المحاسبة الإدارية.

المطلب الثاني: النظام ونظام المعلومات المحاسبية

قبل التطرق إلى مفهوم نظام المعلومات المحاسبي يجب أولا التطرق إلى كل من مفهوم النظام ونظم المعلومات.

أولا: النظام

1- تعريف النظام

لقد وردت عدة تعاريف لمفهوم النظام نذكر منها:

"يعتبر النظام ببساطة مجموعة من الأجزاء المترابطة والتي تعمل معا لتحقيق الأهداف، وقد يكون النظام طبيعي وقد يكون من صنع البشر، ولكل نظام حدوده التي تفصله عن البيئة المحيطة به، ومعظم النظم تحصل على مدخلاتها من البيئة المحيطة بها وتقدم مخرجاتها لها، ومن ثم تتفاعل أجزائها مع العناصر الأخرى خارج حدود النظام".(اللطيف، 2006-2007، صفحة 22)

"هو إطار عامل متكامل يحقق عدة أهداف. فهو يقوم بتنسيق الموارد اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات. وهذه الموارد تتراوح من المواد إلى الآلات وعناصر الطاقة الإنتاجية وذلك حسب نوع النظام".(الدهراوي ك.، 2005، صفحة 16)

"هو مجموعة العلاقات التي تربط أجزاء التنظيم بشكل منظم ضمن دورة مرسومة لتحقيق أهداف محددة".(السامرائي و الزعبي، 2004، صفحة 30)

"مجموعة من الأجزاء متبادلة العلاقة، والتي بدمجها سويا تكون شيئا متكاملا".(السيد ع.، 2011، صفحة 60)

ومن التعاريف السابقة الذكر نستخلص أن النظام بصفة عامة هو مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر (الأفراد، الأموال، السجلات...) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة.

2- عناصر النظام

يتكون النظام من مجموعة من العناصر التي تتمثل فيما يلي:(الدهراوي ك.، 2005، الصفحات 05-07)

2-1المدخلات: مدخلات النظام تتمثل في القوة الدافعة والوقود اللازم لتشغيل النظام، وهذه المدخلات يحددها الهدف النهائي للنظام وقد تكون هذه المدخلات ممثلة في مواد أولية عمالة ،رأسمال معلومات أو أي شيء يحصل عليه النظام من البيئة المحيطة أو من نظم أخرى.

2-2التشغيل: وهو العملية التي تتم بواسطتها تحويل المدخلات إلى مخرجات والتشغيل بهذا يمثل تفاعل كل العوامل داخل النظام مثل عوامل الإنتاج في الوحدة الاقتصادية في صورة نشاط ينتج عنه تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية.

2-3المخرجات: وهي الناتج النهائي من النظام والذي يذهب إلى البيئة المحيطة أو نظم أخرى وقد تكون هذه المخرجات في صورة منتج نهائي أو وسيط، خدمة للمستهلك أو معلمات تستخدم في اتخاذ القرارات الإدارية أو تستخدم كبيانات لنظام معلومات آخر.

2-4المعلومات المرتدة أو التغذية العكسية(Feed-back)

وهي عملية الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم عناصر النظام السابقة (المدخلات، العمليات التشغيلية، المخرجات) والتأكد من مدى دقتها وإمكانيتها في تحقيق أهدافها .وفي النظام المحاسبي تتم التغذية العكسية من خلال عملية الرقابة على العناصر السابقة بهدف تقييمها وتوجيهها التوجيه الصحيح وصولاً إلى تحقيق الأهداف التي يرمي النظام المحاسبي تحقيقها خدمة للوحدة الاقتصادية ككل

3- أنواع الأنظمة (تصنيفات النظم):

يمكن تصنيف النظم إلى أربعة أصناف تتمثل فيما يلي:(علي، 2006، الصفحات 19-21)

3-1 الأنظمة الطبيعية والأنظمة الصناعية:

يعرف النظام الطبيعي بأنه النظام الذي لا دخل للإنسان في وجوده بل هو من صنع الله سبحانه وتعالى مثل الإنسان نفسه ومثل الشمس و القمر والأنهار والأمطار ...الخ أما النظام الصناعي فهو من صنع الإنسان باستخدام الموارد والعناصر والأسباب التي سخرها الله له، ومن أمثلة النظم الصناعية الشركات والهيئات والتعاونيات والجامعات والمستشفيات ...الخ وبطبيعة الحال لا يعمل النظام الصناعي بذاته تلقائيا كما هو الحال في النظام الطبيعي لذلك يحتاج النظام الصناعي إلى من يصممه وينفذه ويديره ويشرف على تشغيله لكن يستمر هذا النظام في الوجود وهو ما يعرف حاليا بدراسة النظم.

3-2 الأنظمة المفتوحة والأنظمة المغلقة:

يعرف النظام المفتوح بأنه ذلك النظام الذي يؤثر ويتأثر بالبيئة التي يعمل فيها، بمعنى أن التغيرات في الظروف البيئية المحيطة بالنظام تؤثر على المدخلات وعمليات التشغيل ومخرجات النظام وبالتالي يجب أن يتصف النظام بالمرونة الكافية للتأقلم مع التغيرات البيئية المحيطة حتى يمكنه المحافظة على استمراره في الوجود فمثلا يجب على الشركة في مجال الأعمال أن تعدل من إنتاجها وفقا للمتغيرات في أذواق ورغبات المستهلكين.

أما النظام المغلق فهو ذلك النظام الذي لا يوجد أي تفاعل بينه وبين البيئة التي يعمل فيها لذلك لا يتأثر هذا النظام بالتغيرات التي تحدث في الظروف البيئية، فمثلا نظام الرقابة والتحكم في معامل تكرير البترول يعمل ذاتيا بالكامل ولا يوجد أي تعامل بينه وبين البيئة المحيطة.

3-3الأنظمة البسيطة والأنظمة المعقدة:

تتوقف درجة بساطة أو تعقيد النظام على عدد النظم الفرعية التي يتضمنها وعلى درجة تنوع وتعدد العلاقات والمعاملات بين هذه النظم الفرعية، فكلما كثر عدد النظم الفرعية وتعددت وتنوعت العلاقات والمعاملات بين هذه النظم كلما ازدادت درجة تعقيد النظام الأساسي ككل وبالتالي يجب أن يكون فهم

كامل للعلاقات المتشابكة داخل النظم المعقدة حتى يمكن إدارة وتشغيل هذه النظم فلا شك أن إدارة وتشغيل نظام معقد للمعلومات ستكون أصعب بكثير من إدارة وتشغيل نظام بسيط للمعلومات.

3-4الأنظمة الاحتمالية والأنظمة المعقدة:

يعرف النظام الاحتمالي بأنه ذلك النظام الذي لا يمكن التنبؤ بالحالات التي سيكون عليها إلا باستخدام الاحتمالات بمعنى أنه لا يمكن أن يعرف على وجه التحديد ما سيكون عليه رد فعل النظام أو مخرجاته نتيجة لحدوث ظروف معينة ومن ناحية أخرى يكون النظام محددا إذا أمكن معرفة على وجه التحديد ما ستكون عليه حالة النظام ومخرجاته استجابة لمجموعة محددة من المدخلات وتعتبر النظم الآلية من أفضل الأمثلة على النظم المحددة حيث يكون معلوم على وجه التحديد ما ستكون عليه المخرجات بناء على المدخلات المستخدمة.

ثانيا: نظام المعلومات

1- تعريف نظام المعلومات:

"عبارة عن النظام الذي يتكون من مجموعة من الأجزاء (المعلومات، الأفراد، التجهيزات، الإجراءات) المترابطة والتي تعمل معا بشكل متناسق من خلال مجموعة من العمليات المنتظمة (تجميع، تخزين، معالجة، تحليل) وعرض المخرجات والنتائج بالأشكال المختلفة للمعلومات (تقارير، أشكال، رسومات، مخططات) بحيث تزود النتائج للمستفيدين من هذا النظام بطريقة تدعم وتخدم قراراتهم وتسهل أعمالهم وتمكنهم من التخطيط والرقابة على نشاطات المنظمة".(السامرائي و الزعبي، 2004، صفحة 34)

"هو ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخيوط الاتصال".(علي، 2006، صفحة 21)

"هو إطار يتم في ظله التنسيق بين الموارد (موارد بشرية وكمبيوتر) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) وذلك لتحقيق أهداف المشروع".(القباني، 2002-2003، صفحة 10)

"هو النظام الذي يجمع ويحول ويرسل المعلومات في المنشأة، ويمكن أن يستخدما أنواعا عديدة من نظم معالجة المعلومات، لمساعدته في توفير المعلومات حسب احتياجات المستفيدين".(السيد ع.، 2011، صفحة 61)

"هو مجموعة من الإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات والرقابة في التنظيم، بالإضافة إلى تدعيم اتخاذ القرارات والرقابة والتنسيق، ويمكن لنظم المعلومات أن تساعد المديرين والعاملين في تحليل المشكل وتطوير وإنتاج منتجات جديدة".(أمين و الزهراء، 2015، صفحة 148)

1- خصائص نظام المعلومات:

يمكن أجمال خصائص نظام المعلومات في العناصر التالية(القباني، 2002-2003، صفحة 10)

2-1-شبكة الاتصال: يشبه نظام المعلومات حالة شبكة اتصال في أنه يزود بمسارات معلومات إلى الكثير من النقاط وهو يساعد المعلومات على التدفق في كل مكان بالمؤسسة وربما إلى أماكن خارج المؤسسة.

2-2مرحل تحويل البيانات وتخزينها: تقوم نظم المعلومات بتحويل المدخلات إلى مخرجات وهنا توجد ثلاثة مراحل أساسية في هذا التحويل هي مرحلة الإدخال، مرحلة التشغيل ومرحلة الإخراج وترتبط هذه المراحل بعدة وظائف هي تجميع البيانات وتشغيلها وإنتاج المعلومات كما يتم تنفيذ فوظائف أخرى هي رقابة البيانات وإدارتها.

2-3إدخال البيانات وإخراج المخرجات: يتم إدخال البيانات خلال مرحلة الإدخال بينما يتم الحصول على المعلومات خلال مرحلة المخرجات وعلى ذلك فإن البيانات هي الخامات التي تتحول إلى منتجات معلوماتية أو بصناعة تامة وتبدأ البيانات بأكثر من شكل كما تنتج المعلومات لمختلف الأهداف والشكل رقم (5) يوضح هذه الأشكال من البيانات والمعلومات.

2-4مستخدمي المعلومات: يتم إنتاج المعلومات بالمؤسسة وذلك ليستخدمه أي من المستخدم الداخلي أو المستخدم الخارجي فيشمل المستخدم الداخلي للمديرين والموظفين بالمؤسسة أما المستخدم الخارجي

فيشمل كافة الجهات المهتمة خارج المؤسسة مثل الرائدين والموردين والعملاء وحملة الأسهم والوكالات الحكومية واتحاد العمال.

2-5 الأهداف: أي نظام المعلومات بأي مشروع له ثلاثة أهداف هي:

أ-التزويد بالمعلومات المساندة لعملية اتخاذ القرار.

ب-التزويد بالمعلومات المساندة للعمل اليومي.

ج-التزويد بالمعلومات.

وتتم عمليات خدمات كل من المستخدمين الداخليين والخارجيين من خلال معلومات مساندة القرار والعمليات ويتم إنتاج معظم المعلومات اللازمة للهدفين الثاني والثالث من خلال تشغيل العمليات.

بعد التطرق لكل من النظام، المعلومات وكذا نظم المعلومات يمكننا أن نعرف نظام المعلومات المحاسبي كالآتي:

تعرف نظم المعلومات المحاسبية بصورة عامة على "أنها بيئة تحتوي على عدد من العناصر التي تتفاعل فيما بينها ومع محيطها بهدف جمع البيانات ومعالجتها وإنتاج وبث المعلومات لمن يحتاجها لصناعة القرارات، أما مفهوم نظم المعلومات المحاسبية على نحو خاص فقد تعرض إلى تطور تدريجي وحسب الحاجة إليه، فمن الباحثين من يرى أن نظم المعلومات المحاسبية تعالج العمليات المالية".(حمودي، 2016، صفحة 78)

"هو نظام يقوم بجمع وتسجيل وتخزين ومعالجة البيانات لإنتاج المعلومات لصانعي القرار تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة".(الرمحي و الذيبة، 2011، صفحة 22)

"هو ذلك الجزء من نظام المعلومات الكلي الذي يختص بتجميع وتشغيل وتخزين واسترجاع البيانات الكمية النقدية وغير النقدية لأغراض توفير المعلومات لمتخذي القرارات من خلال التنظيم".(مبارك، 2013، صفحة 47)

"ويمكن تعريفه أيضا على أنه أحد مكونات التنظيم الإداري يختص بجمع (Accumulate) وتبويب (Classify) ومعالجة (Process) وتحليل (Analyze) وتوصيل (Communicate) المعلومات المالية

الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين) وإدارة المؤسسة".(أ.موسكوف و ج.سيمكن، 2002، صفحة 25)

"هو أحد الفروع المكونة لنظام المعلومات إذ يتولى جمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات في شكل قوائم مالية إلى الأطراف الطالبة لها بغية اتخاذ القرار".(يحي و علي، 2015، صفحة 14)

ثالثا: نظام المعلومات المحاسبي وخصائصه

1-نظام المعلومات المحاسبي

نظام المعلومات المحاسبي هو ذلك الجزء الأساسي من نظام المعلومات الإداري في مجال الأعمال التي تقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر من داخل وخارج الشركة ثم تقوم بتشغيل هده البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدميها داخل وخارج الشركة.

إذن نظام المعلومات المحاسبي هو مجموعة من الوسائل والإجراءات تعمل على تجميع البيانات بمختلف أنواعها

2-خصائص نظام المعلومات المحاسبي

ينبغي أن تتوافر في النظام المحاسبي مجموعة من الخصائص حتى يمكن أن يتصف بأنه نظام فعال، أهمها:(عطية هـ.، 2000، صفحة 35)

ا-أن تكون أهداف النظام محددة بقدر الإمكان حتى يمكن تصميمه بالطريقة المناسبة لتحقيقها؛

ب-أن يكون متلائما ويتسم بالمرونة الكافية للتأقلم مع ما يطرأ من تغيرات وما يحيط بالنظام من ظروف، مع إمكانية تحديثه ليتلاءم والتغيرات الطارئة للمؤسسة؛

ت-أن يكون مستقرا حتى يتمكن من الحفاظ على تناسق العلاقة بين قيم متغيراته؛

ث-أن يكون بالنظام علاقات خلفية كافية تربط بأركانه الأساسية والبيئية، التي تحيط بكل منها بشكل يسمح للنظام بالتوصيل إلى حالة الاستقرار المنشودة؛

كما يجب أن يتميز نظام المعلومات المحاسبي بخصائص أخرى وهي:(الحفناوي، 2001، صفحة 59)

ا–يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات عند تحويلها إلى معلومات محاسبية؛

ب–أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة؛

ت– أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المؤسسة الاقتصادية؛

ث–أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصي والمتوسط وطويل الأجل لأعمال المؤسسة المستقبلية؛

ج–أن يكون نظام المعلومات المحاسبي في حركة دائمة ومستمرة لإنجاز مهامه وتحقيق أهدافه، لأن حالة السكون فيه تؤدي به إلى التلاشي والزوال؛

ح–يتم تصميم النظام المحاسبي بحيث يخدم المهام والاحتياجات الإدارية المختلفة، وتبرز أهمية ذلك في وظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات والتنسيق بين الوحدات والأقسام التنظيمية لتحقيق أكبر قدر من المنفعة.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف نظام المعلومات المحاسبي

يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، سنتطرق إلى كل من أهمية وأهداف نظام المعلومات المحاسبي على النحو التاليّ:

1–أهمية نظام المعلومات المحاسبي:

يمكن إبراز أهمية نظام المعلومات المحاسبي فيما يلي:(يحي و علي، 2015، صفحة 15)

ا–نظام المعلومات المحاسبية هو وحده الذي يمكن الإدارة والجهات ذات الصلة بها من الحصول على صورة وصفية متكاملة عن المؤسسة؛

ب–يتصل نظام المعلومات المحاسبية بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من القنوات، التي تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدميها، وتشكل في مجموعها مسارات النظام الشامل للمعلومات؛

ت–يمكن نظام المعلومات المحاسبية من التعرف على أحداث المستقبل بدرجة تقرب إلى حد ما إلى الصحة، وتوجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل، كما أنه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة؛

ث–إن المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخرى توضح في صورتها النهائية بدلالات مالية في التخطيط الاستراتيجي للوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة.

2–أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

يسعى نظام المعلومات المحاسبية لتحقيق الأهداف التالية:(طيب و الجليل، 1984، صفحة 100)

ا–ربط الأهداف في المؤسسة سواء كانت هذه الأهداف أساسية أو فرعية بوسائل وأدوات تحقيقها، وتتمثل هذه الوسائل والأدوات في التقارير المالية الدورية والموازنات التخطيطية والتقارير المرتبطة بالقرارات الخاصة؛

ب–عرض وتحليل نتائج نشاطات المؤسسة، بحيث يتمكن القائمون على إدارة المؤسسة من تقييم أداء الأنشطة المختلفة لها؛

وحتى تتحقق فعالية نظام المعلومات المحاسبية لإنتاج هذه التقارير فإنه يجب أن يرتبط بالأهداف التالية:(كامل و الدهراوي، 1999، صفحة 10)

أ– إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المؤسسة؛

ب– ملائمة التقارير لاحتياجات المستويات الإدارية؛

ت–الدقة في إعداد ونتائج التقارير؛

ث–تقديم التقارير في الوقت المناسب؛

ج– توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام؛

ح– تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وتكلفة إنتاج معلوماته لتحقيق الأهداف المطلوبة.

المبحث الثاني: طبيعة نظام المعلومات المحاسبي

رغم اختلاف النظم المطبقة من مؤسسة لأخرى، فإن هناك عناصر رئيسية تشترك فيها كل النظم المحاسبية وأهم هذه المقومات نلخصها فيما يلي:(مخادمة و زريقات، 2002، الصفحات 33-35)

المطلب الأول: مقومات نظام المعلومات المحاسبي

نتناول في هذا المطلب المراحل التي تمت بها كيفية تسجيل العمليات المحاسبية وذلك من الناحية التاريخية والتسلسلية والتي نعرضها كالتالي:

1- نظرية القيد المزدوج:

في هذا المجال توجد نظريتان، النظرية الأولى هي نظرية القيد المفرد وفيها يرتكز التسجيل المحاسبي على إثبات أحد أطراف العملية التجارية وليس كليهما، وعلى هذا الأساس كان التاجر يمسك سجلين محاسبيين هما: سجل للذمم المدينة وسجل للذمم الدائنة، وقد اعتمد على هذه النظرية قبل القرن الرابع عشر.

أما النظرية الثانية وهي المعتمدة حاليا وتسمى بنظرية القيد المزدوج والتي تنص على القياس المالي المتوازن والمتساوي لأطراف العملية المالية.

2- المجموعة المستندية:

تمثل المستندات القاعدة الأساسية للبيانات المحاسبية، حيث تعكس طبيعة الأحداث والعمليات المالية، ويعتبر المستند وثيقة إثبات ومصدر أساسي للقيد في النظام المحاسبي.

3- الدفاتر المحاسبية:

تتمثل في دفاتر الأستاذ واليومية، التي تضم القيود المحاسبية والتي يحدد عملها ونوعها حسب الطريقة المحاسبية التي تتبعها المؤسسة، حيث هناك عدد من الطرق المحاسبية التي تنتسب كل منها إلى البلاد التي ابتكرتها وطورتها واستعملتها.

4- القواعد الإجرائية وقواعد الضبط والرقابة الداخلية:

تحدد القواعد الإجرائية كيفية أداء العمل المحاسبي وتعتبر دليلا مرشدا للعاملين في المحاسبة، وتتبع بقواعد الضبط والرقابة الداخلية لضمان دقة الأعمال المحاسبية، والمحافظة على أصول المؤسسة.

5- وسائل وأدوات تطبيق النظام المحاسبي:

وهي الأدوات والآلات اللازمة لتنفيذ العمل المحاسبي، مثل أجهزة الحواسب الالكترونية وبرامج التشغيل.

6- البيانات والتقارير الدورية:

وهي التي يجري تنظيمها من واقع السجلات المحاسبية بطريقة معينة، تتضمن معلومات مالية تقدم إلى جهات إدارية ولغايات اتخاذ القرارات الرشيدة.

المطلب الثاني: وظائف نظام المعلومات المحاسبي

يؤدي النظام المحاسبي مجموعة من الوظائف في المنظمة، تتلخص هذه الوظائف في:(دبين و اللطيف، 2004، الصفحات 20-21)

1- تجميع البيانات:

تتحقق وظيفة تجميع البيانات خلال مرحلة المدخلات، وتتضمن عدة خطوات مثل تسجيل البيانات والتحقق من دقتها واكتمالها، وقد تكون تلك البيانات من خارج أو من داخل الوحدة الاقتصادية أو ناتجة عن التغذية العكسية؛

2- تشغيل البيانات:

تتحقق هذه الوظيفة خلال مرحلة التشغيل، وعادة تشمل عدة خطوات وإجراءات مثل التصنيف، والنسخ، والترتيب والفهرسة والدمج والتلخيص والمقارنة؛

3- إدارة البيانات:

وتشمل وظيفة إدارة البيانات كل من تخزينها وحفظها وتحديثها وتعديلها باستمرار بحيث تعكس ما يستجد من أحداث اقتصادية أو عمليات أو قرارات كما تشمل استرجاع البيانات التي سبق تخزينها لاستخدامها والتقرير عنها؛

4- رقابة البيانات:

وتحقق وظيفة الرقابة على البيانات هدفان رئيسيان هما حماية الأصول من الضياع والتأكد من تمام ودقة البيانات والتشغيل الصحيح لها، وتعدد الإجراءات والأساليب المستخدمة في ظل نظام المعلومات المحاسبي لأغراض فرض الرقابة على البيانات مثل عمليات الفحص والاختبار للمدخلات ومراجعة البيانات المخزنة بالحاسب واستخدام كلمات السر (password)؛

5- توفير المعلومات:

تعتبر الوظيفة النهائية لنظام المعلومات المحاسبي، وتتضمن هذه الوظيفة خطوات متعددة كالتفسير والتقرير وتوصيل المعلومات للمستخدمين، وهي مكملو لوظيفتي إدخال وتشغيل المعلومات.

المطلب الثالث: مبادئ نظام المعلومات المحاسبي

يرتبط إعداد وتصميم النظام المحاسبي بمجموعة من المبادئ الأساسية سنتناولها كما يلي:(لعماري، 2002، الصفحات 58-60)

1-مبدأ التكلفة المناسبة:

يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها من المعلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المؤسسة وإمكانياتها المالية، ويجب توفر شرطين أساسيين حتى يكون النظام المحاسبي قادرا على توفير المعلومات وتحقيق الرقابة وهما:

- شرط إجباري: ويتمثل في ضرورة ضمان النظام المحاسبي تحقيق الحد الأدنى من الإجراءات التي تعمل على توفير المعلومات اللازمة وتضمن متطلبات نظام الرقابة الداخلية.

- شرط اختياري: ويتمثل في إمكانية جعل النظام المحاسبي ذو قدرة عالية على تزويد الإدارة بمعلومات أوفر وأدق، وكذا تحقيق فعالية قصوى لنظام الرقابة الداخلية.

2-مبدأ الثبات في إعداد التقارير:

هذا المبدأ يعتبر من المبادئ الأساسية في المحاسبة وعليه أي نظام للمعلومات المحاسبية يجب أن يكون قادرا على تحقيق واحترام هذا المبدأ والذي يتطلب أن تكون مخرجات النظام(التقارير المالية والختامية) معدة بطريقة واحدة وثابتة في كل الدورات، حتى يتمكن المستعملون لها من المقارنة بين عدة سنوات والاستفادة منها.

إن هذا المبدأ يؤدي إلى تحقيق أهداف النظام المحاسبي من ناحية تحقيق تكامل عمليات المنظمة، والحصول على بيانات محاسبية تمتاز بالدقة، السرعة وبتكاليف مقبولة، كما يساعد على زيادة الرقابة الداخلية في النظام المحاسبي.

3-مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير:

مادام الفرد هو الثروة الحقيقة للمنظمة وأن أي نظام لا يعمل تلقائيا بل من خلال الأفراد وبواسطتهم، فغنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية، وذلك بالتركيز على توفير الظروف الملائمة والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي والقيام بدراسة مستفيضة للنفس البشرية وميولها، وتفادي كل رد فعل معرقل للنظام لأن العنصر البشري له دور فعال يتجلى هذا في نقطتين:

- خلق الاقتناع الكامل من هيئة العمال والموظفين بالنظام وفعاليته وأهدافه المسلم بها، لأن إنجاز الأعمال دون اقتناع يؤدي إلى انهيار النظام؛
- رفع كفاءة العاملين من خلال برامج التدريب اللازمة، ووضع التفسيرات المحددة والواضحة لها، وينتج عن ذلك السرعة في إنجاز مهام النظام وإعداد البيانات بالدقة والسرعة المطلوبة وبأدنى تكلفة.

4-مبدأ الهيكلة:

إن تصميم نظام المعلومات المحاسبية يتطلب مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للمنظمة من خطوط السلطة والمسؤولية، لأنه على أساسها توضع أساليب الضبط والرقابة الداخلية، وتحدد أيضا خطوط الاتصال اللازمة لتدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبية، ومما لا شك فيه أم مبدأ مراعاة الهيكل التنظيمي يستوجب تحديد البيانات المطلوبة ومدى فائدتها لإدارات وأقسام الوحدة الاقتصادية ووضع نظام سليم لمراقبتها ويلزم لتحقيق ذلك توافر الاعتبارات التالية:

- تحديد السلطة والمسؤولية تحديدا واضحا؛
- وضع نظام فعال للتوجيه والإشراف على المستويات الإدارية المتعددة؛
- تحديد وسائل وأساليب الرقابة؛

وخلاصة القول أن نظام المعلومات المحاسبية لا يخرج عن حيز التطبيق مالم يتوفر هناك هيكل تنظيمي فعال وجيد.

5-مبدأ الضبط والرقابة الداخلية:

إن الهدف من مخرجات النظام المحاسبي هو توفير معلومات دقيقة، صحيحة، وصادقة تكون قاعدة القرار السليم، لذلك يجب أن يتوفر النظام على إجراءات تنظيمية متكاملة تضمن هذه الدقة وتمنع كل الأخطاء، وأسلوب الضبط الداخلي أضيق نطاقا من المراقبة الداخلية، لأنه يوفر الأساليب التي تساعد على التحقق التلقائي من صحة البيانات وتمكين العاملين من تقليل فرص الوقوع في الأخطاء فاستخدام حسابات المراقبة ونظام الجرد المستمر والفعلي تعد أمثلة على نظم الضبط الداخلي.

6-مبدأ التوقيت السليم:

إن نتائج النظام توجه إلى جهات مختلفة لتتخذ القرارات المناسبة لذلك يجب أن يكون النظام المحاسبي المصمم قادرا على توفير هذه النتائج في الوقت المناسب وبالنوعية الجيدة.

7-مبدأ المرونة:

يجب أن يكون النظام المصمم مرنا ليواجه كل التغيرات التي تحدث في المستقبل مع مراعاة الثبات والاستمرار في عرض البيانات، وهذا يعني أن يكون النظام قادرا على التوفيق بين مبدأ الثبات والاستمرار ومبدأ المرونة، بحيث يمكن التعديل أو الإضافة حسب الظروف التي تواجه المنظمة دون المساس بمبدأ الثبات والاستمرار.

8-مبدأ إعداد التقارير:

تعتبر التقارير كنتاج (مخرجات) النظام المحاسبي، ويجب على هذا الأخير أن يكون قادرا على إصدار التقارير الداخلية والخارجية التي تعد وسيلة اتصال ما بين المستويات الإدارية داخل الوحدة الاقتصادية، كما يجب أن تعد هذه المخرجات بشيء من الدقة تؤهلها لأن تكون قاعدة سليمة لاتخاذ القرارات.

المبحث الثالث: دورة حياة نظام المعلومات المحاسبي

حتى يكون نظام المعلومات المحاسبي فعال في المؤسسة يعمل على إنتاج معلومات موثوق فيها لابد وأن يصمم هذا الأخير بطريقة جيدة، وحتى تتم هذه الخطوة لابد من أن يحلل النظام أولا، في هذا المبحث سنتطرق إلى كل من كيفية تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الأول: تحليل نظام المعلومات المحاسبي

أولا: تعريف تحليل النظام

تشير عملية تحليل النظام إلى تجزئته والتعامل المتتالي مع كل جزء منه على حدة بحيث يتم اختبار كافة أجزاء النظام من حيث درجة الحاجة إلى المعلومات، وتعتبر دراسة عملية صنع القرارات داخل الوحدة الاقتصادية وأبعاد كل قرار وتأثيره على أنشطة الوحدة الاقتصادية أحد أهم طرق تحديد المعلومات المطلوبة.(اللطيف، 2006-2007، صفحة 316)

ثانيا: الحاجة إلى تحليل النظم

عادة ما تسبق عملية تحليل النظم وجود بعض المشاكل أو المسببات التي تستدعي القيام بتحليل النظم. وعادة ما يكون لهذه المشاكل أعراض أو ظواهر تدل على وجودها. وتتمثل هذه الأسباب في:(علي، 2006، الصفحات 209-210)

1- تغيرات داخلية: وهي التغيرات التي تحدث داخل الشركة. ومن أهم هذه التغيرات هو النمو في حجم الشركة بحيث تصبح قدرات النظام الحالي غير كافية للوفاء بالاحتياجات من المعلومات؛

2- تكنولوجيا المعلومات: يتميز العصر الحالي بالتطور السريع في أجهزة وبرامج الحاسب الالكتروني، بالإضافة إلى التطور والانتشار الكبير للبرامج التطبيقية التي تغطي كافة النظم التطبيقية العاملة في نظام المعلومات المحاسبي، لذلك قد ترغب المؤسسة بل قد تضطر إلى الاستفادة من هذه التقنية الجديدة، إما بالاستفادة من منافعها أو لمواجهة المنافسة؛

3- قصور في النظام الحالي: يؤدي القصور في كفاءة النظام الحالي إلى تشغيل العمليات بطريقة مكلفة غير اقتصادية. ومن ناحية أخرى يؤدي القصور في فعالية النظام إلى عدم الوفاء باحتياجات الإدارة من المعلومات. أو وجود مشكلات في عمل النظام القائم أو أي من نظمه الفرعية، وتظهر أعراض هذا القصور من شكاوى مستخدمي النظام سواء الداخليين أو الخارجيين.

ثالثا: أساليب تحليل النظام

وبغرض تحليل نظام المعلومات يقوم محلل النظام باللجوء إلى مجموعة من الأساليب والمتمثلة في مجموعة الطرق التي يمكن أن يلجا إليها محلل النظام في سبيل حصر ومعرفة المشكلات في نظام المعلومات المحاسبية وتحديد أسبابها وبالتالي اقتراح معالجتها في ضوء ذلك، وبصورة عامة، يمكن تصنيف أساليب تحليل نظام المعلومات المحاسبية استنادا إلى مدى القدرة على حصر ومعرفة المشكلات سواء من قبل مستخدمي النظام أو من قبل محلل النظام كما يلي:(الحسين، 2013، الصفحات 143-151)

- الأساليب المعتمدة على مستخدمي النظام: يمكن من خلال هذه الأساليب التعرف على مواطن الضعف في النظام الحالي، وبالتالي حصر وتحديد المشكلات التي تحدث فيه بالاعتماد على مستخدمي النظام وهي:

1- المقابلات الشخصية: حيث يحرص محلل النظام على مقابلة الأفراد الذين يخدمهم النظام في سبيل تبادل الآراء والمقترحات التي من شأنها أن تساهم في تحديد المشكلات والاختناقات التي تواجههم، ومن ثم التوصل إلى الحلول السليمة بشأنها؛

2- قوائم الاستبيان: يمكن لمحلل النظام استخدام قوائم الاستبيان في سبيل التخفيف من الانتقادات الموجهة لأسلوب المقابلات الشخصية، إضافة إلى أنه يفضل استخدام هذا الأسلوب في حالة وجود عدد كبير من المستخدمين وبالتالي عدم إمكانية إجراء مقابلات شخصية معهم خلال الفترة الزمنية المحددة للقيام بعملية التحليل.

- الأساليب المعتمدة على محلل النظام: وهي مجموعة الأساليب التي يتم القيام بها من قبل محلل النظام مباشرة في سبيل تحديد المشكلات التي تحدث في النظام الواجب تحليله وهي تشمل الآتي:

1- الملاحظات: حيث يقوم محلل النظام بالاطلاع على كافية العمليات المتعلقة بالنظام الذي يقوم بتحليله وتحديد المشكلات والاختناقات من خلال ملاحظاته المباشرة، وهو يعتمد في ذلك على خبرته وقدرته في ضوء ما يجب أن يكون عليه عمل النظام.

2- استخدام خرائط التدفق: تستخدم خرائط التدفق في تصوير النظام ومكوناته وعلاقاته مع النظم الأخرى من خلال الرسوم التخطيطية التي تبرز الإجراءات المتبعة في ذلك، وهناك العديد من أنواع خرائط التدفق التي يمكن الاعتماد عليها محلل النظام أهمها:

- الخريطة التنظيمية؛
- خرائط الإجراءات؛
- خرائط النظم.

رابعا: متطلبات تحليل نظام المعلومات المحاسبي

بعد تحديد الجهة التي تقوم بعملية تحليل نظام المعلومات المحاسبي (أو أي نظام فرعي ضمنه) يتطلب من محلل النظام الآتي:(السقا، 2011، صفحة 113)

- ✓ تحديد المشاكل التي تحدث في النظام القائم مع وضع الاقتراحات والبدائل اللازمة لمعالجتها؛
- ✓ تحديد نطاق عملية التصميم اللازمة من حيث تصميم نظام كامل جديد، أو تعديل بعض أجزاء النظام القائم؛
- ✓ دراسة وتحديد تكاليف عملية التصميم المقترحة بناء على نتائج عملية التحليل، وتوضيح مبررات عن المنافع التي يمكن الحصول عليها في حالة التصميم الجديد؛

تقديم تقرير مفصل إلى إدارة الوحدة الاقتصادية بكافة المقترحات، كي تعقد الإدارة اجتماعا تدرس فيه نتائج تحليل النظام وتبين درجة موافقتها على ما تراه مناسبا، إضافة إلى قيامها بتحديد الجهة التي تقوم بعملية التصميم المقترحة.

المطلب الثاني: مناهج تصميم نظام المعلومات المحاسبي

تتعلق عملية تصميم نظام المعلومات المحاسبي بتنظيم العلاقة بين عناصره وأجزائه من خلال ترجمة الأهداف التي يراد تحقيقها إلى نظام كامل وقابل للتشغيل بأقل تكلفة وأعلى منفعة ممكنة.

إن منهج تصميم نظام المعلومات المحاسبي هو أسلوب علمي يعتمد على قواعد وإجراءات معينة في تنظيم العلاقة بين عناصر وأجزاء النظام، بهدف المساعدة في تقديم المعلومات الخاصة بحل المشكلات في

الوحدة الاقتصادية، وقد تعددت المناهج المتبعة في تصميم نظام المعلومات المحاسبي أهمها:(السقا، 2011، صفحة 119)

- المناهج التقليدية؛
- المنهج الحديث "منهج النظم".

- المناهج التقليدية: وهي المناهج التي كانت تتبع منذ فترة طويلة وتشمل على:

- منهج وظائف الوحدة الاقتصادية:

يعتمد على أساس تصميم نظام معلومات لكل وظيفة من الوظائف التي تمارس في الوحدة الاقتصادية، ويتم تجهيز المعلومات لكل نظام معلومات خاص بوظيفة معينة بمعزل عن نظم المعلومات الأخرى الخاصة بوظائف أخرى، وتعتبر النظم المصممة بمثابة نظم معلومات رمية تعمل وفق برامج وإجراءات معينة وبصورة مستمرة، وعليه يتم تصميم نظام المعلومات المحاسبي كنظام رمي في الوحدة الاقتصادية، يقوم بإنتاج كل من قوائم الدخل والمركز المالي، وكشوف الأجر وتقارير المشتريات والمبيعات النقدية، والمقبوضات والمدفوعات الأخرى وغيرها.

- منهج المستويات الإدارية:

يعتمد هذا المنهج على تحديد المعلومات المطلوبة من قبل المديرين أولا، حيث يتم سؤالهم في كافة المستويات الإدارية عن المعلومات التي يحتاجونها، وعليه يتم تجزئة الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية من أعلى إلى أسفل حسب المستويات الإدارية الموجودة، وفي ضوء تحديد احتياجات الإدارة من المعلومات يتم تحديد النظم الفرعية للنظام المراد تصميمه.

يؤخذ على هذا المنهج احتمال التركيز على احتياجات الإدارة العليا دون غيرها، وبالتالي تصمم النظم الفرعية حسب تلك الاحتياجات فقط دون مراعاة احتياجات المستويات الأخرى بنفس الدرجة نظرا لقوة سلطة الإدارة العليا واحتمال تعلق درجة الرضا عن النظم المصممة بدرجة رضاها وموافقتها.

المطلب الثالث: خطوات تصميم نظام المعلومات المحاسبي

بعد تحديد الجهة التي تقوم بتصميم نظام المعلومات المحاسبية، يتطلب الأمر من مصمم النظام القيام بالخطوات المتسلسلة الآتية:(الحسين، 2013، الصفحات 166-184)

الخطوة الأولى: المسح الميداني للوحدة الاقتصادية: يتطلب من مصمم نظام المعلومات المحاسبي ضرورة القيام بعملية المسح الميداني الشامل للوحدة الاقتصادية، للتعرف على جملة من الأمور يمكن أن تساعده في تسهيل عملية التخطيط للنظام المقترح تصميمه، ومن هذه الأمور:

أ- طبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية: حيث أن النظام المقترح تصميمه يعتمد بصورة كبيرة على النشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية، وهو يختلف من نشاط إلى آخر فالنظام الذي يمكن تصميمه لنشاط صناعي يختلف عنه لنشاط زراعي أو تمويلي أو خدمي، كما يجب على مصمم النظام تحديد النشاط الرئيسي الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية وفصله عن الأنشطة العرضية الأخرى؛

ب- الهيكل القانوني للوحدة الاقتصادية: يمكن تقسيم الوحدات الاقتصادية اعتمادا على هيكلها القانوني إلى مشاريع فردية صغيرة، شركات الأشخاص (التضامن)، شركات الأموال (المساهمة)، وقد تكون الشركات عامة أو خاصة أو مختلطة، وبالتالي فإن عملية التصميم المقترحة سوف تختلف من شكل لآخر لاختلاف طبيعة العمليات المالية والاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية؛

ت- الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية: تختلف طبيعة البيانات والمعلومات التي يمكن تقديمها من قبل نظام المعلومات المحاسبية اعتمادا على طبيعة العلاقات التنظيمية التي يمكن أن تنشأ في الوحدة الاقتصادية بصورة راسية حسب المستويات الإدارية المختلفة التي يمكن أن تتواجد في الوحدة الاقتصادية، وكذلك بصورة أفقية اعتمادا على التقسيمات الإدارية داخل كل مستوى إداري، وبالتالي فإن عملية تصميم نظام المعلومات سوف تتأثر بطبيعة التقسيمات الإدارية الموجودة في الوحدة الاقتصادية؛

ث- أهداف النظام: يجب على مصمم النظام التعرف على الأهداف العامة للوحدة الاقتصادية وباعتبارها النظام الكلي لكافة نظم المعلومات التي يمكن أن تنشأ فيها، وكذلك التعرف على أهداف نظم المعلومات الفرعية الموجودة في الوحدة الاقتصادية مع التركيز على أهداف نظام المعلومات المحاسبية وعلاقاتها مع أهداف نظم المعلومات الفرعية الأخرى انطلاقا من مفهوم النظم؛

ج- تحديد المستفيدين من نظام المعلومات المحاسبية: يجب على مصمم نظام المعلومات المحاسبية تحديد نوعية المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية وطبيعة المستفيدين منها، في سبيل الوقوف على الحد الأدنى الذي يجب تقديمه من المعلومات، وبالتالي تحديد حالات النقص في بعض المعلومات التي يجب توفيرها وأخذها بنظر الاعتبار عند القيام بعملية التصميم. التأكد من مشكلات والاختناقات الموجودة في النظام القائم؛

ح- التأكد من المشكلات الموجودة في النظام القائم: يهدف الوقوف على أسبابها واقتراح طريقة معالجتها من خلال عملية التصميم الجديدة سواء كانت عملية تصميم للنظام بكامله أو لأحد نظمه الفرعية.

وبعد الانتهاء من عملية المسح الميداني الشامل للوحدة الاقتصادية يقوم مصمم النظام بإعداد خطة تفصيلية يعرضها على إدارة الوحدة الاقتصادية بشأن تصميم أو تطوير نظام المعلومات المحاسبية القائم والاتفاق على النطاق الذي ستتم وفقه عملية التصميم كأن يكون شاملا للنظام ككل أو لجزء منه.

الخطوة الثانية: تصميم النظام الجديد

بعد حصول مصمم النظام على موافقة الإدارة يمكنه أن يقوم بالإجراءات العملية التي تستلزمها عملية التصميم والتي سبق وأن وضع خطة عامة لها عند القيام بعملية المسح الميداني الشامل للوحدة الاقتصادية.

وقبل البدء الفعلي بعملية التصميم يجب على مصمم النظام أن يأخذ بنظر الاعتبار مجموعة من المبادئ أو المعايير التي تمثل أساسا مهما تبنى عليه عملية تصميم النظام الجديد في سبيل الخروج بنظام جيد خال من المشكلات أو الاختناقات أو الصعوبات التي يمكن أن تتخلل عمله خلال عملية التنفيذ، ومن هذه المبادئ أو المعايير الآتي:

1- الجدوى الاقتصادية للنظام: ينبغي بنظام المعلومات المحاسبية المراد تصميمه أن يأخذ بنظر الاعتبار الإمكانات المادية للوحدة الاقتصادية بحيث تبرر كلفته للمنفعة المراد تحقيقها بالصورة الأفضل.

2- الملائمة: ينبغي بنظام المعلومات المحاسبية المراد تصميمه أن يتلاءم مع طبيعة النشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية، حيث أن بعض الوحدات الاقتصادية تعتمد على النظم الجاهزة (المستوردة) التي قد تؤدي إلى الفشل عند تطبيقها بسبب عدم ملاءمتها.

3- إمكانية التطبيق: وهو يتطلب توافر الإمكانيات البشرية من الناحيتين الفنية والإدارية لمي يكون بالإمكان تشغيل النظام وإدارته بصورة جيدة وصحيحة تقوده إلى تحقيق الأهداف التي من أجلها صمم، كما يفترض بالإمكانيات البشرية أن تكون بالكفاءة المطلوبة والفهم المناسب لكافة خصائص النظام وأهدافه.

4- تكامل وترابط عمليات الوحدة الاقتصادية: إن تكامل وترابط العمليات التي تمارسها الوحدة الاقتصادية يعتبر أمرا ضروريا عند إتباع منهج النظم، حيث أن تحقيق هدف الوحدة ككل يتطلب أن يكون هناك تعاونا متبادلا بين كافة العمليات، وبالتالي فإن أي معلومات يتطلب توفيرها لأية عملية يجب معرفة علاقاتها وارتباطاتها مع العمليات الأخرى، وهو ما يتطلب أخذه بنظر الاعتبار من قبل مصمم النظام.

5- السهولة والوضوح في النظام المصمم: عند تصميم نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية ينبغي مراعاة السهولة في الاستخدام والوضوح في اللغة لكي يمكن النظام من قبل المستفيدين منه، حيث أن عدم مراعاة ذلك يؤدي إلى إثارة اللبس بالنسبة للمستفيدين الذين ليس لديهم الخبرة الكافية في استخدام النظام، وفي حالة فرضه عليهم فإنهم سوف يرجعون كل الأخطاء التي تحدث بسببهم إلى النظام الجديد عند تصميمه، إضافة إلى ذلك فإن النظام المعقد سوف يؤدي إلى إرهاق الأفراد القائمين على عمله، وبما يؤدي إلى احتمال حدوث أخطاء كبيرة في عملية صياغة التقارير التي تسلب النظام المعقد خاصية إعطاء معلومات سليمة.

وبعد أخذ النقاط السابقة بنظر الاعتبار فإن العمل الأساسي لمصمم نظام المعلومات المحاسبية سوف ينصب في توضيح إجراءات عمل النظام وفق توفير مجموعة المقومات الأساسية التي يمكن أن يتكون منها نظام المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال تصميم النماذج الخاصة بكل منها وكما يلي:

- تصميم المجموعة المستندية؛
- تصميم المجموعة الدفترية؛
- تصميم دليل الحسابات؛
- تصميم مجموعة التقارير والقوائم المالية.

الخطوة الثالثة: تطبيق النظام الجديد واختباره

بعد الانتهاء من عملية تصميم النظام الجديد يقوم مصمم النظام بتطبيق واختبار الإجراءات الجديدة للتأكد من تحقيق الأهداف المرسومة، وتتضمن عملية تطبيق النظام المصمم الجديد ضرورة القيام بمجموعة من الأنشطة الفرعية المتكاملة تشمل مايلي:

- وضع خطة تطبيق؛
- تثبيت الأجهزة والمعدات اللازمة.

الخطوة الرابعة: التحول إلى النظام الجديد

بعد الانتهاء من الخطوة السابقة يقوم مصمم النظام بإعداد مستلزمات التحول من النظام القديم إلى النظام المصمم الجديد، وذلك من خلال إعداد خطة عملية وواقعية للتحول من نظام المعلومات القديم إلى نظام المعلومات الجديد تشتمل على تحديد المدخل المناسب للتحول وتطبيقه، وتهيئة الظروف المناسبة لضمان تحقيق عملية التحول بنجاح.

هناك عدة مداخل للتحول من النظام القديم إلى النظام الجديد يمكن لمصمم النظام اختيار أحدهما:

- التحول المباشر؛
- التحول مع التشغيل المتوازي؛
- التحول الجزئي لبعض أجزاء المؤسسة؛
- تحويل بعض وظائف النظام.

الخطوة الخامسة: تقييم النظام الجديد

بعد أن يتم التحول من النظام القديم إلى النظام الجديد والإجابة عن كل الاستفسارات التي يمكن أن ترد بشأنه.

ومن خلال هذه المرحلة فإن مصمم النظام يمكن أن يقوم بتعديل بعض الإجراءات أو العمليات وفق ما يتناسب وطبيعة الأهداف المرسومة لعمل النظام الجديد في سبيل العمل على منع حدوث أي مشكلات جديدة في العمل.

الخطوة السادسة:تقديم تقرير الإدارة

بعد الانتهاء من الخطوات السابقة تكون مهمة مصمم النظام قد انتهت وعليه أن يقدم تقريرا نهائيا إلى الإدارة حيث يتضمن هذا التقرير ملخصا بما يلي:

- استعراض للعمل الذي قام به المصمم؛
- دليل مفصل بالإجراءات المحاسبية الجديدة التي سوف تستخدم؛
- قائمة بنماذج المستندات والدفاتر والتقارير والقوام المالية التي يقتضي استخدامها وفقا للنظام الجديد.

إن التصميم الفعال لنظام المعلومات المحاسبي يحاول تصحيح نقاط الضعف والمشاكل الموجودة بالنظام الحالي وبالتالي فان مصمم النظام يحاول تلبية المتطلبات الخاصة بنظام المعلومات ومستخدميه والتي سبق تحديدها في المرحلة السابقة (مرحلة تحليل نظام المعلومات المحاسبي)

تختلف إجراءات تصميم الأنظمة المحاسبية من منشأة إلى أخرى تبعا لاختلاف طبيعتها وظروفها، وهناك إجراءات وقواعد عامة توجه مصمم النظام المحاسبي أثناء قيامه بعملية تصميم نذكر البعض منها فيما يلي:(لعماري، 2002، الصفحات 64-66)

1- دراسة طبيعة المؤسسة وهيكلها الوظيفي واحتياجاته من البيانات، حيث يلقى المصمم نظرة طبيعة العمل في المشروع وملكيته وشكله القانوني، ويبني تصوره العام على كيفية العمل داخل أقسامه وإدارته؛

2- دراسة النظام المحاسبي القائم وتحديد مدى قدرته على الوفاء باحتياجات المنشاة من البيانات، مع إبراز نقاط القوة ونقاط الضعف في النظام عن طريق المراجعة الدقيقة للإجراءات المطبقة للتعرف على أهداف النظام تفاصيله وذلك بإتباع الخطوات التالية:

- تبدأ عملية جمع المعلومات على نماذج من التقارير، والقيام بتقويمها من ناحية دوريتها، ونفقة إعدادها بما في ذلك العمالة والآلات والأوراق، ودرجة الدقة والتفصيل فيها والسرعة في إعدادها وهذا بالاعتماد على خبرته السابقة وأخذ أراء الأشخاص الذين يستخدمونها بعين الاعتبار؛
- الحصول على صورة كاملة للهيكل المحاسبي المتبع في المنظمة، بما في ذلك الكيفية التي يتم بها ترحيل البيانات إلى دفاتر الأستاذ المساعدة ومدى دقة الإجراءات المتبعة؛

- دراسة الدليل المحاسبي للمنظمة إذ تتضمن هذه الدراسة إجراءات القيد والترحيل والدفاتر المستخدمة لهذا الغرض لتقديم كفاية الإجراءات المحاسبية المطبقة؛

- الحصول على الخريطة التنظيمية للمنظمة لمعرفة مراكز المسؤولية الحالية فيها وأهم نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية مع توضيح خطوط المسؤولية في صورة رأسية؛

- إعداد خرائط الإجراءات وهي عبارة عن رسوم بيانية موضحة للإجراءات المتبعة فيما يخص المستندات أو البيانات المتداولة بين فروع المنظمة.

ويستعمل مصمم النظام المحاسبي عند إعداده لهذه الخرائط مجموعة من الرموز والأشكال الهندسية التي تبين شكل الخريطة عوضا على الطريقة المألوفة وهي الشرح بالكلام، وتظهر أهمية خرائط الإجراءات في معرفة كل مراحل تنفيذ العمل في النظام المحاسبي القائم وإبراز نقاط الضعف والقوة فيه، كما تعتبر هذه الخرائط إحدى المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية، وهي تشمل على عرض بياني للعمليات والإجراءات التي تنفذ بالنسبة لمستند معين من بداية ظهوره (المصدر) حتى نهاية الحلقة أو الدائرة مرورا بكل الأقسام المختصة والتي لها علاقة بمعالجة معلومات المستند، كما تساعد هذه الخرائط في تقييم نظام الرقابة الداخلية وفي وضع برمج الحاسوب، ويعتمد في تصميم هذه الخرائط على نقطتين أساسيتين:

- ✓ وضع رموز في شكل علامات مميزة؛
- ✓ تقييم دقيق وواضح للأنظمة الفرعية إلى عمليات أساسية.

3- التخطيط لمعالجة النظام القائم أو بناء النظام الجديد: يقوم مصمم النظام في هذه المرحلة بعقد مناقشات مع مختلف المستويات الإدارية حول الاحتياجات المعروضة والمقترحات المقدمة، لصياغتها في شكل حلول بديلة وتقديمها لإدارة المنظمة لاختيار أفضلها، وبعد الاتفاق على اقتراح معين يعتمد خبير التصميم إلى توضيح كل التفاصيل المتعلقة بهذا الاقتراح بدءا بالمستندات ومختلف السجلات والحسابات والبيانات الواردة بها، إضافة إلى أساسيات الدليل المحاسبي والآلات المقترح استعمالها لتشغيل النظام الجديد؛

4- تصميم نماذج وإجراءات النظام الجديد: يعطي مصمم النظام في هذه المرحلة وصف عميق للنظام الجديد، يتضمن الأشكال والنماذج الجديدة للمستندات، وصورة تفصيلية للدليل المحاسبي الخاص بالنظام، ونوعية الآلات التي يمكن توفيرها، والدورة المستندية المقترحة؛

5- إجراءات تنفيذ النظام الجديد: يتم في هذه الخطوة البدء بتطبيق واختيار الإجراءات الجديدة للتأكد من أنها تحقق أهداف النظام، وأنها تسير في الاتجاه المحدد لها دون مشاكل؛

وكخطوة أولى يجب تشغيل النظام الجديد مع النظام القديم لفترة محدودة، مراجعة تطبيق كل منهما أول بأول لاتخاذ الإجراءات التصحيحية للنظام الجديد حتى تستقر الأوضاع ويستوعب العاملون كل تفاصيل هذا النظام، وقد يتم العمل بالنظام الجديد بطريقة تدريجية إذ يطبق على المراحل بواسطة إحلال إجراءاته محل الإجراءات السابقة في كل قسم على حدى، وفي كلا الأسلوبين تنتج لنا تكاليف تطبيق النظام الجديد، ودور خبير التصميم هنا اختيار الأسلوب الذي يحقق لنا أقل التكاليف، ويساير طبيعة العمل بالمنظمة وتكون للعاملين القدرة على تنفيذ إجراءاته، وبانتهاء هذه الخطوة تكون مهمة مصمم النظام المحاسبي قد انتهت.

خلاصة الفصل:

أصبحت المعلومات في المؤسسات الحديثة موردا اقتصاديا استراتيجيا يخلق الميزة التنافسية، حيث تعتبر المعلومات هي المادة الأولية للوظيفة الإدارية المتمثلة أساسا في اتخاذ القرارات، ونتيجة ارتفاع الطلب على المعلومات من حيث كميتها ونوعيتها، اقتضى بالضرورة وجود نظام معلومات يسمح بمعالجة وتخزين وإيصال المعلومات، ومن أهم أنظمة المعلومات في المؤسسة هو نظام المعلومات المحاسبي حيث يعتبر بمثابة المحرك لنمو المؤسسة وضمان بقائها حيث يعتبر تنظيم المعلومات المحاسبية في المؤسسات مفتاح أساسي لنجاح أو فشل الأنظمة التي تمارسها هذه المؤسسات، وذلك من خلال ما يساهم فيه من تدعيم عملية التنسيق والدعم المعلوماتي للعمليات الإدارية في جميع المستويات التنظيمية، ومن جهة أخرى تزويد البيئة المحيطة بالمؤسسة بمعلومات محاسبية مفيدة.

الفصل الثاني :

الإفصاح المحاسبي

ضمن القوائم المالية

تمهيد

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بضرورة الالتزام بتطبيق الإفصاح لمساعدة كافة مستخدمي المعلومات المصاغة في القوائم المالية من اجل اتخاذ قراراتهم بشكل أفضل إذ تعد المعلومات المحاسبية المفيدة هي الأكثر تأثيرا في اتخاذ القرارات الرشيدة لما تمتلكه من خصائص مفيدة تستخدم كأداة ربط بين الأهداف هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي تضليل في المعلومات التي تحتويها هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية.

وعليه من أجل الإلمام بمفاهيم كل من الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية قسمت الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي.

المبحث الثاني: القوائم المالية.

المبحث الثالث: أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للقوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح الحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة والتي تلعب دورا أساسيا في إثراء البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، لذا سنحاول في هذا المبحث إلى كل من مفهوم، مقومات الإفصاح المحاسبي، الأهمية والأهداف، وكذا أنواعه ومتطلباته.

المطلب الأول: مفهوم وطبيعة الإفصاح المحاسبي

للإفصاح عدة مفاهيم سنتطرق إلى البعض منها مع تحديد المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي.

أولا: مفهوم الإفصاح المحاسبي

لقد زاد الاهتمام في العقود الأخيرة بموضوع الإفصاح. حيث أن هذا الاهتمام لم يأت من فراغ، وذلك باعتبار أن العديد من الجهات تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره الشركات من معلومات، حيث لا تمتلك هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها من إدارة الشركة مباشرة، وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح. ما ساهم في ظهور وجهات نظر مختلفة حول مفهوم الإفصاح.(محمد ز.، 2009-2010، صفحة 84)عرف الإفصاح المحاسبي على أنه "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية".(الشيرازي و عباس، 1991، صفحة 322)

كما يعرف لغة على أنه "الكشف عن الشيء وبيانه، ويهدف تعريف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضع الدراسة، وتوضيح معالمها بشكل يسهل معه فهم المعنى المقصود، كما يفيد في تحديد الاتجاهات والموضوعات الرئيسية التي لها أهمية نظرا لتزايد الطلب على المزيد من الإفصاح من قبل المستخدمين المختلفين للمعلومات".(زوينة، 2015، صفحة 53)

وعرف أيضا على انه: "عملية إظهار وتقديم المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية والهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، الأمر الذي يجعلها ملائمة وغير مضللة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية التي ليس لديها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات المحاسبية".(عفراء، 2014، صفحة 258)

وعرف أيضا على: "أنه إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية ،وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل.(الحيالي، 1996، صفحة 371)

من خلال التعاريف السابقة للإفصاح يمكن تعريفه على أنه إظهار كل المعلومات المالية الواردة في البيانات المالية لكافة الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة بصورة واضحة وصادقة لأن ذلك يساعد في اتخاذ القرارات.

ثانيا: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

يقوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات الرئيسية التالية:

1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية منها فئات داخلية مثل الإدارة والموظفين وفئات خارجية مثل المساهمين والدائنون والمقرضون وهناك اختلاف بين هذه الفئات في مستوى الفهم والخبرة والكفاءة في التعامل مع هذه المعلومات لذلك قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتحديد هوية المستخدم المستهدف بحيث لا يبقى محصورا في فئة معينة فقط بل يتعدى ذلك ليشمل مجموعة من الفئات الرئيسية المستخدمة لهذه التقارير لذلك يجب تصميم تلك التقارير من حيث الشكل والمحتوى بحيث تخدم الأغراض العامة لجميع الفئات المستخدمة لهذه التقارير وخاص من لديهم سلطة وإمكانية محددة في الحصول على المعلومات.(عاشور، 2008، صفحة 33)

2- تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: عند تحديد كمية المعلومات المحاسبية التي يجب نشرها وعرضها بالقوائم المالية، فإن المحاسبين يتبعون العرف المحاسبي آخذين بعين الاعتبار المتطلبات القانونية، إلا أن هناك عدد كبير من الاستخدامات للقوائم المالية، فقد تستخدم كأساس للقرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية من الأطراف الداخلية، ولأجل القرارات الاستثمارية والتمويلية من قبل الأطراف الخارجية، وكذلك من أجل الأغراض الضريبية وغيرها. هذا ويتصف مستخدمو القوائم المالية والبيانات المحاسبية من خارج المنشأة بان لديهم نطاقا واسعا ومتضاربا من المصالح، ولكل طرف من هذه الأطراف هدف معين من تحليل وتفسير القوائم والبيانات المالية. حيث تختلف الحاجة للمعلومات ونوعها حسب الخيارات التي يواجهها مستخدم هذه المعلومات، فهناك من يهدف إلى معرفة وتحديد

نتائج الأعمال التي حصلت في الماضي، ومنهم من يريد أساسا يبني عليه التقديرات أو التكهنات المستقبلية من أجل المفاضلة بين البدائل المتاحة.(دهمش، صفحة 11)

3- طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: بعد تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية، وكذلك الغرض الذي ستستخدم فيه، يتمثل الركن التالي في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وكذلك الغرض الذي ستستخدم فيه، يتمثل الركن التالي في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وتتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح حاليا عنها في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة وقائمة التغيرات في المركز المالي، هذا إضافة إلى معلومات أساسية تعتبر ضرورية لكن نظرا لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية لذلك عرضت في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعد جزءا لا يتجزأ من تلك القوائم.

لكن القوائم المالية تعد في واقع الأمر بموجب مجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ التي تدخل في النطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل نوع وكمية من المعلومات التي تظهر في القوائم.(الخطيب، 2002، صفحة 158)

4- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: من متطلبات الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، ويتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية ترتكز على القضايا الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم قراءتها بيسر وسهولة. ويشمل الإفصاح كامل عملية الإبلاغ المالي، وهناك عدة طرق مختلفة ممكنة للإفصاح وإن اختيار أفضل طرقة للإفصاح في كل حالة يعتمد على طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية، ومن أكثر الطرق شيوعا للإفصاح في صلب القوائم المالية حيث يجب أن تظهر المعلومات الهامة والملائمة في صلب واحدة أو أكثر من القوائم المالية إن أمكن ذلك. إضافة إلى استخدام المصطلحات والعرض المفصل فالمصطلحات المستخدمة في وصف محتويات القوائم المالية ودرجة التفصيل فيها من الأمور الهامة في عملية الإفصاح حيث تساعد عملية الوصف الصحيحة وعمومة البنود في تلك القوائم على زيادة فهم القارئ، وإزالة الغموض فيها.(صلاح، 2008، صفحة 127)

5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: حتى يكون الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فعالا، لا بد من مراعاة توقيته، وقد شدد مجلس المبادئ المحاسبية (ACCOUNTING PRINCIPLES BOARD) في البيان الصادر عنه على أهمية عنصر توقيت الإفصاح حيث نص ذلك البيان على أنه " يجب إيصال المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار في وقت مبكر إذا ما كان أي تأخير في إيصالها له سيؤثر على قراره"، ويبرز دور التوقيت كأحد العناصر الأساسية الواجب توفرها في المعلومة المحاسبية لكي تتصف بالملاءمة، فلن تكون المعلومة مفيدة إلا إذا كانت تقلل من عدم التأكد المتعلق بمتغيرات عملية اتخاذ القرارات. فالمعلومات عن أنشطة في الماضي تساعد في توقع أنشطة المستقبل وتظهر أهمية التوقيت في حضور المعلومة وتوفرها لمتخذ القرار في الوقت المناسب وعند حاجته إليها وقبل أن تفقد أهميتها في التأثير على عملية اتخاذ القرار.(ليلى، 2016، صفحة 42)

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

يتمتع الإفصاح المحاسبي بأهمية بالغة كما يسعى إلى الوصول إلى أهداف عديدة

أولا: أهداف الإفصاح المحاسبي

للإفصاح المحاسبي عدة أهداف نذكر منها:(محمد و منصور، 2015، الصفحات 85-86)

إن المتتبع للدراسات يواجه صعوبات جمة نتيجة للتداخل والترادف الشديدين بين كل من أهداف الإفصاح وأهداف القوائم المالية، وقد تعاظم هذا التداخل عندما تطور هدف الإفصاح من الدور الوقائي غلى الدور الإعلامي، وان عناصر ومضمون البحث في موضوعي أهداف الإفصاح وأهداف القوائم المالية واحد، فكلاهما يستهدف المنفعة من المعلومات المحاسبية، لذلك فإن الإفصاح والقوائم المالية لهما نفس الهدف، فكلاهم أصبح يركز على وجهة نظر مستخدمي المعلومات، الأمر الذي يجعل التمييز بينهما غامضا إلا انه يمكن القول أن الهدف الرئيسي من الإفصاح هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية، وبالتالي فإن تصرفات هؤلاء المستخدمين ستتأثر بكمية ونوعية هذه البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها؛

كما يهدف الإفصاح المحاسبي إلى إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية، هذا بالإضافة إلى مساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة وبلذات في الجانب الاستثماري، لذا يتطلب أن يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبية المفصح

عنها ونوعيتها يتناسب مع أهمية القرارات التي سيتم اتخاذها على ضوء توفر تلك المعلومات، على أن يكون الاهتمام بالإفصاح مرتبط زمنيا بتحليل نتائج الماضي وفهم واستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل؛

يتضح أن أهداف الإفصاح المحاسبي تكمن في توضيح الأساليب والوسائل الفنية المحاسبية، وتوضيح شكل ومحتوى التقارير المالية لبيان كمية ونوعية البيانات والمعلومات المحاسبية الكافية التي تمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات المتنوعة لتحقيق أهدافهم من جراء تعاملهم مع الوحدات الاقتصادية.

كذلك يهدف الإفصاح المحاسبي إلى:(مايده، 2016، صفحة 182)

– وصف البنود المعترف بها ،وتوفير قياسات ملائمة لهذه البنود عدا تلك القياسات المندرجة في القوائم المالية كتحديد القيمة العادلة المقدمة للأدوات المالية من خارج القائمة المالية؛

– وصف البنود الغير المعترف بها، وتوفير قياسات مناسبة لها ،كوصف الضمانات المباشرة وغير المباشرة للديون المباشرة للآخرين؛

– توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم مخاطر واحتمالات كل من البنود المعترف وغير المعترف بها ،كتوضيح سياسة المؤسسة فيما يتعلق بالرهن؛

– توفير معلومات مهمة تسمح لمستخدمي القوائم المالية بالمقارنة ضمن السنة الواحدة وبين السنوات السابقة؛

– الإفصاح المحاسبي يهدف إلى إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المحاسبية.

ثانيا: أهمية الإفصاح المحاسبي

تكمن أهمية الإفصاح عن القوائم المالية للمستخدمين في ثلاثة عوامل رئيسية هي:(زيد، 2005، صفحة 580)

- أن مختلف الأطراف على اهتمام مباشر بما تفصح عنه من معلومات؛
- أن القوائم المالية هي أكثر مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها؛

- تكلفة الحصول على المعلومات بالقوائم المالية رخيصة جدا. بالمقارنة نجد تكلفة إعداد التقارير خاصة لمستخدمين مختلفين قد تفوق العوائد المتوقعة من ورائها.

وعليه فإن أهمية الإفصاح نبعت م أن مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية) هي أهم المصادر إن لم تكن المصدر الوحيد للعديد من المستخدمين من أجل الحصول على المعلومات الضرورية والهامة حول الشركة.

كذلك قسمت أهداف الإفصاح المحاسبي إلى اتجاهين كما يلي:(السيد ح.، 1993، الصفحات 104-105)

– الاتجاه التقليدي في الإفصاح: هو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام البيانات المالية فيقضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذلك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.

– الاتجاه لمعاصر في الإفصاح: ويهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قاصرا على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم.

المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي

للإفصاح المحاسبي عدة أنواع نذكرها كما يلي:

1- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي التقارير المالية وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.(يوسف، 2017، صفحة 33)

2-الإفصاح العادل أو الواضح: وهو تجسيد للمدخل الأخلاقي في المحاسبة، ويعني تقديم البيانات والمعلومات المالية التي تقدم إلى كل الأطراف على حدا سواء، ويخضع هذا المستوى من الإفصاح إلى اعتبارات سلوكية تتعلق بمعدي البيانات المحاسبية.(زوينة، 2015، صفحة 55)

3-الإفصاح الكافي : حتى تساهم المعلومات التي تقدمها القوائم المالية إلى مستخدميها في المساعدة على اتخاذ قرارات سليمة ينبغي أن تتصف بالشمول والكمال والملائمة والقابلية للفهم، ولا شك فإن القوائم المالية تعطى معلومات عامة للأكبر عدد ممكن من المستخدمين.(لطفي، 2009، صفحة 560)

4-الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري: إن الإفصاح الإلزامي ومن خلال اسمه يدل على أنه إجباري وملزم بموجب قوانين وتعليمات وأعراف محاسبية محددة سلفا تلزم الوحدة الاقتصادية على المثول لها وتطبيق أحكامها وتنفيذ متطلباتها ،في الأوقات المحددة، وبالطرق والأساليب المطلوبة بموجب تلك القوانين والتعليمات والأعراف المشار إليها. أما الإفصاح الاختياري هي البيانات والمعلومات والتي لا تحكمها القوانين والتعليمات والأعراف المحاسبية، بل يترك تقدير أهميتها للإفصاح من عدمه إلى الوحدة الاقتصادية وإدارتها، ولهذا تتمتع الوحدة الاقتصادية بمطلق الحرية للإفصاح عنها أو عدم الإبلاغ عنها. (السيد إ.، 2014، صفحة 68)

5-الإفصاح الوقائي: هو أن تقدم المعلومات المالية دون تضليل، بحيث تسمح بالأطراف ذوي القدرات المحدودة على الفهم والإدراك للمعلومات المالية، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.(زيود و وآخرون، 2007، صفحة 187)

6-الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.(زيود و وآخرون، 2007، صفحة 187)

المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية

إن إعداد القوائم المالية وتقديمها للمستخدمين من قبل العديد من المؤسسات الموجودة حول العالم قد أسهم بقدر كبير في نشر الثقافة المحاسبية لدى هؤلاء، لكن رغم أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة من بلد لآخر إلا أن هناك فروقا بينها، سنتطرق في هذا المبحث إلى كل من مفهوم، أهداف، عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

لقد حظي مفهوم القوائم المالية أو كما عرفها النظام المحاسبي المالي الكشوف المالية بالعديد من التعاريف، لكنها تشترك جميعا في العناصر الأساسية لها وتختلف فقط من حيث الألفاظ المستخدمة أو من حيث التركيز على عنصر معين دون الآخر.

تمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية، وتمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية.(حماد، 2005، صفحة 35)

- حسب المادة 26 من القانون 11/07 فانه: يجب أن تعرض الكشوف المالية بصفة وفية للوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وأثار الأحداث المتعلقة بنشاطه.(الحكومة الجزائرية، 2007، صفحة 5)
- يعرف جون فرانسوا دير وبر وفرانسوا ميشان وهيرفربيوتو القوائم المالية بأنها مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية والغير قابلة للفصل فيما بينها وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية وللأداء والتعبير عن الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات. (Robert, Mechin, & puieaux, 2004, p. 12)
- إن القوائم المالية هي الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم في النهاية تلخيص جميع البيانات التي يتم تسجيلها في الدفاتر والتي تظهر في دفتر الأستاذ على شكل مجموعة من التقارير، والتقارير ليست هدفا في حد ذاتها وإنما وسيلة للحصول على المعلومات والنتائج للاستفادة منها في اتخاذ القرارات، والحكم على نتائج عمليات الوحدة وتقييم مركزها المالي(بدوي، 2009، صفحة 262)

- تمثل القوائم المالية الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والنشاطات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة لكافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات.(حمودي، 2016، صفحة 95)
- تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة حسب النظام المحاسبي المالي على ما يلي:(الحكومة الجزائرية، 2007، صفحة 5)

- الميزانية؛
- حسابات النتائج؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج، يحدد محتوى وطرق إعداد الكشوف المالية عن طريق التنظيم.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن القوائم المالية هي عبارة عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تتوفر على معلومات تفيد مستخدميها من اتخاذ قرارات رشيدة.

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية ومستخدميها

أولا: أهداف القوائم المالية

حددت الفقرات 12، 13، 14 من الإطار الذي تم نشره في عام 1989 من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) الأهداف التي تسعى الكشوف المالية إلى تحقيقها فيما يلي:

– تهدف الكشوف المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمؤسسة، وذلك بغرض إفادة العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية؛

– تظهر الكشوف المالية أيضا نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها.

ويهدف المستخدمون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومحاسبتها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية، قد تشمل على سبيل قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها أو ما إذا كان من الضروري تغيير الإدارة؛

–تلبي القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الاحتياجات المشتركة لمعظم المستخدمين. ومع ذلك فإن تلك القوائم لا توفر كافة المعلومات التي قد يحتاجها المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويرجع ذلك في حد كبير أن القوائم المالية تعكس الآثار المالية للأحداث التاريخية ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية. وبالتالي يمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى الكشوف المالية لتحقيقها فيمايلي:

- تقديم المعلومات اللازمة حول الوضعية المالية؛
- تقديم المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية؛
- توفير معلومات حول موارد المؤسسة والالتزامات اتجاهها؛
- توفير معلومات عن أداء المؤسسة وقدرتها على تحقيق المكاسب؛
- توفير معلومات عن التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة.

وفي هذا الصدد فان كثرة المعلومات قد لا يضر دائما بنوعيتها، لكن غياب عرضها يضر بوضوح ونوعية المعلومات وكذلك عملية قراءتها من طرف المستخدمين.

ثانيا: أهمية الكشوف (القوائم) المالية

من خلال التعاريف التي تناولناها سابقا تظهر أهمية الكشوف المالية ويبرز الغرض من إعدادها والتي يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط:

– أداة اتصال: فمهمة الكشوف المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، وهي بذلك وسيلة اتصال داخل المؤسسة وذلك لتوفيرها المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال، المحللين والباحثين، بالإضافة إلى

كونها وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والبيئة المحيطة بها كالموردين، العملاء، المستثمرين والبنوك...إلخ(مشري، 2007، صفحة 67)

– وسيلة تقييم الأداء: حيث تساعد الكشوف المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، إذ تمثل مصدرا للمعلومات الهامة عن الأداء الحقيقي والوضع المالي للمؤسسة.(عيادي، 2007، صفحة 59)

– وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة: في هذا الإطار تساعد الكشوف المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل، كما تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة في توجيه مستقبل علاقتهم معها، واتخاذ القرارات المتعلقة بهم.

وبصفة عامة يمكن القول أن القوائم المالية تمكن مستخدميها من تقييم الوضع المالي العام للمؤسسة والتخطيط للمستقبل والقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة.(عيادي، 2007، صفحة 60)

مستخدمو القوائم (الكشوف) المالية:

أولا: الأطراف الخارجية

هناك العديد منهم نذكر:(عقاري، 2012، صفحة 31)

1– المستثمرون الحاليون والمحتملون: يتطلع هؤلاء إلى المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من:

- استكشاف درجة ربحية المؤسسة في الحاضر والتوقعات المستقبلية والتعرف على مدى جدوى الاستثمار فيها من عدمه؛
- الوقوف على مدى الاستخدام الاقتصادي الأفضل لرأس مال الملاك (المساهمين) من طرف المسيرين، وتدارك أي خلل من خلال الجمعيات العامة، ويكون مؤشر الربحية من الطرق التي يعتمد عليها في الحكم على أداء المؤسسة.

2– المقرضون: يمكن أن يكون مقرضا أي هيئة مالية (بنوك، صناديق التوفير، أخرى) أو مؤسسة ذات طابع اقتصادي آخر ترغب في توظيف أموالها على الأمد القصير، المتوسط أو الطويل بغية تحقيق عائد

اقتصادي (فائدة)، وحتى تتم عملية اتخاذ قرار الإقراض بشكل عقلاني لابد من توفر المعلومات الكافية حول الوضعية المالية لطالب القرض، بحيث يكون التركيز على درجة الملاءة المالية (السيولة) طول فترة الدين، وذلك باستخدام الميزانية الختامية وجدول حسابات النتائج، والتدفقات النقدية حاضرا والمتوقعة مستقبلا (الموازنات التقديرية للسيولة). ولتحقيق تلك الأهداف يستعمل المقرضون عدة نماذج منها:

- مقارنة عوائد المؤسسة الحالية والمخططة المتوقعة مع الأعباء الثابتة الحالية والمتوقعة، مقارنة التدفقات النقدية الحالية والمتوقعة مع خدمات الديون الحالية والمتوقعة؛
- تقدير قدرة المؤسسة على زيادة السيولة من جراء بيعها للأصول؛
- تقدير قدرة المؤسسة على زيادة رأس المال.

3- الدولة: ممثلة في أجهزتها المختلفة (ضرائب، حماية اجتماعية، حماية البيئة) والتي تسهر على ضمان احترام المؤسسات تطبيق التشريعات والقوانين المعمول بها، مستخدمة المعلومة التي تتضمنها التقارير المالية التي تتلقاها بشكل دوري، أو التي تطلبها إذا ما رأت ذلك ضروريا. فمصالح الضرائب مثلا تتعامل مع المؤسسات باستمرار، وهي تحرص بحذر وصرامة على احترام المؤسسات للقواعد والقوانين الضريبية المتعامل بها من خلال مراقبتها للكشوف المحاسبية الختامية، والتقارير الدورية كالتصريح الجبائي وطلب المستندات المؤيدة له إذا اقتضى ذلك.

تشكل كذلك التقارير المالية على مستوى الاقتصاد الجزئي المصدر المعلوماتي الأكثر أهمية في إعداد الحسابات الوطنية (الاقتصاد الكلي). وتعتبر تقارير هذه الأخيرة مصدرا معلوماتي لإعداد السياسات والخطط الوطنية.

4- العمال: تمثل هذه الشريحة من فئة المستخدمين للتقارير المالية عنصرا مهما بالنسبة للاقتصاديات التي تراهن مختلف هيئاتها الحكومية وغير الحكومية على ترقية العمال، وتحسين ظروف عملهم باعتبارهم القوة الفاعلة التي تساهم في خلق الثروة من خلال إشرافها المباشر على التسيير، واستخدام موارد اقتصادية متاحة. وهؤلاء يهتمون بالحصول على المعلومات التي تمكنهم من تقييم ربحية واستمرارية المؤسسة ومقدرتها على خلق فرص عمل جديدة، وعلى دفع مستحقات العمال المختلفة، وبالنسبة للنقابات فتهتم أيضا بمعلومات تمكنها من تحليل القطاعات الاقتصادية المختلفة وفرص العمل المتاحة واستقرارها وكذلك أمور اجتماعية أخرى.

5- الموردون: وتتشابه اهتماماتهم بالمعلومات إلى حد كبير مع اهتمامات المقرضين، إلا أنها ترتكز غالبا على فترة قصيرة الأجل.

6- العملاء: وهؤلاء يهتمون بمعلومات تمكنهم من تحديد قدرة المؤسسة على الاستمرار، خاصة إذا كان وجودهم التجاري يعتمد بشكل كبير عليها كمورد أساسي.

7- المنافسون: يهتمون بالمعلومات التي تظهر القدرة التنافسية التي يتوفر عليها غيرهم، فمثلا يراقب المنافسون مخزون وسيولة المؤسسة، فكلما كان المخزون يفوق المستوى المطلوب كان احتمال تخفيض الأسعار ضروريا عند ظهور الحاجة للسيولة، أما إذا كان مستوى السيولة مرتفعا فهذا يوفر للمؤسسة مجالا للمناورة ويتيح لها إمكانية التوسع.

ثانيا: الأطراف الداخلية

وتضم هذه المجموعة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة نشاطات الوحدة. واستخدام مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية، فالمدير يحتاج إلى التقارير للتخطيط والتنظيم وغدارة الوحدة، وتقويم أداء المسئولين، وينطبق ذلك على فئة المديرين بمستوياتهم كافة (التنفيذية، الوسطى، العليا).(حمودي، 2016، صفحة 97)

ويقصد بها الجهات العاملة في أداء نشاط المشروع، والتي تعتبر المشروع الجهة التي تخدم مصالحهم وتحافظ على وظائفهم. وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي:(الصفار، 2011، الصفحات 31-32)

- الإدارة العليا: ويقصد بها مجلس الإدارة أو المدير العام المسؤول عن تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة للمشروع. ولهذه الإدارة مسؤولية تجاه المالكين عن تحقيق أهداف المشروع الاقتصادية. ومدى نجاحه في مزاولة نشاطه. حيث أن هذه الإدارة مسئولة عن أداء النشاط بنجاح. وهو الغرض من استخدامهم في المشروع. وتحتاج الإدارة إلى القوائم و التقارير المحاسبية لمعرفة نتائج النشاط ومركزه المالي.

- المستويات الإدارية: ويقصد بها المدراء في المستويات الوسطى والدنيا، التي تقوم بمتابعة النشاط والإشراف على أعماله، واتخاذ الإجراءات التصحيحية للنشاط. وتكون مسئولة تجاه الإدارة العليا في تحقيق الرقابة الإدارية على النشاط، ولذلك فإنها بحاجة إلى التقارير المحاسبية بصورة دورية.

– العاملين والنقابات العمالية: حيث أن وظيفة وأجور العاملين ترتبط بنشاط المشروع مما يتطلب متابعة أعمال المشروع لمعرفة مدى استقرار وظائفهم، وكذلك معرفة مدى ملاءمة الأجور والرواتب التي يتقاضونها مع النتائج التي يحققها النشاط، التي تساعدهم في التفاوض مع الإدارة في زيادة الأجور أو تخفيضها.

المطلب الثالث: إعداد وعرض القوائم (الكشوف) المالية حسب النظام المحاسبي المالي

أولا: الميزانية

تعتبر الميزانية أحد مكونات القوائم المالية، توفر هذه القائمة معلومات مفيدة عن مدى قوة المركز المالي للمؤسسة فتبين ما لديها من موجودات وما عليها من التزامات، إذ لها دور إعلامي يتمثل في تزويد مختلف المستخدمين لها بالمعلومات التي تخص المؤسسة لتساعدهم في اتخاذ قراراتهم.

1– تعريف الميزانية:

الميزانية هي جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم وعلى أساس تصنيف خاص حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية أما الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية.(عطية ع.، 2009، صفحة 10)

تعتبر الميزانية العمومية على أنها مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة في وقت معين فتبين ما لدى المؤسسة من موجودات وما عليها من مطلوبات من قبل الملاك أو من قبل الغير ولهذا تسمى أيضا بقائمة المركز المالي وتعتبر الميزانية العمومية المكون الرئيسي في القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) IAS1 وهي عبارة عن بيان المركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في لحظة زمنية معينة.(لدرع و الرحيم، 2010)

إن الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي هي ليست مجرد حساب وإنما هي تقرير أو كشف أو قائمة على شكل حساب من أهدافها:(الكبيسي، 2008، صفحة 487)

- بيان صافي حقوق مالك المؤسسة أو أصحابها من مساهمين ومستثمرين؛
- إعطاء صورة عن طاقات المؤسسة (أصول) ومصادرها (الخصوم)؛

- بيان المركز المالي للمؤسسة استجابة لاحتياجات المقرضين والدائمين.

نستخلص مما سبق أن الميزانية هي وثيقة توضح الذمة المالية للمؤسسة ما لها وما عليها في لحظة زمنية معينة.

2- عناصر الميزانية

الميزانية جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول وفي جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة مع الحفاظ على تساوي الطرفين،

- الأصول: هي منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل وأن الوحدة المحاسبية قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي.(الشيرازي ع.، 1990، صفحة 430)

وتشمل الأصول على:

أ- الأصول غير الجارية: وهي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال، أو تلك الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الأموال العينية الثابتة أو المعوية. (الحكومة الجزائرية ا.، 2008، صفحة 13)وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي:

- ✓ التثبيتات غير المادية: وهو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية. ويقصد به تلك التثبيتات المعنوية (غير الملموسة) التي تحتوي على العموم تراخيص أو إجازات الاستعمال، المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية، البرامج لمعلوماتية، براءات الاختراع، حقوق التأليف، مصاريف التطوير الخاصة بالقيم الثابتة، فارق الاقتناء...إلخ.(كتوش، 2011، صفحة 94)
- ✓ التثبيتات المادية: وهو أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما يعد مدة السنة المالية.(الحكومة الجزائرية ا.، 2009، صفحة 08) وتشمل كل من الأراضي، المباني، التركيبات التقنية، المعدات والأدوات الصناعية...إلخ.

- ✓ التثبيتات في شكل امتياز: وهي كل التثبيتات المادية أو غير المادية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز (الممنوح له). ويعرف امتياز الخدمة العمومية بأنه عقد يسند بموجبه شخص عمومي (مانح الامتياز) إلى شخص طبيعي أو معنوي (صاحب الامتياز) تنفيذ خدمة عمومية تحت مسؤوليته لمدة محددة وطويلة على العموم مقابل حق اقتضاء أتاوى من مستعملي الخدمة العمومية.(كتوش، 2011، صفحة 102)

- ✓ التثبيتات الجاري انجازها: هي التثبيتات المادية أو غير المادية التي لا زالت لم تكتمل بعد في إنجازها، أي أنها في الواقع إنجازات الهدف منها أن تكون في النهاية تثبيتات. فهي إذن تثبيتات غير قابلة للاستعمال النهائي.(كتوش، 2011، صفحة 104)

- ✓ التثبيتات المالية: ويقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة، فهي عبارة عن أصول طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة لاثني عشر شهرا، ونميز بين:(الحكومة الجزائرية ا.، 2009، صفحة 11)

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة، خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذا على المؤسسة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها (المشاركة في المؤسسات الفرعية، المؤسسات المشاركة أو المؤسسات المشتركة)؛

- السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل بقدر أو بآخر، مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على سنداتها؛

- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال، توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها، أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك؛

- القروض والديون التي أصدرتها المؤسسة والتي تنوي أو لا تسعها القيام ببيعها في الأجل القصير الديون لدى الزبائن، وغيرها من ديون الاستغلال لأكثر من اثني عشر شهرا أو القروض التي تزيد على اثني عشر شهرا والمقدمة لأطراف أخرى.

ب-الأصول الجارية: تضم الأصول الجارية الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو

البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وإنجازها في شكل سيولة الخزينة، والأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا، بالإضافة إلى السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود.(الحكومة الجزائرية ا.، 2008، صفحة 13) وتتمثل هذه الأصول فيما يلي:

- ✓ المخزونات: تمثل المخزونات أصولا:(الحكومة الجزائرية ا.، 2009، صفحة 12)
  - تمتلكها المؤسسة وتكون معدة للبيع في إطار الاستغلال الجاري؛
  - هي قيد الإنتاج بقصد إنجاز هذا البيع؛
  - هي مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات.
  - تكون المخزونات في إطار عملية تقديم خدمات هي كلفة الخدمات التي لم يقم الكيان بعد باحتساب المنتوجات المناسبة له.
- ✓ الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة: وهي ما للمؤسسة على الغير سواء كان ذلك من خلال النشاط الرئيسي أو كان نتيجة لأنشطة أخرى، وفي الحالة الأولى تعرف هذه الديون بالذمم المدينة التجارية، وتتكون من المدينون وأوراق القبض، أما الذمم المدينة غير التجارية فيمكن أن نسوق أمثلة عليها مثل سلف الموظفين، أو القروض الممنوحة للمؤسسات التابعة... إلخ. ويجب عند تقويم تلك الأصول عمل مخصصات احتياطية في حال وجود خسارة محتملة أو انخفاض في القيمة.(المطارنة، 2006، صفحة 43)
- ✓ الموجودات وما يماثلها: وهي تخص القيم القابلة للتوظيف والنقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى أشباه الخزينة التي تتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغير في قيمتها.(سامي، 2012، صفحة 42)

أ- رؤوس الأموال الخاصة: وهو ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها، فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية وغير الجارية. وتضم كل من رأس المال

الصادر، العلاوات والاحتياطات، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية.(سامي، 2012، صفحة 42)

ب- الخصوم: وهي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، والتي تتطلب عملية سدادها وتسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة وتمثل منافع اقتصادية.(كتوش، 2011، صفحة 43)

وتنقسم الخصوم إلى:

أ- الخصوم غير الجارية: وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة، أو التي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا، وكذلك الالتزام الذي يتوقع آن يتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال الاثني عشر شهرا.(الحكومة الجزائرية ا.، 2008، صفحة 13)

- ✓ المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا: وتتمثل فيما يلي:(سامي، 2012، صفحة 43)

- إعانات الاستثمار (أو التجهيز): وهي الأموال المخصصة من طرف الدولة والجماعات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد، أو تمويل عملياتها على المدى الطويل؛

- المؤونات: تتمثل مؤونات الأخطار والتكاليف في زيادة الخصوم المستحقة لآجال قصيرة وطويلة، فإنها تعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة عند نهاية الدورة إلا أنها تتضمن عنصر عدم التأكد بشأن مبالغها وتحققها.

- ✓ الضرائب: وتتمثل في كل من الضرائب المؤجلة أصول، الضرائب المؤجلة خصوم ومؤونات، وتساهم الضرائب(سامي، 2012، صفحة 43)

- ✓ الاقتراضات والديون: هي الموارد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية والبنوك، أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية والاستثمارية بصفة دائمة،

وتساهم مع الأموال الخاصة في تغطية الاحتياجات الدائمة للمؤسسة، وتشمل: السندات، القروض البنكية طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل.(سامي، 2012، صفحة 43)

أ- الخصوم الجارية: هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال. (الحكومة الجزائرية ا.، 2008، صفحة 13)وتتضمن العناصر التالية:(المطارنة، 2006، صفحة 46)

- ✓ الذمم الدائنة: وهو ما على المؤسسة من التزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع بالأجل، أو حصولها على الخدمات بالأجل أيضا، وتتكون من الموردون، العاملون، ضرائب الدخل المستحقة؛
- ✓ القروض قصيرة الأجل: وهي القروض التي حصلت عليها المؤسسات أو الأفراد ويتطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة.

3- شكل الميزانية:

الملحق رقم (01 و002)

ثانيا: جدول حسابات النتائج

إن متطلبات الإفصاح المحاسبي تقتضي ضرورة إعداد مجموعة من القوائم المالية، وحسب النظام المحاسبي المالي الجديد فإن كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد جدول حسابات النتائج، ويساهم جدول حسابات النتائج في إعطاء صورة أكثر حيوية عن المؤسسة حيث تقيس أداء المؤسسة خلال الفترة المالية المنتهية وتبيان نتيجة هذا الأداء ربحا أو خسارة.

1- **تعريفه:** حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية. ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة.(الحكومة الجزائرية ا.، 2009، صفحة 24)

تمثل قائمة الدخل أحد القوائم المالية التي يجب إعدادها ي نهاية كل فترة مالية، يتم من خلالها توضيح كافة العملات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية وصولا إلى تحديد نتيجة تلك العمليات والأنشطة من ربح أو خسارة.(مطر، 2005، صفحة 50)

2- عناصره:

يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات والأعباء، ولقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كما يلي:(الحكومة الجزائرية ا.، 2008، صفحة 13)

- ✓ المنتوجات: تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم. كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.
- ✓ الأعباء: تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم. وتشمل الأعباء مخصصات الإهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

يجب أن تتضمن قائمة حسابات النتائج المعلومات الدنيا المرتبطة بتقييم الأداء وهي كما يلي:(الحكومة الجزائرية ا.، 2009، الصفحات 24-25)

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الأمر الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الهامش الإجمالي، القيمة المضافة والفائض الإجمالي للاستغلال؛
- إيرادات الأنشطة العادية؛
- الإيرادات والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- مخصصات الإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص الأصول العينية؛

- مخصصات الإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص الأصول المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- الإيرادات والأعباء غير العادية؛
- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

3- شكله:

لجدول حساب النتائج نوعين حسب الطبيعة وحسب الوظيفة نوضحهما كما يلي:

- جدول حساب النتائج حسب الطبيعة: تعرض الإيرادات والأعباء في حساب النتائج حسب طبيعتها (سلع، بائع، مواد أولية مستهلكة،...)، الحد الأدنى من المعلومات التي يجب أن تظهر في حسابات النتائج ما يلي:(عروج، 2012، صفحة 97)

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها من اجل تحديد مجاميع التسيير الرئيسية، الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال؛
- إيرادات الأنشطة العادية؛
- الإيرادات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- مخصصات الإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية والمعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية والعناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

ويمكن أن نوضح حساب النتائج حسب الطبيعة في الملحق 03

- جدول حساب النتائج حسب الوظيفة:

يتمثل هذا النوع في تصنيف الأعباء بحسب الوظيفة (تكاليف الصنع، التكاليف الإدارية، تكاليف التوزيع) والهدف من هذه الطريقة عكس تنظيم المؤسسة وكبر حجم وظائفها بالإضافة إلى تزويد مستخدمي القوائم المالية بفهم رؤية أفضل حول أداء المؤسسة.(عروج، 2012، صفحة 97)

والملحق04 يوضح حسابات النتائج حسب الوظيفة:

ثالثا: جدول تدفقات الخزينة

تعد قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الأساسية الضرورية، فهي تفصح عن المصادر التي تأتي منها النقدية وكيفية إنفاقها، حيث تمكن المستثمرين والدائنين ون اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة من خلال تفسير التحصيلات النقدية والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة.

1- تعريفه:

يعرف على أنه "صورة ديناميكية لكل ما يحدث في المؤسسة خلال السنة المالية، حيث تقدم بطرق مختلفة وتسمح بتقييم جيد لنوع التسيير وسيولة المؤسسة، وتتم في ثلاثة فروع هي: نشاط الاستغلال، نشاط الاستثمار ونشاط التمويل".(جمام و دباش، 2015، صفحة 69)

يهدف جدول تدفقات الخزينة غلى تمكين مستعملي الجداول المالية من تقييم قدرة المؤسسة على توليد الخزينة ومعدلاتها ومعلومات أخرى عن استعمال هذه التدفقات، فهو يظهر التحصيلات والتسديدات خلال الدورة حسب مصدرها إلى تدفقات متأتية من النشاطات العملياتية، تدفقات متأتية من نشاطات الاستثمار، تدفقات متأتية من نشاطات التمويل، ويقدم خذا الجدول حسب الطريقة المباشرة، واختياريا حسب الطريقة غير المباشرة. يسمح هذا الجدول بالتفرقة بين تدفقات الاستغلال، تدفقات الاستثمار وتدفقات التمويل، كما أنه يمكن من المقارنة مع الدورة السابقة وهو ما يعتبر شيء هام بالنسبة للتحليل المالي.(كلثوم و وآخرون، 2016، صفحة 150)

2- عناصره:

من أجل زيادة فاعلية هذه القائمة في تحقيق الأغراض المحددة يتم تبويب التدفقات النقدية في ثلاث مجموعات:(جمام و دباش، 2015، صفحة 70)

- تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية: وتشمل هذه التدفقات:
- المتحصلات من بيع السلع والخدمات أو من تحصيل الحسابات المدينة، وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية، أو أي نشاط آخر لا يدخل في دائرة النشاط الاستثماري أو التمويلي؛
- المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات للعملاء، وكذلك المدفوعات مقابل سداد الحسابات الدائنة، وأيضا المدفوعات عن فوائد القروض وسداد ضريبة الدخل.
- تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية: وتشمل على:
- المتحصلات من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية، ومتحصلات القروض من الغير، والمتحصلات من بيع أية أصول أخرى ما عدا المخزون السلعي؛
- المدفوعات مقابل زيادة الاستثمارات في الأوراق المالية، ومدفوعات تقديم القروض للغير واقتناء الأصول الثابتة بغرض تسهيل نشاط المؤسسة.
- تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية: وتشمل على:
- المتحصلات من إصدار الأسهم والسندات، وأية مصادر تمويلية أخرى؛

-المدفوعات في شكل توزيعات الأرباح، أو رد جزء من حقوق الملكية، أو سداد القروض طويلة الأجل.

3- **شكله:** لجدول تدفقات (سيولة) الخزينة طريقتين أحدهما مباشرة والأخرى غير مباشرة

- جدول تدفقات الخزينة الطريقة المباشرة (الملحق 05)
- جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة (الملحق06)

رابعا: جدول تغيرات الأموال الخاصة

هي حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997.

1- تعريفه:

قد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأنها تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.(الحكومة الجزائرية ا.، 2009، صفحة 26)

2- عناصره:

حدد النظام المحاسبي المالي المعلومات (العناصر) الدنيا الواجب تقديمها في هذه القائمة والتي تخص الحركات المتصلة بالأموال الخاصة وهي تتمثل فيما يلي:(شنوف، صفحة 81)

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجلة المؤثرة مع رأس المال الخاص؛
- حركة رأس المال (زيادة، نقصان، استرجاع)؛
- إيرادات وأعباء سجلت مباشرة في رأس المال.

3- شكله:

يتم عرض العناصر السابقة في قائمة واحدة كما هو موضح في الملحق رقم 07

خامسا: الملحق

يبحث المساهمون وأصحاب المصالح عن المعلومات التفصيلية والتي لا يمكن أن تظهر في القوائم المالية ولهذا فقد نص النظام المحاسبي المالي على ضرورة التوسع في الإفصاح من خلال الملاحق والإيضاحات المتممة وتتمثل الملاحق في المعلومات ذات الأهمية التي تلحق بالقوائم بغرض إعطاء فهم أوسع لبنود لقوائم.

تعريفه:

الملحق وثيقة تلخيص، يعد جزءا من الكشوف المالية. وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل، ويتمم كلما اقتضت الحاجة، المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات.(الحكومة الجزائرية ا.، 2009، صفحة 38)

الملحق هو قائمة محاسبية من الحسابات السنوية، هدفها استكمال وشرح المعلومة المعطاة بواسطة القوائم المالية، يشكل الملحق والقوائم المالية جزء لا يتجزأ، وهو وثيقة توفر معلومات عن المحاسبة في الشركة وهي وسيلة جيدة تساعد على فهم مختلف القوائم المالية.(حمدي، 2015، الصفحات 243-244)

عناصره:

يشتمل الملحق عل معلومات تتضمن النقاط الآتية، مت كانت هذه المعلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:(الحكومة الجزائرية ا.، 2009، صفحة 38)

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد كشوف مالية؛
- مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن الميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة وقائمة تغير الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيريها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

شكله:

لقد ورد في النظام المحاسبي المالي نماذج لجداول يمكن للكيانات إدراجها في الملحق ومنها:(الحكومة الجزائرية ا.، 2009، صفحة 41)

الجدول رقم (2-2) :تطور التثبيتات و أصول مالية غير الجارية:

الفصولوالأقسام	ملاحظات	القيمة الإجماليةعند افتتاح السنة المالية	زيادات السنةالمالية	انخفاضات السنةالمالية	القيمة الاجمالية عند اقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، ص41.

الجدول رقم (2-03): جدول الاهتلاكات

الفصول والاقسام	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في المخصصات السنة المالية	انخفاضات في عناصر الخارجية	اهتلاكات مجمعة في أخر السنة المالية
التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصولالمالية الأخرى غير الجارية					

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، ص42.

الجدول رقم (2-03): جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية:

الفصول والأقسام	ملاحظات	خسائر القيمة في بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيم خلال السنة المالية	استرجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة مجمعة في أخر السنة المالية
التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، ص42.

الجدول رقم (2-04): جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة):

الفروع والكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	ومنها رأس المال	قسط رأس المال المحتاز (%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض والتسبيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المحتازة
الفروع الكيان أ الكيان ب الكيانات المشاركة الكيان 1 الكيان 2								

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، ص42.

الجدول رقم (2-06): جدول المؤونات:

الفصول والأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات خصوم مالية غير الجاري. مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات للضرائب مؤونات للمنازعات.					
المجموع					
مؤونات خصوم مالية غير الجاري. مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين مؤونات الضرائب					
المجموع					

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، ص43.

الجدول رقم (2-07): كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية:

الفصول والاقسام	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و5 أعوام	لأكثر من 5 أعوام	المجموع
الحسابات الدائنة القروض					

الضرائب المدينون الاخرون					
المجموع					
الديون الاقتراضات الزبائن الضرائب الدائنون الاخرون					
المجموع					

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، ص43.

المبحث الثالث: أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للقوائم المالية

حتى تكون القوائم المالية ذات مصداقية عالية وموثوقية يجب أن يتم الإفصاح عنها وذلك لإعطاء معلومات هامة لكافة مستخدمي هذه القوائم حول الوضعية المالية للمؤسسة، مع مراعاة القدرة على قراءة التقارير المالية ومضمونها والذي يتطلب قدرا كبيرا وخبرة وعليه يجب أن يراعي معدو البيانات المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه وبطريقة تعيق فهمها.

المطلب الأول: أهمية الإفصاح بالنسبة لبنود الميزانية وحساب النتائج

تعرض كل قائمة من القوائم المالية رؤية مختلفة للمؤسسة ويجب أن ينظر إلى تلك القوائم على أنها بدائل لبعضها البعض، تعد المؤسسة قائمة الميزانية التي توفر رؤية ساكنة في ضوء الجوانب المالية لمراكز المؤسسة، وجدول حسابات النتائج الذي يوفر رؤية تفسيرية للتغيرات الهامة التي حدثت خلال الفترة.

أولا: بالنسبة للميزانية

1- القواعد الخاصة بالإفصاح في الميزانية: وهي كما يلي:(الهادي ض.، 2017، الصفحات 93-95)

- التفرقة بين الأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة: يجب أن تميز الميزانيات بين الأصول والالتزامات المتداولة والأصول والالتزامات غير المتداولة:

- الأصول المتداولة: تتمثل في النقد والبنود الأخرى التي من المحتمل تحويلها إلى نقد أو بيعها أو استهلاكها إما خلال الدورة التشغيلية للمؤسسة أو خلال سنة أيهما أطول.

- الأصول غير المتداولة: وتشمل الاستثمارات طويلة الأجل والموجودات كالممتلكات (الأراضي، المباني) والمعدات والأثاث...إلخ، بالإضافة إلى الموجودات ذات الطبيعة غير الملموسة.

- الالتزامات المتداولة: تتمثل في الالتزامات التي على المؤسسة للغير ويتوقع بأن تقوم المؤسسة بتسديدها أو الوفاء فيها خلال الدورة التشغيلية للمؤسسة أو خلال الفترة المالية القادمة أيهما أطول وذلك إما باستخدام أصول متداولة أو بخلق مطلوبات متداولة أخرى.

- الالتزامات غير المتداولة: تتمثل في الالتزامات التي على المؤسسة للغير ولكن لا يتوقع تسديدها أو الوفاء فيها خلال الدورة النشاط العادية وإنما يحل أجلها في فترة لاحقة لتلك الدورة.

المعلومات المطلوبة في صلب الميزانية: يجب أن تحتوي الميزانية في صلبها وكحد أدنى على البنود التالية:

- ✓ الأراضي والمنشآت والمعدات؛
- ✓ الاستثمار العقاري؛
- ✓ الأصول المعنوية؛
- ✓ الأصول المالية؛
- ✓ الاستثمارات التي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية؛
- ✓ الأصول البيولوجية؛
- ✓ أصناف المخزون؛
- ✓ الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى؛

- ✓ النقدية وما في حكمها؛
- ✓ الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى؛
- ✓ المخصصات؛
- ✓ الالتزامات المالية؛
- ✓ حصة الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية؛
- ✓ رأس المال الصادر والاحتياطات القابلة للإرجاع إلى حائزي حقوق الملكية في المؤسسة الأم؛
- ✓ الالتزامات المندرجة ضمن مجموعات التصرف المصنفة بأنها محتفظ بها للبيع.

2- معلومات أخرى يجب الإفصاح عنها في صلب الميزانية: وتتفاوت الافصاحات أيضا بالنسبة لكل بند:

- ✓ بنود الأرض والمنشآت والمعدات التي يتم تحليلها إلى فئات طبقا (IAS16)؛
- ✓ يتم تحليل الذمم المدينة إلى مبالغ مستحقة القبض من العملاء التجاريين، ومبالغ مستحقة القبض من الأطراف ذات العلاقة ومدفوعات مقدمة ومبالغ أخرى؛
- ✓ أصناف المخزون يتم تصنيفها فرعيا طبقا (IAS2) المخزون إلى تصنيفات مثل البضاعة؛
- ✓ المخصصات يتم تحليلها إلى مخصصات لمزايا العاملين وبنود أخرى؛
- ✓ رأس مال الأسهم والاحتياطات يتم تحليلها إلى فئات متنوعة مثل رأس المال المدفوع وعلاوة الأسهم والاحتياطات؛
- ✓ الإفصاح عن الأمور الآتية بالنسبة لكل فئة رأس مال أسهم:
  - عدد الأسهم المصرحة؛
  - عدد الأسهم المصدرة والمدفوع ثمنها بالكامل والمصدرة ولكن دون دفع ثمنها بالكامل؛

- قيمة التعادل للسهم الواحد أو أن الأسهم ليس لها قيمة تعادل؛
- مطابقة لعدد الأسهم المتداولة في بداية ونهاية الفترة؛
- الحقوق والقيود المرتبطة بتلك الفئة، بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وسداد رأس المال؛
- الأسهم في الكيان الذي يحتفظ بها الكيان أو شركاته الفرعية أو الشركات الخلفية؛
- الأسهم المحتجزة للإصدار بموجب خيارات وعقود بيع الأسهم، بما في ذلك الشروط والمبالغ.

ثانيا: بالنسبة لجدول حسابات النتائج

1- القواعد الخاصة بالإفصاح في جدول حسابات النتائج: ولذلك تبوب هذه القائمة في شكل قطاعات رئيسية على النحو التالي:(الهادي ض.، الصفحات 95-96)

أ- قطاع العمليات: وهو تقرير إيرادات ومصروفات العمليات الرئيسية للوحدة الاقتصادية ويتكون من القطاعات الفرعية التالية:

- قطاع المبيعات أو الإيراد: ويتضمن عناصر المبيعات، والخصومات، والمسموحات، والمردودات، وأي عناصر أخرى حتى نصل إلى القيمة الصافية للمبيعات أو الإيراد.
- قطاع تكلفة البضاعة المباعة: ويتضمن العناصر المكونة لهذه التكلفة مثل مخزون أول فترة.
- المصروفات الإدارية: وهي تتضمن كل جهود الإدارة العامة مثل الإيجارات وغيرها.

ب- قطاع غير العمليات: هو تقرير عن الإيرادات والمصروفات الناتجة من الأنشطة الثانوية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية بالإضافة إلى المكاسب أو الخسائر غير المتكررة أو غير العادية وهي تتكون من:

- الإيرادات والمكاسب الأخرى، وهي تبويب عادة بصافي قيمتها بعد طرح أي مصروفات متعلقة بها.
- المصروفات والخسائر الأخرى، وهي تبويب عادة بصافي قيمتها بعد طرح أي دخول متعلقة بها.

ت- ضرائب الدخل: وهي تظهر كقطاع مستقل، ويعني ذلك عدم إدراجها في القطاعات السابقة.

ت-قطاع العمليات غير المستمرة: ويضمن المكاسب أو الخسائر الجوهرية الناتجة عن استبعاد أحد القطاعات أو الأنشطة التي تمرسها الوحدة الاقتصادية.

ث-قطاع عناصر فوق العادة: ويتضمن المكاسب أو الخسائر غير العادية وغير متكررة والتي لا يرتبط بالنشاط العادي للوحدة الاقتصادية.

ج- الآثار التراكمية الناتجة عن تغيير السياسات المحاسبية.

ح- ربحية السهم: وهي تعني حصة السهم الواحد من صافي الدخل.

أ- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في جدول حسابات النتائج: يتعين الإفصاح المناسب بحسابات النتائج على البنود التالية:

- ✓ المبيعات أو إيرادات النشاط؛
- ✓ الإهتلاك؛
- ✓ إيرادات الفوائد؛
- ✓ إيرادات الاستثمارات؛
- ✓ مصروفات الفوائد؛
- ✓ الضرائب على الدخل عن الفترة المالية؛
- ✓ الأعباء على الدخل عن الفترة المالية؛
- ✓ الأعباء أو الإيرادات غير العادية؛
- ✓ المعاملات الهامة مع الشركات المجموعة؛
- ✓ صافي أرباح/خسائر العام.

المطلب الثاني: أهمية الإفصاح بالنسبة لسيولة الخزينة

تعتبر هذه القائمة مكملة للقوائم الأخرى كونها تقدم معلومات مبنية عل الأساس النقدي ويتمثل الغرض الأساسي منها في شرح التغير في النقدية وما يعادلها أثناء فترة زمنية معينة.

1- القواعد الخاصة بالإفصاح في قائمة التدفقات النقدية: وتتمثل في:(الهادي ض.، الصفحات 96-98)

أ- التدفقات النقدية للعملات الأجنبية: يجب على المؤسسة أن تفصح في قائمة التدفقات النقدية، فيما يتعلق بعمليات تحويل العملات الأجنبية، عن التدفقات النقدية بعملية الإفصاح المستخدمة في القوائم المالية والمكافئة للتدفقات النقدية بالعملة الأجنبية مستخدما في الواقع أسعار الصرف في زمن حدوث التدفقات النقدية.

أ- الفوائد وتوزيع الأرباح: بالرغم من إدراج الاستثمارات المالية ضمن الأنشطة الاستثمارية، إلا أن إيرادات الفوائد والتوزيعات المحصلة مقابلها تدرج ضمن أنشطة التشغيل، ونفس الأمر بالنسبة للقروض التي تحصل عليها المؤسسة فغنها تدرج ضمن أنشطة التمويل ولكن الفوائد المسددة مقابل هذه القروض تدرج ضمن أنشطة التشغيل، ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذه الفوائد والأرباح تؤثر على صافي الدخل وتظهر ضمن بنود حسابات النتائج، وعلى العكس فإن توزيعات الأرباح على المساهمين لا تدخل ضمن أنشطة التشغيل وذلك لأنها لا تؤثر على صافي الدخل ولذلك تظهر ضمن أنشطة التمويل.

ب-المعاملات الهامة غير النقدية: المعاملات التي لا ينتج عنها تدفقات نقدية لا يجب أن تذكر في قائمة التدفقات النقدية، وبالتالي فإن الشراء المبدئي لأصل ثابت ما بموجب عقد تأجير تمويلي لن يتم إظهار في القائمة وكذلك تبادل الأصول الرئيسية بين المنشأتين، فغنه يجب الإفصاح هن مثل هذه المعاملات غير النقدية في الإيضاحات المرفقة بقائمة التدفقات النقدية إذا كان الإفصاح عنها ضروريا لتفهم المعاملات ذات الصلة.

ت-ضرائب الدخل المدفوعة: يعتبر مصروف الضرائب من ضمن المصروفات التشغيلية التي تؤثر على صافي التدفقات النقدية ويظهر ضمن التدفقات النقدية الخارجية من الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية.

ث–شراء وبيع الشركات التابعة: أوجبت الفقرة (39) من المعيار، أن المجموع الإجمالي للتدفقات النقدية الناشئة عن شراء وبيع المؤسسات التابعة وغيرها من مؤسسات الأعمال الأخرى، يجب أن تعرض بشكل منفصل وتصنف على أنها أنشطة استثمارية.

ج– وتصنف الفقرة (40) من نفس المعيار بأنه يجب الإفصاح بشكل إجمالي عن عمليات بيع وشراء المؤسسات التابعة وغيرها من المؤسسات الأخرى خلال الفقرة عن كما يلي:

خ– القيمة الإجمالية للشراء أو الاستبعاد؛

د– الجزء المدفوع بالنقد أو ما يعادلها في المؤسسة التابعة أو المؤسسة الأخرى التي تم شراؤها أو استبعادها ملخصة حسب كل مجموعة رئيسية.

ح– مكونات النقد والنقد العادل: أوجبت الفقرة (45) من المعيار، الإفصاح عن مكونات النقدية وما يعادلها التي تمتلكها المؤسسة، على أن تعرض تسوية أو تجرى مطابقة بين المبالغ المصرح بها في بيان التدفقات النقدية، مع البنود المرادفة لها المبينة في الميزانية.

يتضح من ما سبق أن قائمة التدفقات النقدية تعتبر مكملة لقائمتي الدخل والميزانية.

المطلب الثالث: أهمية الإفصاح بالنسبة لتغيرات الأموال الخاصة

تعكس قائمة تغيرات الأموال الخاصة المعلومات المتعلقة بالزيادة أو التخفيض في صافي الأصول، وهي تمثل حلقة ربط بين قائمة الدخل وبين قائمة الميزانية.

1– قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة تغيرات الأموال الخاصة: وتتمثل فيما يلي: (الهادي ض.، صفحة 98)

خ– صافي الربح أو الخسارة للفترة؛

د– كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها في حقوق المساهمين؛

ذ– الأثر التراكمي لتصحيح الأخطاء الرئيسة التي تم التعامل معها بموجب المعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي (IAS8)؛

ر- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين؛

ز- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية؛

س- مطابقة بين القيمة المسجلة لكل فئة من الأسهم العادية رأس المال وعلاوة الإصدار؛

ش- الأرباح والخسائر المعترف بها للسنة المنتهية في 12/31.

خلاصة الفصل:

بما أن المعلومات أصبحت موردا اقتصاديا استراتيجيا في المؤسسات الاقتصادية من أجل خلق ميزة تنافسية فيما بينها، وجب على المؤسسات الاهتمام بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية حسب المعايير المعمول بها في العرف المحاسبي والطرق الناجعة المعمول بها وعليه فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي ومقوماته الأساسية وأهدافه، وكذا أهميته وأنواعه كما تطرقنا في هذا الفصل أيضا إلى كيفية إعداد وعرض القوائم والكشوف المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF حيث قمنا بعرض جدول لكل قائمة مع شرح بنود ومراكز كل جدول.

الفصل الثالث :

مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية بالمديرية الجهوية حوض بركاوي–سوناطراك-

بعد التطرق إلى الجانب النظري والذي ضم الفصلين السابقين، في هذا الفصل ومحاولة منا لإسقاط الجانب النظري على الواقع العملي قمنا بدراسة ميدانية في المديرية الجهوية حوض بركاوي سوناطراك بولاية ورقلة.

ومن أجل دراسة نظام المعلومات المحاسبي في المديرية وتبيان مساهمته في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية، تعرفنا على المديرية الجهوية حوض بركاوي وخاصة قسم المالية والمحاسبة ومختلف المصالح المكونة له، واستنادا على المعلومات التي تم جمعها بعد المقابلات الشخصية مع المسئولين والعاملين في المديرية والاطلاع على أنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة من أجل القيام بدراسة تطبيقية حول أثر هذه الأنظمة على جودة القوائم المالية فقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المطلب الأول: تقديم عام لمؤسسة سوناطراك؛

المطلب الثاني: نظام المعلومات المحاسبي في المديرية الجهوية للإنتاج حوض بركاوي؛

المطلب الثالث: كيفية مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية بالمديرية الجهوية للإنتاج حوض بركاوي.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سوناطراك

أنشئت المؤسسة الوطنية للبحث والتنقيب والإنتاج والنقل والتحويل وتسويق المحروقات المعروفة بسوناطراك (SONATRACH) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 63/496 المؤرخ في 1963/12/31، وفي سنة 1966 اتسع نشاطها وأصبح يشمل كل ما يتعلق بالنفط والغاز الطبيعي.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن مؤسسة سوناطراك (التعريف بشركة سوناطراك)

سوناطراك شركة عمومية جزائرية شكلت لاستغلال الموارد البترولية في الجزائر هي الآن متنوعة الأنشطة

1- التعريف بالمؤسسة:

سوناطراك أو Sonatrach اختصار ل (Société Nationale pour la Recherche, la Production, le Transport, la Transformation, et la Commercialisation des Hydrocarbures s.p.a.) هي شركة عمومية جزائرية شكلت لاستغلال الموارد البترولية في الجزائر هي الآن متنوعة الأنشطة تشمل جميع جوانب الإنتاج الاستكشاف والاستخراج والنقل والتكرير، تحتل المركز الثاني عشر في ترتيب شركات النفط في العالم في التقرير الدولي لأفضل 100 شركة نفطية للعام 2004 حسب ما أورده بيان صدر عن وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية. والمركز الأول في أفريقيا و حوض البحر الأبيض المتوسط ، و ثاني أكبر مصدر لغاز الطبيعي المسال و غاز النفطي المسال وثالث مصدر للغاز الطبيعي في العالم، يوجد مقرها بمدينة الجزائر العاصمة (جنان الملك) "بحيدرة".

تتوفر الشركة على رأس مال مبلغه مائتان و خمسة و أربعون مليار دينار، موزعة على مائتان وخمسة و أربعين ألف سهم قيمة كل واحد مليون دينار تكتبها و تحررها الدولة دون سواها.

رأس مال شركة سوناطراك غير قابل للتصرف فيه أو حجزه أو التنازل عنه.

2- التطور التاريخي لشركة سوناطراك

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه المحروقات في بناء الاقتصاد الوطني، قررت الجزائر أنتأخذ هذا القطاع بمآخذ الجد وعلى اثر اتفاقية ايفيان ل 18مارس 1962م ، تمت الموافقة على إنشاء تنظيم الصحاري L'ORGANISME SAHARIEN و الذي كانت مهمته الأساسية هي اقتراح المسائل النفطية بالجزائر وكذا السهر على تطوير البني التحتية الصحراوية ، غير أن القانون النفطي الصحراوي المعدل قبل جويلية 1962 كان يمنح احتكارا معتبرا للشركات الفرنسية في استغلال البترول الجزائري بالإضافة إلى التهرب نسبة 60% من عائدات الصادرات البترولية الإجمالية للجزائر إلى جانب تمتعها بامتيازات جبائية جد مهمة على حساب الخزينة الجزائرية...الخ.

ورغم أن الدولة الجزائرية نصبت منذ البداية مديرية الطاقة و الوقود بهدف تأمين المراقبة و التحكم في تسيير قطاع المحروقات و إعطائه العناصر الأساسية لتوضيح سياستها البترولية ، ظهرت مؤشرات تعبر عن تطور لا يتناسب مع مستقبل قطاع المحروقات من بينها : تباطؤ في أعمال البحث و التنقيب وتقهقر المجال المنجمي والنقل و غيرها إلا أن هذه الوضعية لا تلائم إطلاق إستراتجية تطوير قطاع المحروقات في الجزائر و بالتالي قررت وضع حد لهذه الحالة عازمة على أنها قادرة علي المراقبة الفعلية لمواردها البترولية.

تجهزت بعدها الجزائر بأداة تسمح بتنفيذ سياستها الطاقوية وذلك عن طريق إنشاء يوم 13 ديسمبر 1963 بموجب المرسوم رقم491/63 المؤسسة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات سوناطراك برأس مال قدره أربعين مليون دينار جزائري "ملك الدولة"، مع إنشاء و تشغيل أنبوب النقل الرابط بين ارزيو و حوض الحمرة بطول قدره 805 كلم، تكون سوناطراك قد قامت بالتجربة الأولى من نوعها في بلاد سائر في طريق النمو و مؤكدة بهذا الانجاز شهادة ميلادها الذي اعتبر من قبل الأوساط الفرنسية بمثابة خرق لاتفاقيات "ايفيان مما أدى بالطرفين في مطلع 1964 إلى الجلوس على مائدة المفاوضات والتي خرجت يوم 29 جويلية 1965 باتفاق جزائري فرنسي يقتضي تسوية المسائل المتعلقة بالمحروقات والتطور الصناعي بالجزائر.

3- نشاطات المؤسسة: للمؤسسة عدة نشاطات نذكرها كالآتي:

1- نشاط المنبع: هدفه البحث والتنقيب عن البترول والغاز الطبيعي واستغلاله، ويتواجد بالصحراء نظرا لتواجد أهم الآبار الجزائرية من أهمها: حاسي مسعود، عين أميناس، عين صالح.

2- نشاط النقل: يضمن وصول الغاز والبترول من المنبع إلى المصب وذلك خاصة عبر شبكة قنوات تربط بينهما بحيث تكون قنوات الغاز منفصلة عن قنوات البترول.

3- نشاط التجارة والتسويق: تشرف على عملية تسويق وتوزيع المحروقات إما محليا أو دوليا عبر الناقلات (السفن) أو قنوات موصولة مباشرة مع المستفيد.

4- المصب: تتم فيه عملية تمييع الغاز وتكرير البترول ويتوفر على عدة مركبات كما يضم أيضا مركبين للغاز الطبيعي.

3- أهداف شركة سوناطراك:

- التحكم مع الاستعمال الأمثل للوسائل والتقنيات بهدف الترقية و التحسين الدائم لشهرتها و صورة علاماتها؛

- تلبية الحاجيات الوطنية، المتزايدة في الجزائر؛

- توصيل التكامل الوطني بتقوية الدعم للقواعد الصناعية؛

- المشاركة في الانجازات الصناعية و التجارية في الخارج حتى تكون أكثر قربا من الزبون النهائي ؛

- تنويع منتجاتها.

كما أنها سطرت لنفسها أهداف على المستوى الدولي نذكر منهـا:

- ✓ أن تكون القائد في ميدان تصدير الغاز الطبيعي، لا سيما عن طريق أنابيب الغاز؛
- ✓ أن تكون القائد في ميدان تكامل النشاطات الصناعية على مستوى الاقتصاد الوطني و في المغرب العربي؛
- ✓ الحصول على حصة في السوق العالمي.

4- الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك :

"منذ إنشائها عرفت المؤسسة الوطنية سوناطراك عدة تحويلات و تعديلات وظيفية في هيكلها التنظيمي تبعا لحركية التطور حيث اتخذت عدة إجراءات من طرف المجلس الوطني للطاقة الذي اجتمع يوم 23 جانفي 1998 و الذي تقرر فيه ضم سوناطراك إلى جميع المؤسسات التي انفصلت عنها في السابق وذلك حتى يتسنى لها التحكم الجيد في تسييرها و إعطائها ديناميكية جديدة لزيادة مرد وديتها ، فالتنظيم الجديد لسوناطراك سطر بطريقة تسمح بالتكفل بالمعطيات الجديدة و الزيادة في فعالية مجمل المجمع ".

تتكون الهيكلة من أربعة مديريات منبثقة من المدير العام و من 9 فروع 7 منها عملية وفرعيين مركزيين، وتتمثل المديريات الأربعة في :

- المديرية المالية .
- مديرية التدقيق؛
- مديرية الاتصالات؛
- مديرية الشؤون القانونية .

إضافة إلى هذا فإن تنظيم المؤسسة مزود بثلاث هيئات هي :

- الجمعية العامة؛
- مجلس الإدارة؛
- المدير العام.

5- موقع المديرية الجهوية حوض بركاوي في قطاع المحروقات:

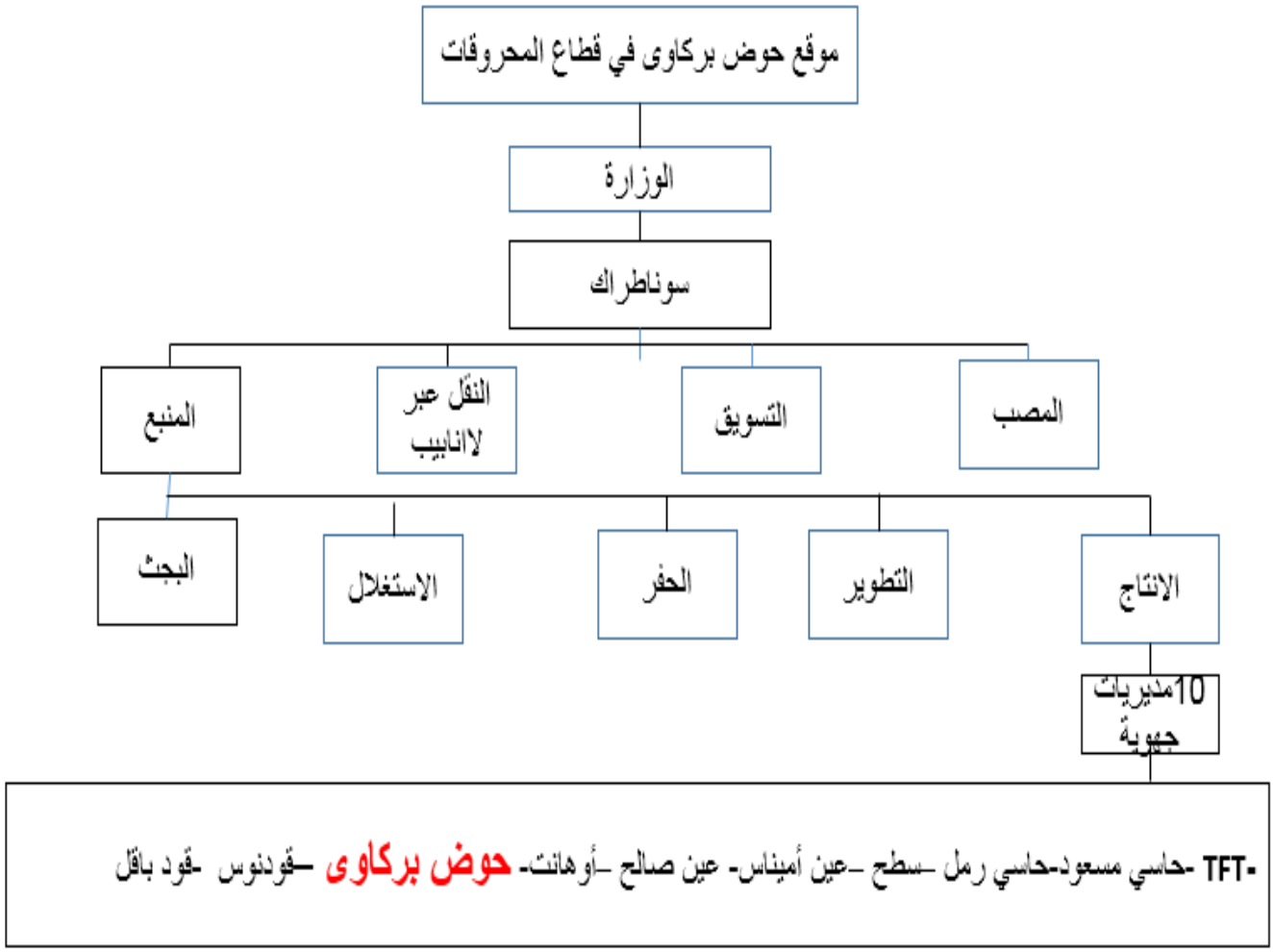

المطلب الثاني: التعريف بالمديرية الجهوية لسوناطراك حوض بركاوي:

أنشئت المديرية الجهوية للإنتاج حوض بركاوي سنة ص1976تاريخ بداية كونها قيد لإنتاج وقبل هدا كانت عبارة عن حقلا بترولي تابع لناحية حاسي مسعود، و تتربع مساحة تقدر ب 250000كلم وتبعد ب 776 كلم جنوب الجزائر العاصمة وب 35 كلم جنوب مدينة ورقلة، تشغل حوالي 1200 عاملا مشكلة في و تقوم بضخ ذلك إلى مركبات التكرير و التسويق في كل من وهران وبجاية ومن المهام مجملها من إطارات، أعوان منفذين، يكمل النشاط الأساسي للناحية في إنتاج واستغلال المحروقات الموكلة لهذه الناحية هي تعزيز مشروع تطوير إنتاجها بطاقات بشرية وآلية من اجل توفير متطلبات نجاحه وكذا تطوير المنطقة ورفع نسبة الإنتاج بها.

يحتوي مركز الإنتاجHBK على 06 وحدات أساسية هي :

- وحدة الفصل unité de séparation: يتم على مستوى هذه الوحدة فصل البترول الخام إلى(غاز – ماء –بترول)؛

- وحدة تجزئة الغاز unité de boosting: يتم فصل الغاز عن طريق الضغط؛

- وحدة فصل الماء: unité de déshuilage: يتم من خلالها فصل البترول المتبقي عن الماء؛

- وحدة حقن الماء unité d'injection d'eau: يتم على مستوى هذه الوحدة حقن كمية مدروسة من المياه التي تساعد على رفع منسوب البترول؛

- وحدة التخزين unité de stockage : تهتم هذه الوحدة بتخزين البترول الخالي من الغاز.

2- موقع حوض بركاوى في خريطة الجزائر

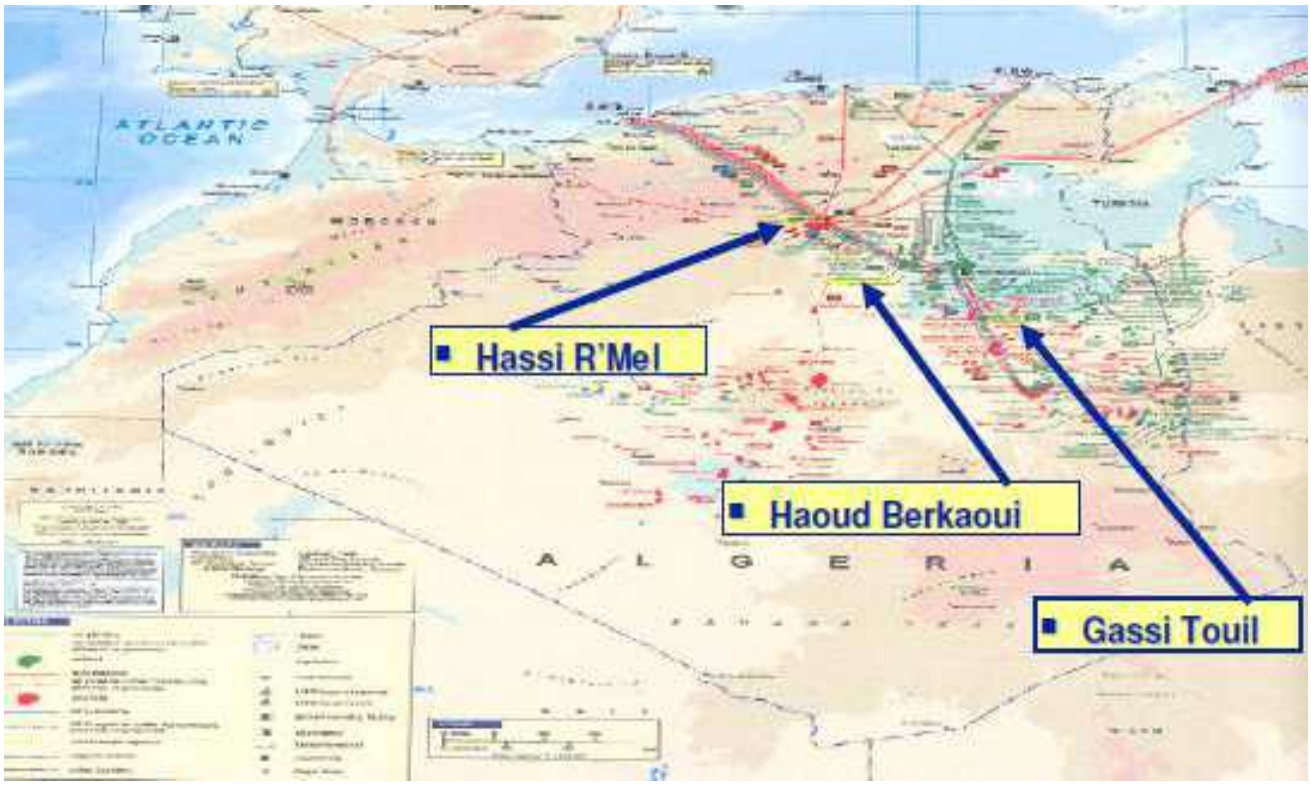

3- الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية حوض بركاوي- سوناطراك

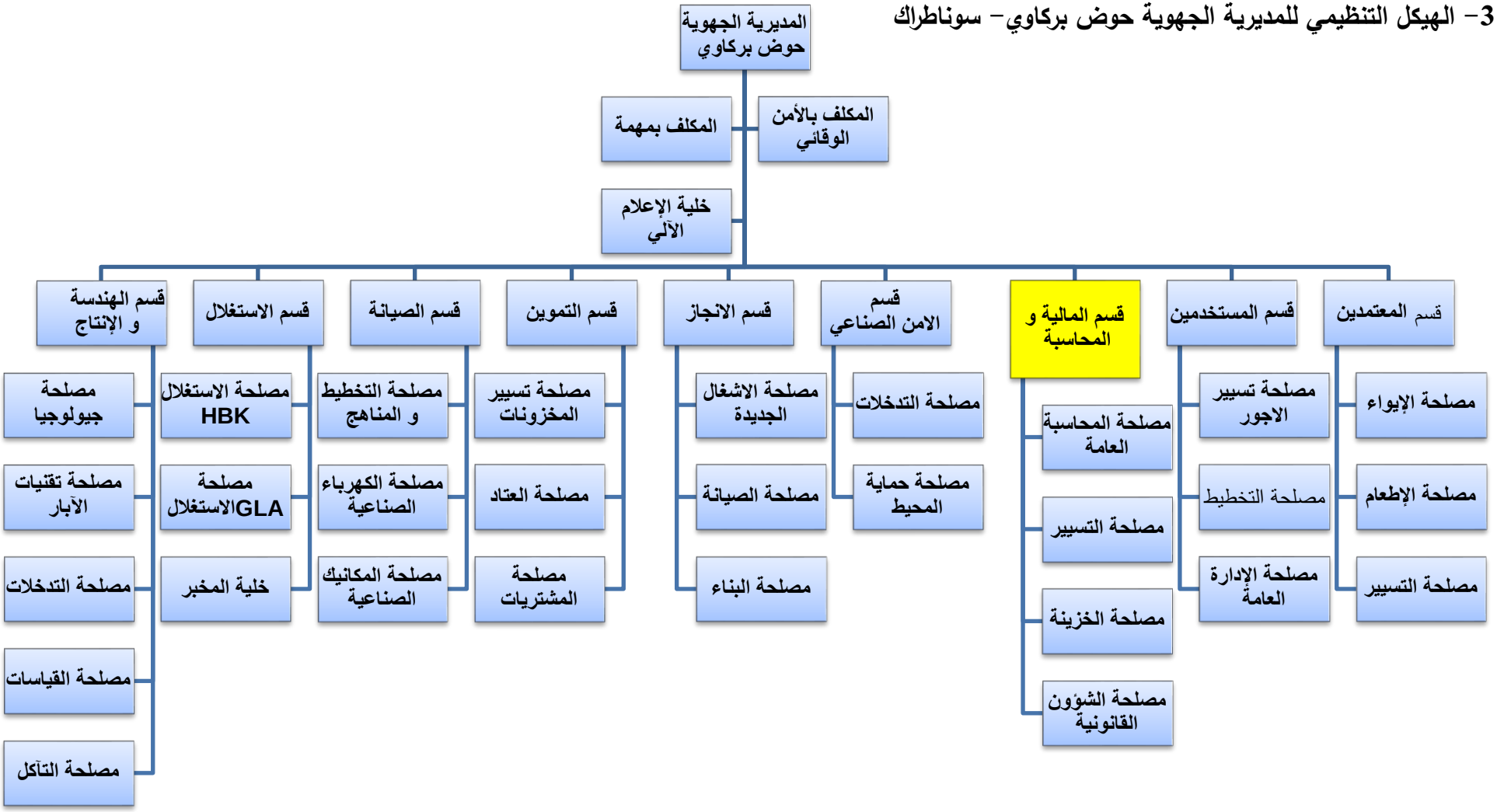

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق داخلية

المطلب الثالث: التقديم العام لقسم المالية و المحاسبة بالمديرية الجهوية لسوناطراك حوض بركاوي

إن عملية إنتاج الغاز والبترول وتحويلها وكل عمليات الحفر والتنقيب هي عبارة عن مشاريع ونشاطات تحتاج إلى عملية تمويل و معاملات والتي يتم معالجتها و تسجيلها محاسبيا هذا الذي يعتبر من مهام قسم المالية والمحاسبة .بحيث تقوم بضع المخططات المالية والاهتمام بكل ما يخص العلاقات الداخلية والخارجية وله 4 مصالح مبينة في الهيكل التنظيمي:

الهيكل تنظيمي لقسم المالية ومحاسبة

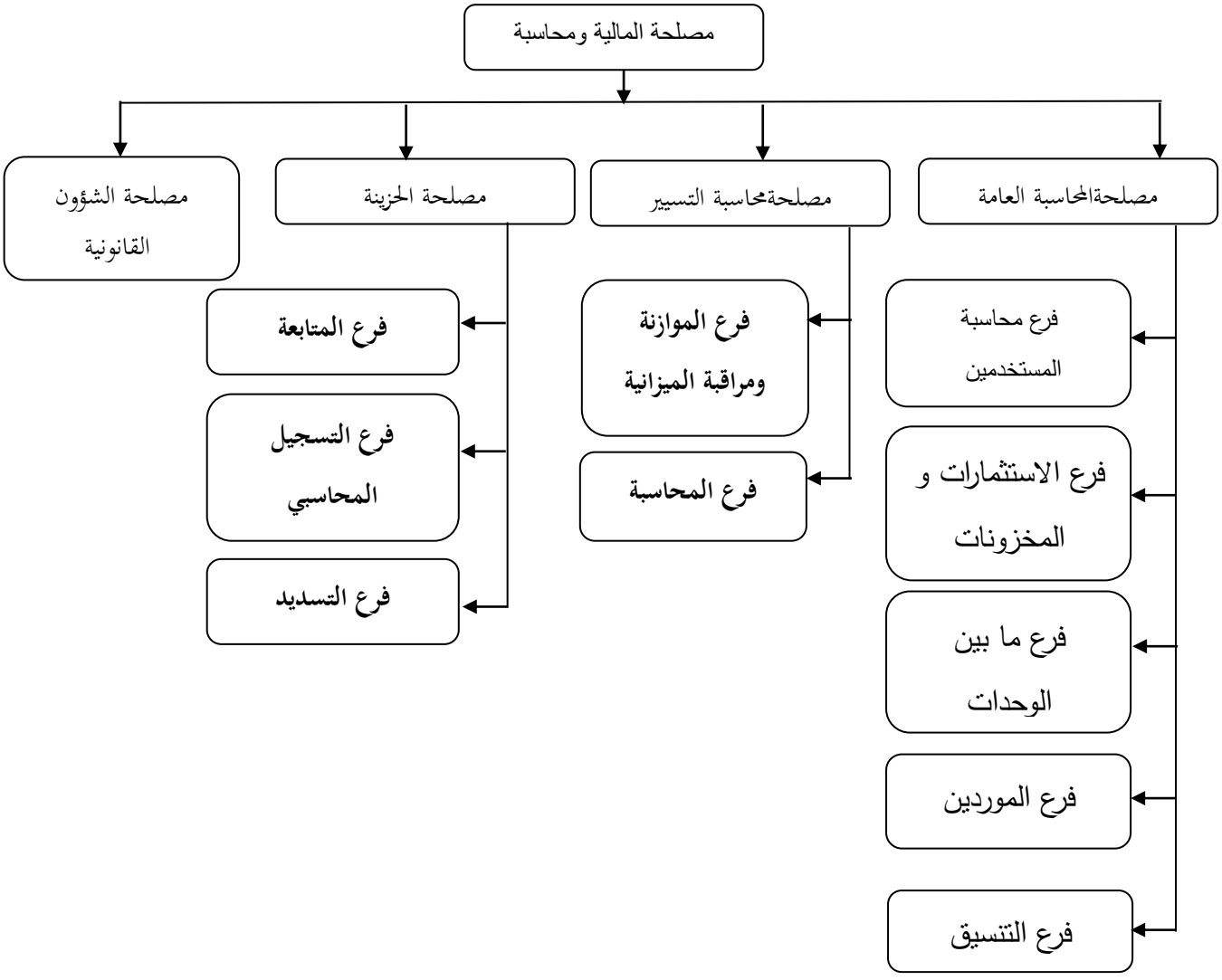

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات داخلية

أولا:المحاسبة العامة: وتضم 05 فروع نذكرها كالآتي:

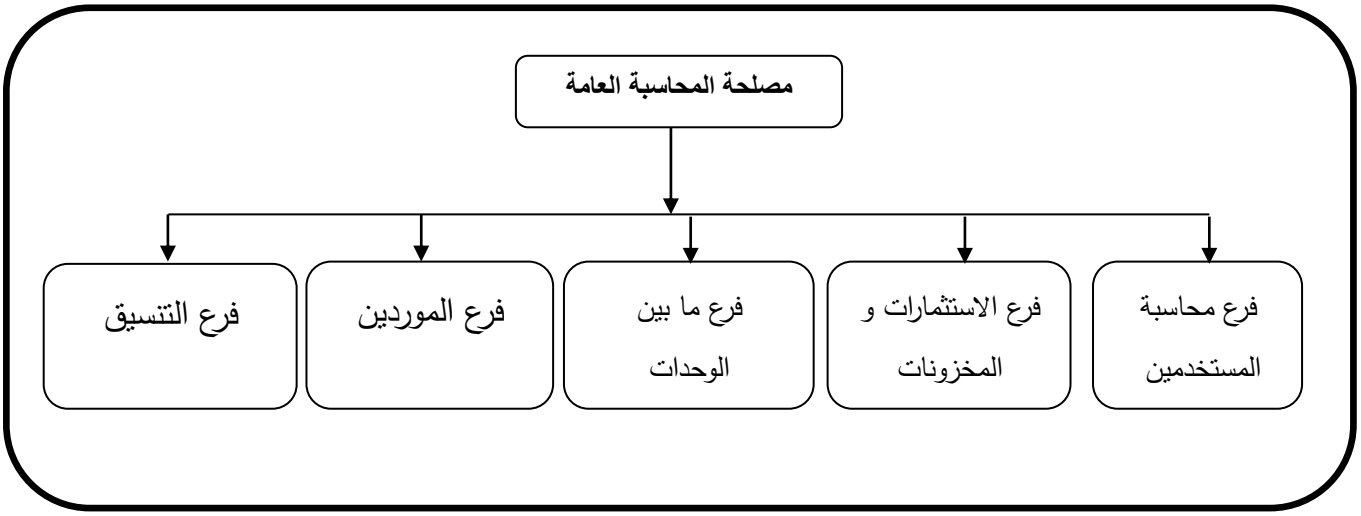

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق داخلية

*فرع محاسبة المستخدمين: من مهامه التقيد المحاسبي للأجور وذلك بإمساك وثيقة خاصة من قسم المستخدمين و منح القروض لشراء السيارات و متابعة تسديدها وهي نوعين قروض خاصة بالإطارات قروض خاصة بالعمال ,منح قروض اجتماعية في حالة الزواج أو التداوي ,منح تسبيقات على الأجور, تسديد ديون العمال...إلخ

* فرع الاستثمارات و المخزونات: يعد ذو أهمية بالغة في نشاط المؤسسة لكونها ذات تأثير مباشر على ميزانية المؤسسة

الإستثمارات: وهي كل ممتلكات المؤسسة المسجلة في حساب 02 منها المنشآت القاعدية الثابتة والمعدات والأدوات المنقولة.

المخزونات: يتم تقييد كل مداخل المخازن ومخرجاته من سلع وبضائع حيث تظهر في حساب 03.

*فرع ما بين الوحدات: التسجيل المحاسبي ومتابعة عمليات بين الوحدات حيث يهتم الفرع بجميع العمليات أو المعاملات المالية بين ناحية بركاوي والنواحي الاخرى أو المديرية.

*فرع الموردين: يعد من أهم الفروع في المحاسبة العامة حيث يقوم بمجموعة من العمليات وينقسم ألي قسمين

1/الموردين المجليين

2/الموردين الأجانب

*فرع مصلحة التنسيق:

يلعب دورا هاما في التنسيق بين فروع المحاسبة العامة وتوزيع النشاطات

ثانيا: مصلحة الخزينة

وتتكون من:

* فرع التسديد: تحرير الشيكات أو أوامر بالدفع والتحويل وإصدار خطابات إلى البنك وكذلك إرسال الشيكات المقبوضة إلى البنك قصد تحصيلها .

*فرع التسجيل المحاسبي: يسجل جميع قيود العمليات التي تم انجازها بشكل يومي وكذلك انجاز تقارير شهريا وإعداد مقاربات بين الحساب البنكي وحسابات الشركة .

* فرع المتابعة: مراقبة صحة تسجيل القيود وترصيد الحسابات وإعداد برامج التموين (الاستغلال والاستثمار) وعلى أساس هذا البرنامج تتم عملية تغذية حسابات البنك

ثالثاّ: مصلحة محاسبة التسيير

تقوم هذه المصلحة بإعداد ومراقبة الموازنة الاستغلال والاستثمار والمحاسبة التحليلية ومعلومات التسيير ولها فرعين:

- فرع الموازنة و المراقبة الميزانية: مهمتها إعداد موازنة المديرية الجهوية وذلك بتجميع موازنات أقسام المديرية
- فرع المحاسبة التحليلية: تتمثل مهمة هذا الفرع في تحليل التكاليف وسعر التكلفة تهتم هذه المصلحة بكل عمليات التسديد المتعلقة بتسيير مصالح الشركة وتتكون من فرعين : فرع محاسبة الخزينة وفرع التسديد

- فرع التسديد: بعد مراقبة الملفات من طرف مصلحة المحاسبة العامة، تبعث هذه الملفات لفرع التسديد لتسويتها ماليا، وكذلك تحرير الشيكات، والأمر بالتحويل بناء على الملفات الخاضعة لتسوية القانونية.
- فرع محاسبة الخزينة: يجري تسجيلات للمصاريف على السجل الخاص بالبنك حتى يتم تسجيلها على سند الخزينة ، وكذلك التقييد المحاسبي للمقبوضات .

رابعا: المصلحة الشؤون القانونية

مهمتها تتمثل في متابعة الشؤون القانونية للمديرية ،من منازعات أو عقوبات خاصة في مجال العقود فيما بينها وموردیها، وتنقسم إلى ثلاثة فروع :

- فرع العقود
- فرع التأمينات
- فرع المنازعات .

المبحث الثاني: واقع نظام المعلومات المحاسبي بالمديرية الجهوية لحوض بركاوي:

مع التطور الهائل في مجال التكنولوجيا ومع تواجد الشبكات التي تربط ما بين الأماكن المختلفة، أصبحت الحاجة إلى الكثير من الروابط والبرامج الآمنة، التي تعمل على سرعة وانجاز الأعمال المطلوبة في شكل بسيط. ومع مرور الوقت تتطور البرامج التي تم تصميمها وهذا على حسب تطور الاحتياجات.

تعتر نظم المعلومات المحاسبية من الأنظمة الرئيسية داخل المؤسسة باعتبار أن أي عملية تحدث فيها إلا ولها أثر مالي ومحاسبي لابد من تسجيله.

المطلب الأول: آلية تدفق البيانات إلى نظام المعلومات المحاسبي للمديرية الجهوية حوض بركاوي:

تتعدد الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة وذلك من خلال عملياتها اليومية سواء من خلال التبادلات الداخلية بين مختلف أقسامها أو مع المحيط الخارجي والمتمثلة أساسا في عمليات الإنتاج، البيع، الشراء، الصيانة...إلخ.

وتنتج عن هذه العمليات مجموعة من البيانات التي يتم إدخالها إلى نظام المعلومات المحاسبي للمديرية الجهوية حوض بركاوي.

ويمكن توضيح مختلف البيانات المتدفقة إليه في الشكل التالي:

الشكل رقم III –6 : تدفق البيانات إلى نظام المعلومات المحاسبي للمديرية الجهوية حوض بركاوي

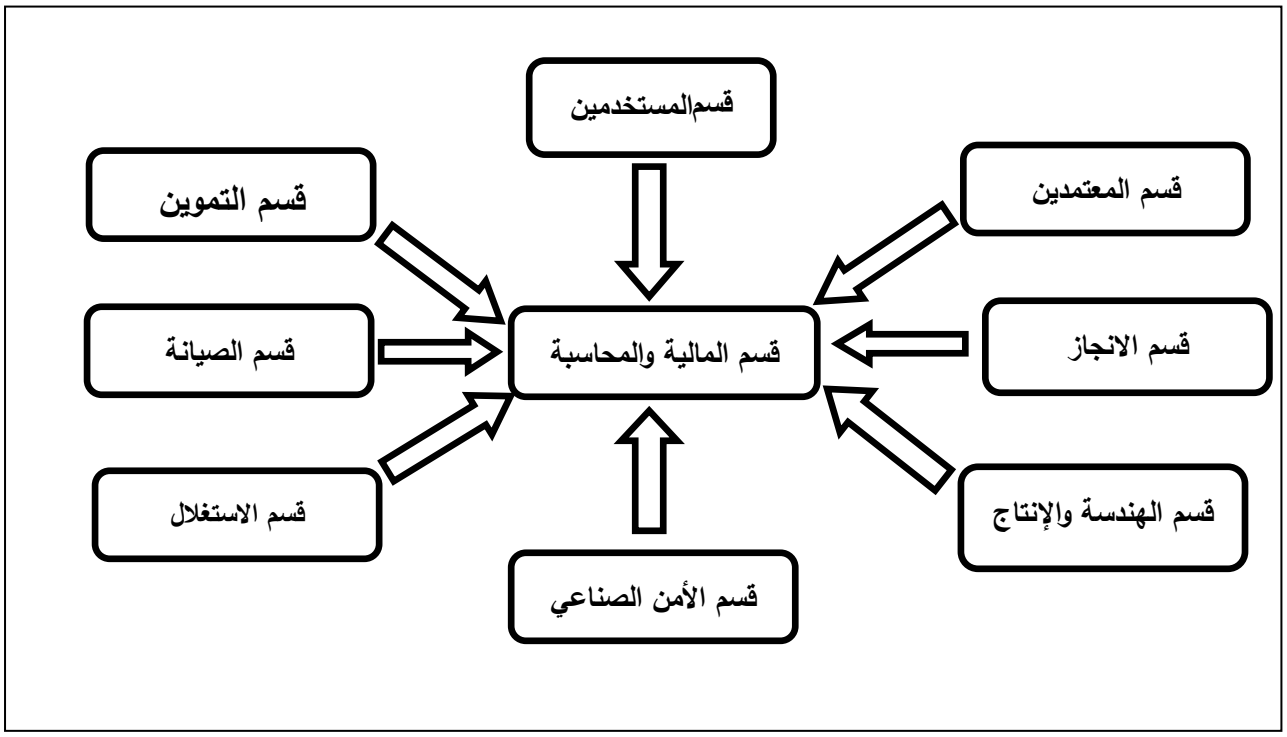

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الشكل الأعلى نلاحظ أن قسم المالية والمحاسبية يستقبل البيانات من مختلف الأقسام المتواجدة داخل المؤسسة ليعمل على معالجتها وإعداد مختلف القوائم المالية والتقارير.

– قسم المستخدمين: والذي يعمل على إرسال البيانات المختلفة إلى قسم المالية والمحاسبة والتي تتمثل في:

* الكشف العام للأجر (الملحق 01)؛

* الاقتطاعات الجبائية والشبه جبائية(الاجتماعية)؛

* بيانات عن الغيابات والعطل المرضية للمستخدمين.

– قسم التموين: من أهم البيانات المرسلة منها إلى قسم المالية والمحاسبة.

المطلب الثاني: عرض أنظمة المعلومات المحاسبية للمديرية الجهوية حوض بركاوي:

تعتمد المديرية الجهوية حوض بركاوي على مجموعة من الأنظمة المعلوماتية (البرامج) التي تساعدها وتسهل عليها العمل وكذلك توفر الحماية وتعمل هذه الأنظمة فقط بشبكة الإنترنت، وتتمثل هذه الأنظمة في:

1- GAFO؛

2- DPFIN؛

3- CGFR؛

4- KTP؛

5- TENUE DES STOCKS.

أولا: نظامGAFO: (Gestion Financière Assisté par Ordinateur)

هو برنامج تم تصميمه من طرف مهندسي الإعلام الآلي للشركة مخصص لإدخال مختلف العمليات اليومية (أي يعتبر هذا البرنامج بمثابة دفتر يومية للمديرية) باستخدام وظيفة GMTCCO (Saisie des Tickets Comptable Complexés) تعمل بهذا البرنامج مختلف مصالح قسم المالية والمحاسبة يتميز هذا البرنامج بتسهيله للتسجيل المحاسبي لمختلف العمليات اليومية (شراء، بيع، كراء،....) كما أنه يمكن من تصحيح الأخطاء عند اكتشافها، غير أنه لا يؤخذ بعين الاعتبار أصل الحساب مدين أو دائن عند عملية التسجيل بالإضافة إلى أنه مرتبط بشبكة الانترنت وأي ضعف في الشبكة يبطئ سير النظام.

الشكل رقم III-7: واجهة نظام GAFO

المصدر: قسم التنسيق

بعد فتح النظام تظهر لنا الصورة السابقة والتي تتطلب من المسئول عن ذلك الفرع أو المصلحة أو أي مستخدم للنظام من إدخال اسم المستخدم وكذا كلمة المرور ثم الضغط على اتصال وهذا يعتبر كخاصية أمان لمنع أي شخص غير مرخص له بالدخول إلى البرنامج.

بعد الضغط على اتصال تظهر لنا الواجهة الرئيسية للبرنامج كما هو موضح في الصورة التالية:

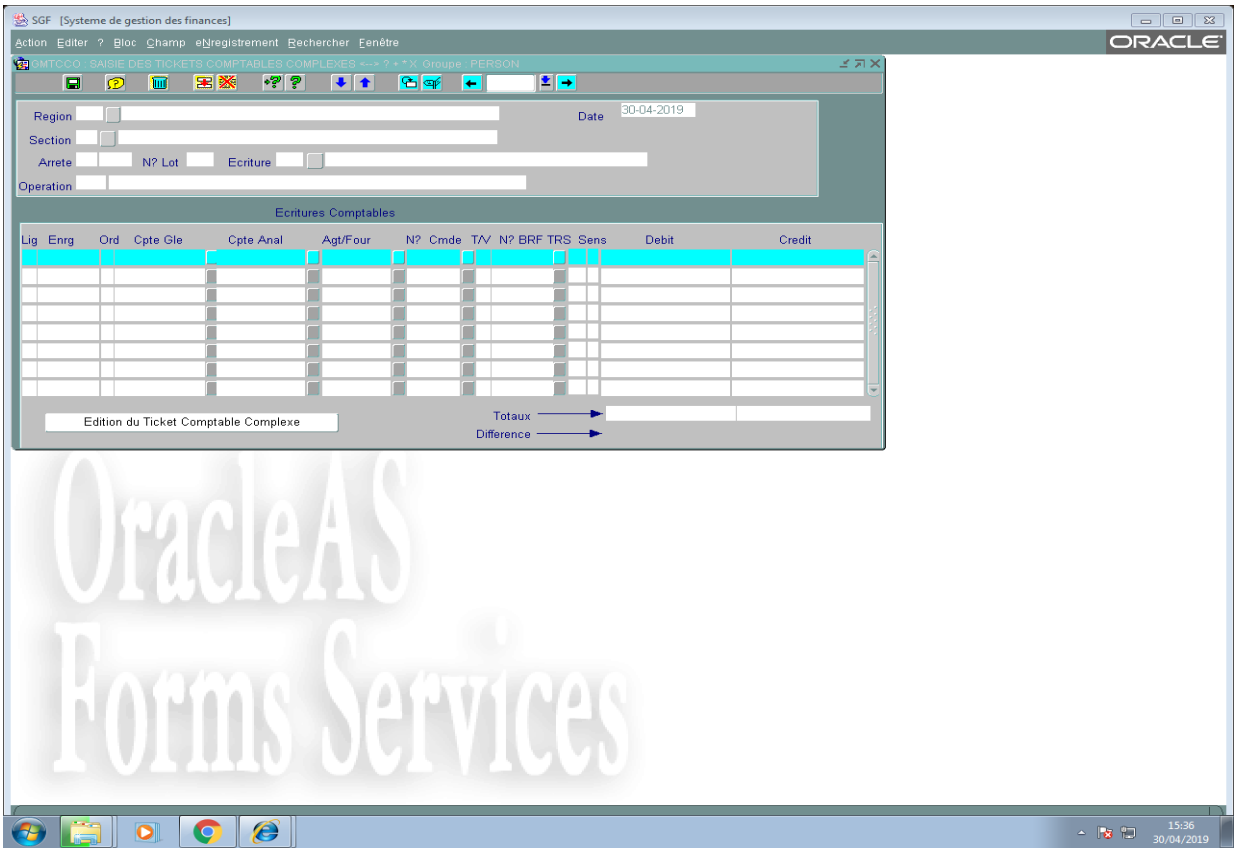

المصدر : مصلح التنسيق

نلاحظ في الصورة نافذة للواجهة الرئيسية لنظام GAFOوالتي تحتوي على المعلومات التالية:

الناحية Région، تاريخ العملية Date، الفرعSection، العملية Opération إذا كانت بيع أو شراء أو تسديد...، وهذا يكون في أعلى النافذة.

وبعدها يكون القيد المحاسبي للعملية ثم التأكيد.

ثانيا: برنامجDPFIN (DIVISION PRODUCTION FINANCE):

هو الآخر صمم من طرف مهندسي الإعلام الآلي للشركة مخصص لإعداد الدفاتر الشهرية

الشكل رقم III-8 : واجهة نظام DPFIN

المصدر: قسم المالية والمحاسبة، فرع المخزونات والاستثمارات

ثالثا: برنامجCGFRA

هذا البرنامج مخصص لإعداد القوائم المالية السنوية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، الملحق) وهذا البرنامج غير متاح للجميع بهدف حماية القوائم المالية وعناصرها.

الشكل رقم III–9 : واجهة نظام CGFRA

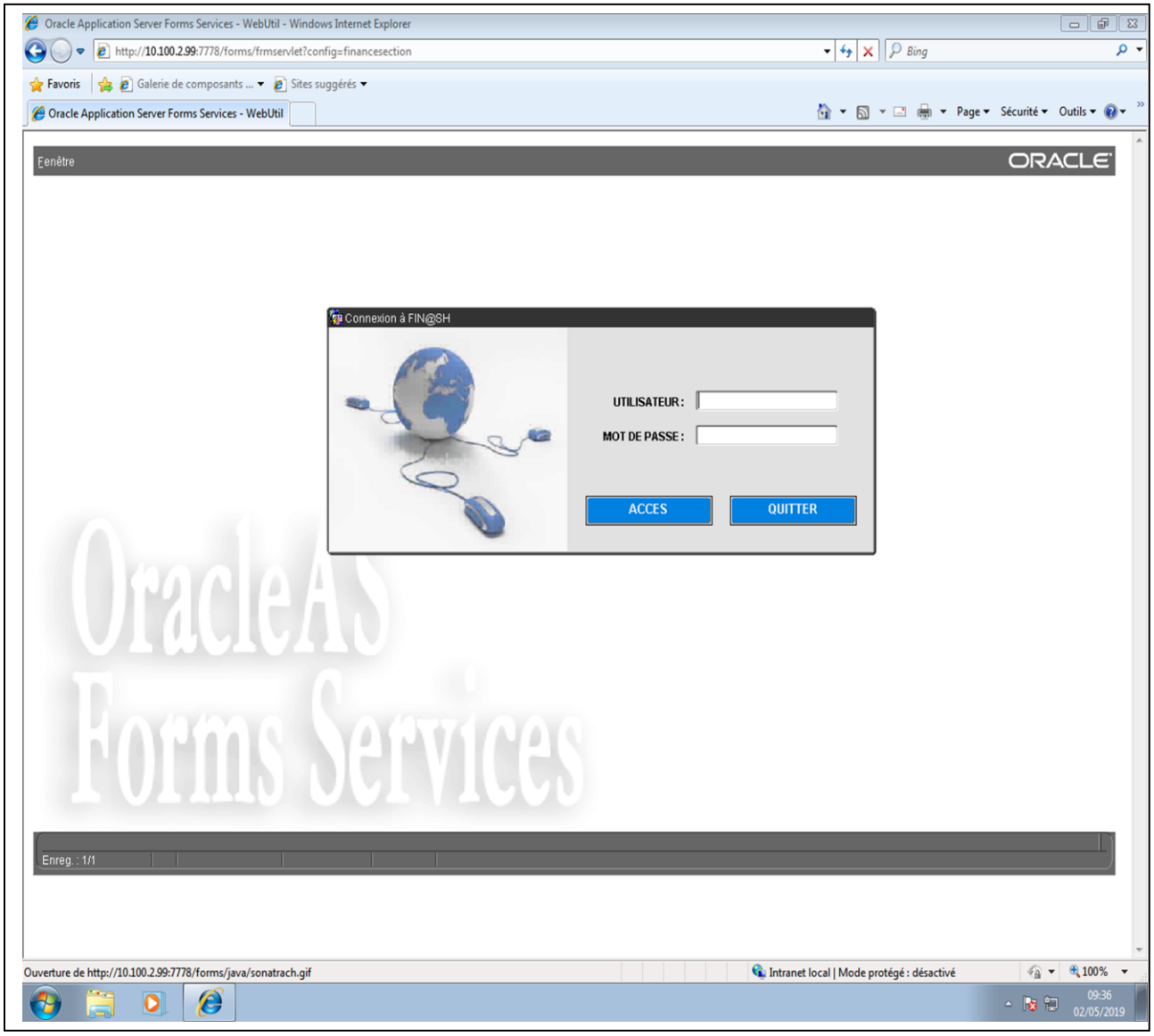

المصدر: قسم المالية والمحاسبة، فرع التنسيق.

رابعا: برنامج KTP (KONDOR TRADE PROCESSING)(خاص بالخزينة):

هذا البرنامج يساعد في تسيير أموال الخزينة أي لا فائض ولا عجز حيث يرتكز هذا البرنامج على التنبؤ، المعالجة، التقرير.

التنبؤ: وذلك من خلال تحديد مختلف الاحتياجات المستقبلية لفترة 15 يوما؛

المعالجة: وتتمثل في مختلف التسجيلات المحاسبية للعمليات التي تمت فعلا؛

التقرير: بعد عملية التنبؤ والمعالجة تأتي عملية التقرير والتي تكون بعد إجراء المقاربات البنكية وهنا يمكن الحصول على وضعية الخزينة.

هذا البرنامج مرتبط بالحساب البنكي وفيه حسابات الاستغلال والاستثمار.

الشكل رقم III–10 : واجهة نظام KTP

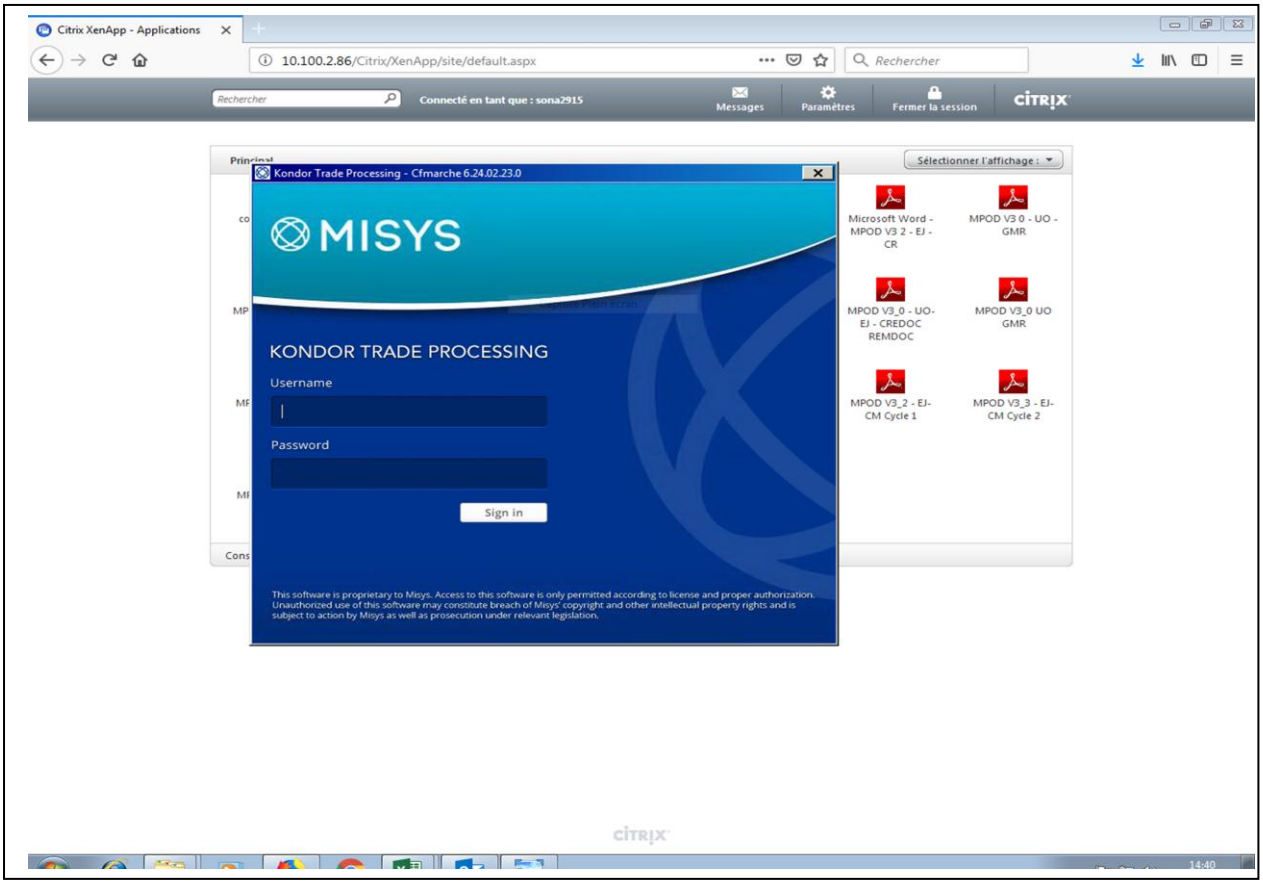

المصدر: مصلحة الخزينة

خامسا: نظامTENUE DES STOCKS:

هذا البرنامج المسؤول على كل العمليات المتعلقة بالمخزون وبتسييره

106الشكل رقم III-11 : واجهة نظامTENUE DES STOCKS

المصدر: قسم المالية والمحاسبة، مصلحة المحاسبة العامة، فرع المخزونات والاستثمارات

المطلب الثالث: معالجة البيانات المتدفقة إلى نظام المعلومات المحاسبي للمديرية الجهوية حوض بركاوي:

يتم جمع البيانات التي تتدفق من العمليات السابقة وترتب وتصنف وتعالج وفقا للمخطط المحاسبي كما يلي:

1- تسجيل العمليات في اليومية:

تقوم المديرية الجهوية حوض بركاويبتسجيل عملياتها المحاسبية في يوميات مساعدة عل النحو التالي:

- يومية المشتريات؛

- يومية المبيعات؛

-يومية الموردين؛

- يومية الزبائن؛...إلخ

2-ترحيل الحسابات إلى دفتر الأستاذ:

تبوب العمليات المالية المسجلة في دفتر اليومية وتصنف في حساباتها المتنوعة في دفتر الأستاذ أول بأول مع تسجيل المبالغ الخاصة بها.

3- إعداد ميزان المراجعة:

بعد التسجيل في دفتر اليومية والترحيل إلى دفتر الأستاذ لا بد من التأكد من صحة القيود المحاسبية التي تمت وذلك بإعداد ميزان المراجعة للتأكد من أن القيود المسجلة سابقا صحيحة.

المبحث الثالث: كيفية مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية لمديرية الجهوية حوض بركاوي

إن أي مؤسسة مهما اختلف القطاع الذي تنشط فيه، والبلد الذي تتواجد به، تقوم بإعداد وعرض القوائم المالية، تلبية للاحتياجات المختلفة للمتعاملين معها.

حيث تعد القوائم المالية بمثابة مرآة عاكسة لأي مؤسسة فمن خلالها يتمكن كل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من معرفة مركزها الربحي و تقييم أدائها.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمديرية الجهوية حوض بركاوي

تقوم المديرية الجهوية حوض بركاوي بإعداد القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي والتي تتمثل في:

* الميزانية؛

* جدول حسابات النتائج؛

* جدول سيولة الخزينة؛

* جدول تغيرات الأموال الخاصة؛

*الملحق.

وفيما يلي سنتناول كل واحدة من هذه القوائم الخمس التي تعدها المديرية الجهوية حوض بركاوي:

أولا: الميزانية

الجدول رقم III-1: ميزانية المديرية الجهوية حوض بركاوي لسنة 2016، 2017، 2018 (الملحق 4،3،2)

- جانب الأصول

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2016	2017	2018
الأصول غير الجارية			
فارق الإقتناء			
التثبيتات المعنوية			28 054 584,51
التثبيتات العينية	33072806478,09	36297842161,39	38 360 664 240,70
التثبيتات جاري إنجازها	19857902484,16	21838110745,67	23 346 333 879,77
التثبيتات المالية			
أسهم الفروع			
أسهم المعادلة			
أصول أخرى مالية غير جارية	145030263,54	138372810,99	162 515 316,38
ضرائب مؤجلة للأصول	145886957,97	183683826,29	240 179 594,21
مجموع الأصول غير الجارية	53221626183,76	58458009544,34	62 137 747 615,57

الأصول الجارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	8531960190,94	9841068077,5	11 496 114 309,53
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة			
الزبائن	19140636,72	13767649,32	29 276 717,37
المدينون الآخرون	19128796,06	4665520,22	23 907 426,20
الضرائب		3183963	3 183 963,00
أصول أخرى جارية	41694536,39	42749525,25	41694536,39
الموجودات وما شابهها			
الخزينة	1534743,89	17127667,65	40 596 178,60
مجموع الأصول الجارية	8613458904	9922562402,94	11 635 825 068,27
مجموع العام للأصول	61835085087,76	68380571947,28	73773572683.84

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

جدول رقمIII- 2 جانب الخصوم:

الوحدة: دينار جزائري

الأموال الخاصة			
رأس المال تم إصداره			
رأس المال غير المطلوب			
النتيجة الصافية	2100357488,87	-2787919492,76	-5 085 345 295,32
حساب ما بين الوحدات	55916417383,54	67040733805,24	73 382 226 353,49
مجموع الأموال الخاصة	58016774872,41	64242553691,77	68 296 881 058,17
الخصوم غير جارية			
قروض وديون مالية			
مؤمونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
	12735852	12735852	12735852
مؤونات طويلة الأجل	1780341192,91	1868094042,39	2 251 092 204,39
مجموع الخصوم غير الجارية	1793077044,91	1880829894,39	2 263 828 056,39
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة	1589155526,07	1838445888,78	2 785 741 879,43
الضرائب	7024826,02	2482255,44	5 623 205,81
ديون أخرى	429052818,35	416260216,9	421 498 484,04

خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية	2025233170,44	2257188361,12	3 212 863 569,28
المجموع العام للخصوم	61835085087,76	68380571947,28	73 773 572 683,84

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ثانيا: حساب النتائج

تعتمد المديرية الجهوية حوض بركاوي في إعدادها لحساب النتائج على حساب النتائج حسب الطبيعة فقط.

الجدول رقم III– 3: جدول حساب النتائج حسب الطبيعة لسنة 2016، 2017، 2018 (الملحق 5، 6، 7)

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2016	2017	2018
المبيعات	54359839122,47	57036524752,69	66 462 993 102,79
الإنتاج المخزن	305987321,62	715935790,53	470 499 233,08
انتاج المثبت	8760877772,12	9829355689,89	8 727 417 490,84
اعانات الاستغلال	–	–	–
انتاج السنة المالية	62814729572,97	67581816233,11	75 660 909 826,71
مشتريات مستهلكة	2589033782,29	2442094463,65	2 849 504 982,38
خدمات خارجية	15985084511,55	18417877417,01	19 334 408 258,92
خدمات خارجية أخرى	8812142626,5	8766636657,83	9 467 719 286,96
استهلاك السنة المالية	27386260920,34	29626608538,49	31 651 632 528,26
القيمة المضافة للاستغلالVa	35428468652,63	37955207694,62	44 009 277 298,45
أعباء المستخدمين	2783812354,06	2727472745,91	2 696 622 904,28
ضرائب والرسوم	22916074014,61	30212130330,46	36 924 015 435,10
إجمالي فائض الاستغلال	9728582283,96	5015604618,25	4 388 638 959,07

المنتوجات العملياتية الأخرى	354021660,3	548543801,13	1 111 336 005,00
الأعباء العملياتية الأخرى	435115926,91	581960298,1	1 126 365 966,2
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	8086133909,97	8389357609,82	9 531 769 399,14
استرجاعات الاستغلال	400945411,21	477476643,89	50 469 382,48
النتيجة العملياتية	1962299518,59	-2929692844,65	- 5 107 691 018,79
إيرادات مالية	181176449,5	136393495,69	31 531 275,62
أعباء مالية	44437614,22	42677632,83	65 681 320,07
النتيجة المالية	136738835,28	93715862,86	- 34 150 044,45
النتيجة العادية قبل الضرائب	2099038353,87	-2835976981,79	- 5 141 841 063,24
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية			
الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية			
مجموع المنتوجات لأنشطة الاستغلال	-1319135	-48057489,03	- 56 495 767,92
	63750873093,98	68744230173,82	76 854 246 489,81
مجموع الأعباء لأنشطة الاستغلال	61650515605,11	71532149666,58	81 939 591 785,13
النتيجة الصافية للنشاطات العادية	2100357488,87	-2787919492,76	- 5 085 345 295,32
إيرادات استثنائية	-	-	-
أعباء استثنائية	-	-	-
النتيجة العادية	-	-	-
النتيجة الصافية	2100357488,87	-2787919492,76	- 5 085 345 295,32

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ثالثا: جدول سيولة الخزينة

تعتمد المديرية الجهوية حوض بركاوي في إعدادها جدول سيولة الخزينة على الطريقة غير المباشرة

الجدول رقم III-4 : جدول تدفقات الخزينة لسنة 2016، 2017، 2018 (الملحق 8، 9، 10)

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2016	2017	2018
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية	2100357488,87	-2787919492,76	-5 085 345 295,32
تصحيحات من اجل:			
الإهتلاكات والأرصدة	279402906653,68	7945741026,83	9 169 951 405,70
تغير الضرائب المؤجلة	70975117	-37796868,32	-56 495 767,92
تغير المخزونات	-9424982186,81	1080781520,67	-2 117 628 105,63
تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى	3854868777,43	4519079,46	-42 268 562,64
تغير الموردين والديون الأخرى	-12996294320,76	251202577,25	956 036 429,18
نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب	-	-	6 457 100,00
حسابات ما بين الوحدات	51249796158,43	11114055800,99	6 351 753 168,96
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)	490880583001,62	15399982443,86	9 182 460 372,33
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات			

الاستثمار			
مسحوبات من اقتناء تثبيتات	605710462070,08	16608044223,32	−12 207 757 121,73
تحصيلات التنازل عن التثبيتات	−255550776821,92	−3317354739,54	284 988 272,98
اقتناء تثبيتات مالية	1335577666,98	−40650000	−71 590 477,02
التنازل عن التثبيتات المالية	−43106499,12	47307452،55	47447971،63
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)	−8723205477,77	−13284032031،23	−11946911354،14
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)	−3906753237,74	−2100357488،87	2787919492،76
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)	551860,35	15592923،76	23468510،95
أموال الخزينة عند الافتتاح	982883,54	1534743،89	17127667،65
أموال الخزينة عند الإقفال	1534743,89	17127667،65	40596178،60
تغير أموال الخزينة	551860,35	15592923،76	23468510،95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

رابعا: جدول تغيرات الأموال الخاصة

تعد هذه القائمة على مستوى المديرية العامة لسوناطراك وتتعلق بالأموال الخاصة للشركة ككل إذ لا يمكن إعداده على مستوى المديريات الجهوية التي من بينها حوض بركاوي.

خامسا: الملحق

تعد المديرية الجهوية حوض بركاوي مجموعة من الجداول التوضيحية التي يتم فيها إدراج معلومات لم تستطع ذكرها أو توضيحها في للقوائم المالية السابقة الذكر، منها التي تتعلق بالميزانية والبعض الآخر بحساب النتائج، وهي تعتبر جزأ لا يتجزأ منها لأنها تساعد على فهمها وتحتوي على بعض المعلومات التي لا يمكن إدراجها فيها.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية للمديرية الجهوية حوض بركاوي سوناطراك

سنقوم في هذا المطلب بتحليل كل قائمة من القوائم المالية التي تعدها للمديرية الجهوية حوض بركاوي على حدى.

للتحليل المالي أهمية قصوى باعتباره أداة تعنى بدراسة القوائم المالية تحليلا مفصلا يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم والمتغيرات التي طرأت على هذه العناصر في فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة، ومن أجل القيام بتحليل مالي ذو فعالية يتطلب من المحلل إتباع منهجية علمية لذلك كالتحديد الواضح لأهداف هذا التحليل، تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل المالي، تحديد المعلومات التي يحتاج لها المحلل من أجل الوصول إلى أهدافه وكذا اختيار الأسلوب وأداة التحليل المناسبة، اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج، تحديد درجة الانحراف حيث تعتبر هذه الأخيرة أهم مراحل التحليل وتتطلب الفهم العميق لنتائج التحليل المالي بتمعن وحيادية مع التدقيق في الأرقام ومعاينتها، وأخيرا وضع توصيات في التقرير الذي يتم إعداده من طرف المحلل في نهاية العملية.

ومن أجل القيام بالتحليل المالي وإنجازه على أحسن وجه يجب توفر أدوات لذلك ومن أهم أدوات التحليل المالي ما يلي:

- تحليل الاتجاهات: تحتوي على شقين من الاتجاهات فإذا قمنا بتحليل الحسابات أو النسب ومقارنتها بمجموعتها يكون تحليلا رأسيا. أما إذا قارنا هذه الحسابات في فترة زمنية معينة يمكن مقارنتها بفترات زمنية أخرى فيعتبر ذلك تحليلا أفقيا.
- التحليل المالي باستخدام النسب: يمكن حصر هذه النسب عادة في نسب السيولة، نسب قياس كفاءة النشاط، نسب الربحية، نسب المديونية (الرفع المالي).

وانطلاقا مما سبق سنقوم بإسقاط بعض التحليلات على ميزانية المديرية الجهوية حوض بركاوي لدورات (2016، 2017، 2018) حتى يتسنى لنا معرفة مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي المتبع بالمؤسسة محل الدراسة على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.

1- الميزانية:

تعد المديرية الجهوية حوض بركاوي ميزانية نهاية كل دور محاسبية وذلك وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 (IAS01)، في شكل جدول يضم دورتين (n و n-1) بالإضافة إلى عمود مخصص للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.

تحتوي الميزانية على الحد الأدنى من العناصر (أصول معنوية، مادية، المخزونات، ضرائب مؤجلة أصول وخصوم، المتاحات وما يماثلها، النتيجة، القروض، الضرائب، ...إلخ)، كما أن الأصول مرتبة حسب درجة سيولتها والخصوم حسب درجة الاستحقاق بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر الجارية وغير الجارية حيث تضم الميزانية أصولا غير جارية وأصولا جارية وفي جانب الخصوم تقسم إل أموال خاصة، خصوم غير جارية، خصوم جارية.

من خلال ملاحظتنا لميزانية المديرية الجهوية حوض بركاوي لسنة 2016، 2017، 2018 سنقدم تبريرات عن المبالغ الموجودة في حساباتها كالآتي:

نلاحظ من خلال الميزانية (جانب الأصول) أن مجموع الأصول غير الجارية في تزايد مستمر حيث بلغ53221626183.76 دينار جزائري وذلك بنسبة مئوية تقدر بـ 86.07 %من المجموع الكلي للأصول سنة 2016 مقارنة مع 2017 التي بلغت 58458009544.34 دينار جزائري بنسبة تقدر بـ 85.48 % ويمكن تبرير هذه الزيادة في تزايد التثبيتات المادية والمعنوية الناتجة عن عملية الشراء (برامج، معدات نقل، معدات مكتب....).

بالإضافة إلى ارتفاع التثبيتات المادية والمعنوية نلاحظ أيضا ارتفاع في التثبيتات الجاري انجازها وهذا يدل على وجود مشاريع قيد الانجاز.

جدول رقم III-5 :التحليل الرأسي للميزانية للدورات (2016، 2017، 2018)

الوحدة (%)

	2016	2017	2018
الأصول الثابتة			
نسبة الأصول المعنوية	0	0	0.04
نسبة الأصول الثابتة	62.14	6.20	61.73
نسبة الأصول قيد الإنجاز	37.31	37.35	37.57
نسبة خسائر الأصول الأخرى غير الجارية	0.27	0.23	0.26
نسبة الضرائب المؤجلة أصول	0.27	0.31	0.38
الأصول غيرالجارية	86.07	85.05	84.22
نسبة المخزونات	99.05	99.17	98.79
نسبة الزبائن	0.22	0.02	2.51
نسبة المدينون الآخرون	0.22	1.01	0.20
نسبة الأصول الأخرى الجارية	0.48	0.43	0.02
نسبة الخزينة	1.78	0.17	034
نسبة الأصول الجارية	13.92	14.51	15.77

2- حسابات النتائج:

تعد المديرية الجهوية حوض بركاوي حساب النتائج حسب الطبيعة وهو الآخر يضم دورتين، تدرج المؤسسة ضمن هذا الجدول كل عناصر الإيرادات والأعباء.

جدولرقم III-6: يوضح نسبة كل عنصر بالنسبة لمجموعته وكذا نسبة التطور من سنة لأخرى

الوحدة (%)

البيان	2016	2017	نسبة التطور	2018	نسبة التطور
المبيعات	86.53	84.39	4.69	87.84	14.18
انتاج مخزون	0.48	1.05	57.26	0.62	52.16-
انتاج مثبت	13.94	14.54	10.87	11.53	35.54-
اعانات الاستغلال	/	/	/		/
نتائج السنة المالية	177.30	178.05		178.05	10.67
مشتريات مستهلكة	9.45	8.24	6.01	9.00	14.29
خدمات خارجية	58.36	62.16	6.01-	61.08	4.74
خدمات خارجية أخرى	32.17	29.59	0.05-	29.91	7.40
استهلاك السنة المالية	77.30	78.05	7.56	71.92	6.39
القيمة المضافة					
أعباء مستخدمين	0.28	54.37	2.04-	61.44	2.06-
ضرائب ورسوم	235.55	602.36	24.14	8414.02	18.17
إجمالي فائض الاستغلال			6.65		13.75
المنتوجات العملياتية الأخرى	18.04	-18.72	35.46	-21.75	50.64
الأعباء العملياتية الأخرى	22.17	-19.86	25.23	22.05-	48.33
مخصصات إهتلاكومؤونات	412.07	-286.35	3.61	186.61-	11.98
استرجاع الاستغلال	20.43	-16.29	16.02	0.98-	846.07-
النتيجة العملياتية					
إيرادات مالية	8.63	-48.09	-32.83	0.61-	332.56-
أعباء مالية	2.11	-3.03	4.12-	1.27-	35.02
النتيجة المالية	6.51	3.30	45.90-	0.66-	374.42-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة والملاحق

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

دورة 2016:

بالنسبة لنتائج السنة المالية كانت أعلى نسبة مخصصة لبند المبيعات وذلك نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة إذ هي مختصة كما هو معلوم في تسويق المحروقات في السوق الداخلية والخارجية واحتكارها لذلك، أما بالنسبة لاستهلاك السنة المالية فكانت أعلى نسبة مخصصة للخدمات الخارجية.

أما بالنسبة للضرائب فكانت مرتفعة من النتيجة العملياتية وذلك أيضا كما هو معلوم باعتماد ميزانية الدولة على الجباية البترولية .

أما بالسبة لدورتي 2017 و 2018 فكانت مشابهة لدورة 2016 مما يدل على الاستقرار المالي والتجاري لمؤسسة سوناطراك حوض بركاوي ورقلة.

نريد أن ننوه هنا أن دراستنا تعتمد على مدى التزام المؤسسة محل الدراسة بالمعايير الدولية في الإفصاح المحاسبي وكذا اللوائح والقوانين التي تضبط ذلك مما يتطلب نظاما معلوماتيا يضمن للمؤسسة ذلك.

3- جدول سيولة الخزينة:

تعد المديرية الجهوية حوض بركاوي جدول سيولة الخزينة وفقا للطريقة غير المباشرة حيث تقسم التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية، حيث قامت بعرض مباشر للتحصيلات والتسديدات الإجمالية للخزينة والمرتبطة بمختلف عمليات الاستغلال واستخراج التدفق الصافي بعد طرح المخرجات وهذا يتوافق مع ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 (IAS07).

جدول رقم III-7: يوضح بعض النسب لتحليل جدول سيولة الخزينة

الوحدة (%)

النسبة	2016	2017	2018	التحليل
نسبة النقدية التشغيلية	-1.54	-1.86	-1.42	يقوم هذا المؤشر على المقارنة بين التدفق النقدي للاستغلال مع النتيجة الصافية قبل سداد الضرائب حيث كان سالبا طوال فترة الدراسة وهذا راجع إلى النتيجة التي كانت سلبية ومنه يمكننا القول التفاوت في التطور بين النتيجة الصافية والتدفق النقدي

				للمؤسسة يؤثر سلبا بعدم قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.
مؤشر النشاط التشغيلي	-1.54	-1.86	-1.42	نلاحظ أن هذا المؤشر سالبا وهذا يدل على عدم قدرة وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية على خلق وتوليد تدفقات نقدية للمؤسسة
العائد على الأصول من التدفق التشغيلي	0.20	0.13	0.21	نلاحظ أن المؤشر موجبا وهذا يدل على أن المؤسسة استطاعت توليد تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال حيث قامت المؤسسة بشراء آلات حفر متطورة والتي كلفتها جملة من المصاريف منها عملية تكوين العمال، تكاليف النقل... بالمقابل العوائد التي تحصلت عليها من هذا الاستثمار بسبب جودته العالية.
نسبة مؤشر التدفق النقدي التشغيلي	0.29	0.37	0.15	نلاحظ أن النسبة موجبة وهذا راجع إلى مدى كفاءة سياسات الائتمان المتبعة من طرف المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها وهذا ما يترجم قدرتها على تحصيل النقدية.
نسبة تغطية النقدية	-1.004	-1.002	-1.001	نلاحظ أنها سالبة وهذا يعني أن صافي أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال غير كافية لمواجهة التزامات المؤسسة الاستثمارية والتمويلية.

المطلب الثالث: كيفية مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للمديرية الجهوية حوض بركاوي

لنظم المعلومات المحاسبية دور فعال في الإفصاح عن القوائم (الكشوفات) المالية للمديرية الجهوية حوض بركاوي وذلك من خلال البيانات و الوثائق والمستندات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة خلال السنة المالية والتي يتم إدخالها إلى نظام المعلومات المحاسبي، فيقوم النظام آن ذاك بالمعالجة أي يتم جمعها وترتيبها وتبويبها وتصنيفها...الخ حتى تصبح معلومات محاسبية والتي تتمثل في مخرجاته وتشمل هذه المخرجات القوائم (الكشوفات) المالية المعدة وفقا لمبادئ النظام المحاسبي المالي وكلما كانت المعلومات المحاسبية المقدمة سريعة وسهلة الفهم وفي الوقت المناسب كلما كانت القوائم المالية ذات جودة ومصداقية وبذلك يتم الاستفادة منها من طرف مستخدميها سواء داخليا أو خارجيا.

- فرع الموردين:

على مستوى هذا الفرع يتم تسجيل العمليات التي تخص شراء (خدمات، مشتريات)، تأجير، أشغال... تتم عملية التسجيل بعد عقد مع أحد الموردين الحاصل على المناقصة وبهذا يتم تقديم الفواتير التي تخص أحد العمليات السابقة الذكر وبعد التأكد من مطابقة الفاتورة لبنود العقد وأنها تتضمن العناصر اللازمة (نوع العملية، مدتها، مبلغها، رقمها،...) تأتي مرحلة إدخال المعلومات في البرنامج أي ترجمة الفاتورة إلى قيد محاسبي حيث نجعل من أحد الحسابات الآتية مدينا:

- 382 المشتريات المخزنة؛
- 607 المشتريات غير المخزنة؛
- 613 تأجير؛
- 615 صيانة وتصليح؛
- 617 أشغال.

مقابل دائنية الحساب 401 (موردو المخزونات والخدمات) يكون هذا في المرحلة الأولى وبعدها تأتي مرحلة التسديد حيث نجعل من الحساب 401 (موردو المخزونات والخدمات) مدينا مقابل دائنية الحساب 476 (الحساب الوسيط بين مختلف فروع المحاسبة العامة والخزينة) وبعدها تقوم الخزينة بعملية التسديد لصالح المورد وذلك بترصيد الحساب 476 مع الحساب البنكي 512.

- فرع المستخدمين:

يتم في هذا الفرع مختلف العمليات المحاسبية التي تخص الأجور، الاقتطاعات (الجبائية، الاجتماعية)، القروض والتي تتم كما يلي:

- استلام الكشف العام للأجر من مصلحة الأجور بقسم الموارد البشرية؛
- تحويل عناصر الكشف العام للأجر م رموز إلى حسابات مثلا الأجر القاعدي رمزه 100 يصبح رقم حسابه 63 (أعباء العاملين) وبعدها يتم تسجيل القيد المحاسبي على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: ويكون فيها التسجيل المحاسبي أيضا على مرحلتين:

1- تسجيل الأجر: في هذه المرحلة نقوم بتسجيل الأجرة (CENTRALISATION PAIE) من الحساب 631 (أجور المستخدمين) مدينا مقابل الحساب 42 (العاملون والحسابات المرتبطة بهم) دائنا.

2- تسجيل أعباء رب العمل: وهنا يكون تسجيل كل الأعباء التي سوف يسددها رب العمل وهي أعباء الضمان الاجتماعي و التعاضدية وهذا من الحساب 635 (الاشتراكات المدفوعة للهيئات الاجتماعية) إلى الحساب 431 (المستخدمون-الأجور المستحقة).

- المرحلة الثانية: مرحلة التسديد وفيها يتم تسديد كل من:

- اقتطاعات الضمان الاجتماعي؛
- الاقتطاعات الجبائية (الضريبة على الدخل الإجمالي IRG)؛
- اقتطاعات التعاضدية (MIP).

وبعدها تأتي مرحلة أخرى وهي ترصيد حساب 421 (المستخدمون-الأجور المستحقة) حيث يبقى هذا الحساب دائنا إلى غاية وصول الكشف من المديرية العامة فيرصد الحساب 421 (المستخدمون-الأجور المستحقة) مع الحساب 18 (حساب ما بين الوحدات).

- فرع ما بين الوحدات:

في هذا الفرع تسجل كل العمليات التي تتم بين الوحدات حيث تستخدم الحساب 18.

- فرع التثبيتات والمخزونات:

لهذا الفرع علاقة بكل ما يتعلق بالتثبيتات والمخزونات وبذلك بالتنسيق مع المخازن ومع مركز الإنتاج والمصالح والأقسام الأخرى. حيث يقوم هذا الفرع

ولتبيان كيفية مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية أخذنا مثال فرع الموردين وسنتطرق للمراحل التي تفسر كيفية انتقال البيانات إلى معلومات محاسبية يمكن الاستفادة منها.

يتكون فرع الموردين من مجموعة محاسبين ماليين يقومون بتسجيل كل المعلومات الخاصة بالخدمات والمشتريات، وهذا الفرع بدوره ينقسم إلى فرعين:

- الموردون المحليون : يعد فرعا من فروع المحاسبة العامة وتتلخص وظائفه في تسجيل وتقييد جميع العمليات في الدفاتر اليومية وتقتصر هذه التسجيلات على العمليات التي يتم تسديدها بالعملة الوطنية.
- الموردين الأجانب: هو فرع كسابقه يقوم بتسجيل وقيد العمليات التي تتمثل جلها في الخدمات عكس الموردون المحليون وتختلف طريقة التسديد والدفع بالنسبة لهذا الفرع فهو يقوم بإرسال نسخ من الفواتير والأوامر بالصرف إلى المديرية المركزية بالعاصمة لتسديد هذه الفواتير والتي يتم تسديد أغلبها بالعملة الأجنبية.

ويكمن لنا أن نميز في فرع الموردين المحليين نوعان من العمليات نلخصها فيما يلي:

- عمليات ذات طابع الاستغلال. مثل : نقل العمال، خدمات الاتصالات، المطعم.....إلخ
- عمليات ذات طابع استثمار. مثل: العمليات الكبرى كحفر الآبار، المنشآت، البنايات الاجتماعية، البنايات الإدارية، البنايات الصناعية، قنوات نقل البترول والغاز.

1- الوثائق المستعملة :

الوثيقة الأولى: الفاتورة Facture هي وثيقة رسمية تثبت انتقال شيء ما من شخص لآخر سواء طبيعي أو معنوي والمحاسب معني بالوثيقة فيسجل القيد وفق ما جاء فيها فنجد مثلا: فاتورة الشراء- فاتورة البيع- فاتورة تقديم خدمة- .....إلخ

وتكمن بياناتها فيما يلي:

اسم المورد وعنوانه، رقم الهاتف، الرقم الجبائي، رقم السجل التجاري، رقم الحساب البنكي وعنوانه، تاريخ الفاتورة، اسم وعنوان العميل، رقم الفاتورة.

جدول يحتوي على:

البيان، الكمية، السعر وحدوي، القيمة، المجموع بدون ضريبة TOTAL H.T، المجموع بالضريبة TOTAL T.T.C، توقيف الفاتورة بالمبلغ الإجمالي بالأرقام و الحروف، إمضاء المورد وختمه.

الوثيقة الثانية: كشف قابل للدفع Fiche Bon A Payer

الجزء الأول: خاص بالمحاسبة العامة ويضم:

اسم الوثيقة، رقم الطلبية، اسم المورد وعنوانه، رقم الفاتورة، تاريخ الفاتورة، تاريخ إرسال الفاتورة للمأمورات، تاريخ استقبال الفاتورة من المأمورات، تاريخ إرسال الفاتورة إلى الخزينة، رقم التسجيل التسلسلي في السجل (GFAO)، تاريخ تسجيل الفاتورة، إمضاء المحاسب والمراقب.

الجزء الثاني: خاص بالمأمورات ويضم:

رمز خاص بالمورد القسم الذي نبعث إليه الفاتورة، تاريخ وصول الفاتورة من الفرع الموردين وتاريخ رجوعها لهم، معلومات الإحصاء خاصة بنوعية العملية "خدمات، مشتريات"، إمضاء رئيس القسم والمدير، طريقة الدفع، جدول خاص بتوزيع المصاريف يحتوي على إذن الاستلام، الرقم المحاسبي، الرقم التحليلي؛ خانة خاصة بتسوية مبلغ الفاتورة الصافي وتحتوي على)المبلغ الإجمالي للفاتورة، التسبيقات المدفوعة، حسم الضمان، الرسم، صافي المبلغ)

الجزء الأخير: خاص بمصلحة الخزينة ويتكون من:

- تاريخ وصول الفاتورة لهذه المصلحة؛
- رقم ترتيبي خاصة بقيد التسوية؛
- تاريخ رجوعها إلى فرع محاسبة الموردين؛
- طريقة ونوعية الدفع(شبك أو تحويل)؛
- إمضاء رئيس المصلحة؛
- ملاحظات.

الوثيقة الثالثة: القيد المحاسبي Ecriture Comptable Complexe

هذه الوثيقة يسجل فيها القيد المحاسبي الخاص بكل عملية ويحتوي على المعلومات التالية:

- رمز كتابة القيد؛
- شهر تقييد العملية؛

- الرقم التسلسلي للفاتورة في السجل؛
- رقم هذه الوثيقة؛
- الرقم المحاسبي؛
- الرقم التحليلي؛
- رمز المورد؛
- رقم إذن الطلبية؛
- رقم الفاتورة؛
- المبلغ (المدين أو دائن).

الوثيقة الرابعة: بطاقة المورد Fiche Fournisseur

تستعمل هذه البطاقة لتتبع جميع العمليات التي تتم بين المورد والمؤسسة

بياناتها:

اسم المورد وعنوانه، رقم السجل التجاري، ركز خاص بالمورد

أما الجدول يحتوي على :

رقم إذن الطلبية، رقم الفاتورة، تاريخ الفاتورة، رقم الترتيبي للقيد التسوية في السجل .....CCXX، المبلغ، إجمالي المبلغ في كل عملية، رقم تسجيل القيد C15، طريقة الدفع والتاريخ.

مراحل تسجيل الفاتورة : الخاص بالمورد ذو مشاريع استثمارية في المؤسسة(المحليين)

المرحلة الأولى:

يقوم فرع الموردين بنقل المعلومات الموجودة داخل الفاتورة وتسجيلها في نظامGFAO، وهذه المعلومات يكون العمل بها كما يلي :

رقم التسجيل مثال :

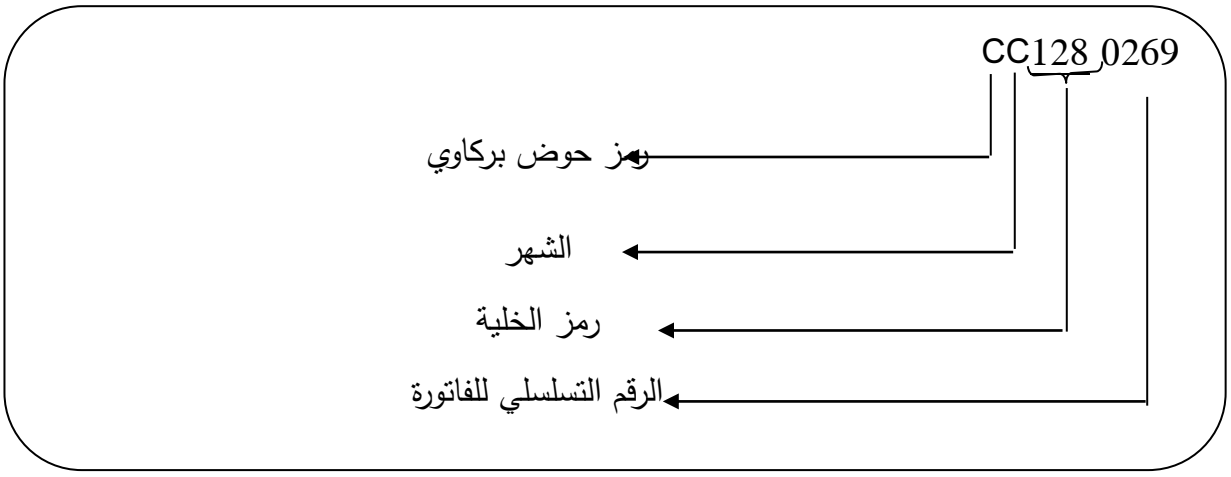

وتسجل كل المعلومات الخاصة بها على الكشف القابل للدفع وهي:

اسم المورد، رمز المورد، رقم الفاتورة (كتابة الرقم الموجود على الفاتورة)، تاريخ الفاتورة (كتابة التاريخ الموجود على الفاتورة)، تاريخ تسجيل الفاتورة بالسجل، اسم القسم الذي سترسل إليه الفاتورة. و إرسالها إلى قسم المأمورية

المرحلة الثانية:

يقوم فرع المأمورية بمراقبة إن كان ذلك المشروع قد نفذ أم لا وإذا كان نفذ يصادق على الفاتورة بعد ملأ الجزء الثاني في الكشف القابل للدفع ويصادق عليها كذلك المدير الجهوي وفي حالة غيابه ينوب عليه شخصان للإمضاء ولا يتم تسديد الفاتورة إلا بالختمين معا. ويعيد إرجاعها إلى فرع الموردين مع إضافة (attachement).

- وعند رجوع الفاتورة إلى فرع الموردين يقوم بدوره بمراقبة الفاتورة و خاصة مجاميعها مع العقد الخاص بذلك المورد ومراقبة الحسابات كذلك ثم تسجيل العملية الحسابية أي تقييدها علما أننا:

إذا وجدنا في الكشف في جهة الرقم التحليلي 517 أو 518 هذا يعني استثمار ونقيده بحساب 61 (الخدمات الخارجية) أو حساب 62 (الخدمات الخارجية الأخرى) مدينا بدائنية حساب مجموعة 5. يوجد كذلك الرقم التحليلي 217874 وهذا الخاص بمعدات قابلة للإهتلاك ونسجله في حساب 28 (إهتلاك التثبيتات) أي كل الأرقام التحليلية التي تبدأ برقم 5 هي استثمار .

وإذا وجدنا في رقم التحليلي 420170 فهذا يعني مخزون ونقيده في حساب 31 (المواد الأولية واللوازم) مدينا بدائنية حساب 38010000001 .

وإذا وجدنا الرقم التحليلي 217100 أو 217200 أو 217300 ...إلخ فهذا يعني غير مخزون أي استغلال ونقيده في حساب 61 (الخدمات الخارجية) مدينا بدائنية حساب 38011000001.

ونسجلها في بطاقة المورد ثم نرسل النسخ الأصلية من الملف إلى مصلحة الخزينة مع(Ecriture Comptable Complexe) و الاحتفاظ بنسخ عند فرع الموردين.

المرحلة الثالثة:

في هذه المرحلة وهي الخزينة يتم عملة تسديد وتسجيل الفاتورة وتحديد طريقة الدفع وبالنسبة لفواتير الاستغلال كلما تصله يقوم بتسديدها على عكس الفواتير الخاصة بالاستثمار فهذه يسددها كل 15 يوما أي يقوم بالتسديد مرتين في الشهر فقط ثم يعيد إرسال نسخ إلى فرع الموردين مرفوقة بوثيقة أمر بالدفع OV : over virement فيقوم فرع محاسبة الموردين المحليين بإتمام ما تبقى من بطاقة المورد حيث يوضع تاريخ التحويل ورقمه. وبعد انتهاء عملية التسجيل المحاسبي لمختلف العمليات تقوم جميع فروع المحاسبة بإفراغ المعلومات في الحاسوب وإخراجه على شكل شريط لتبعث عن طريق ممثل للمؤسسة إلى مديرية الإنتاج بالجزائر العاصمة أين يتم التأكد من صحتها لتترجم بعد ذلك على شكل دفتر يومية ثم ترحل الحسابات تلقائيا إلى دفتر الأستاذ ثم نحصل على ميزان المراجعة وملحق الميزانية وتتكرر هذه العملية في كل شهر حتى آخر السنة.

ملاحظة هامة: أن كلحسابات 62 (الخدمات الخارجية الأخرى) وحسابات61 (الخدمات الخارجية) نرصدها ب الحساب 73 (الإنتاج المثبت) وهو حساب المؤسسة لذاتها وهذا في نهاية الدورة.

هذه العمليات اليومية تسجل في نظام المعلومات المحاسبي GAFO و هذا النظام يمثل دفتر اليومية بالنسبة للمؤسسة ويتم نقل هذه التسجيلات إلى DPFIN والذي من خلاله يتم إعداد التقارير الشهرية والتي تنقل هي الأخرى إلى نظام آخر والمتمثل في CGFRA وهذا النظام يتم فيه إعداد مختلف القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي. وعليه يمكننا القول أن القوائم المالية ما هي إلا معلومات محاسبية تم التوصل إليها بعد معالجة البيانات في نظم المعلومات المحاسبية.

جدول رقمIII-7: يوضح أسئلة المقابلة

الرقم	السؤال	الجواب
01	كيف تقوم المؤسسة بمعالجة المعلومات المحاسبية؟	تقوم المؤسسة بمعالجة المعلومات المحاسبية عن طريق ترتيب الوثائق حسب اليوميات (المشتريات، المبيعات، الأجور...) بعدها يتم مقابلة الحسابات للعمليات التي تمت (ترجمة العمليات إلى حسابات أي قيود محاسبية وهذه العملية تتم وفق GAFO) وبعدها تنقل إلى نظام DPFIN الذي ينتج عنه دفاتر شهرية لتنقل هي الأخرى إلى نظام CGFRA بغرض الحصول على قوائم مالية للإفصاح عنها.
02	هل المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي على درجة عالية من المصداقية والشفافية؟	التزام المؤسسات بقواعد الإفصاح عند إعداد وإصدار القوائم المالية يعزز من موثوقية وشفافية وكذلك مصداقية المعلومة المحاسبية التي تحتويها قوائمها المالية.
03	كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبي بمخرجاته في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوام المالية؟	يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وذلك من خلال التمكن من استغلالها واستخدامها من طرف المستخدمين وفقا للمعايير المحاسبية الدولية دون اللجوء لعملية الترجمة وفي الوقت المناسب وكذا سهولة شرح أرصدة حسابات الميزانية.
04	هل أنظمة المعلومات المحاسبية تتوافق والقواعد والقوانين المعمول بها؟	ضرورة إعداد القوائم المالية وفق التشريعات والقوانين الجزائرية وكذا معايير المحاسبة الدولية يعكس مدى توافق أنظمة المعلومات المحاسبية و مختلف التشريعات والقوانين المعمول بها.
05	هل تقوم المؤسسة بتطوير وتحديث نظام المعلومات المحاسبي؟ وهل للمحاسب دور في ذلك؟	تقوم المؤسسة بتحديث وتطوير برامجها بالشكل الذي يساهم في سهولة وسرية استخدام النظام، ويوجد للمحاسب دور في تطوير وتحديث البرامج من خلال اكتشافه للثغرات التي يمكن أن تعمل على إحداث خلل في النظام.

من خلال المقابلة والقوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة والتي هي مخرجات لنظام المعاونات المتبع في المؤسسة وكذلك التزامها بتطبيق المعايير الولية المتبعة المتعلقة بالقوائم المالية والملاحق الإيضاحية كما أنها

التزمت بتطبيق المواد القانونية وخاصة القوانين المتعلقة بتطبيق المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي المنصوص عليها خاصة في القانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 والنصوص المتعلقة بتطبيقه.

كما أن المؤسسة ملتزمة بتعليمات المجلس الإداري المنعقد في 2018/06/05 المصادق عليه من طرف الجمعية العامة للمؤسسة في 2018/06/14 .

أيضا المصادقة من طرف محافظي الحسابات للمؤسسة التي صادقت على مطابقة القوائم المالية المستخرجة من بيانات نظام المعلومات المحاسبي المتبع في المؤسسة والوضعية المالية لها في نهاية عملية التدقيق.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية نستنتج أن المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية تتميز بالملاءمة والكفاءة لتلبية الاحتياجات واتخاذ القرارات مما يثبت الرغبة في استخدام نظام معلومات محاسبي جيد وفعال.

وكمقارنة لما تم دراسته في الفصول السابقة ولما هو مطبق فعلا في المؤسسة فإن لنظام المعلومات المحاسبي مبررات فعلية لتطبيقه داخل المؤسسة وبكفاءة عالية خاصة وأن التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الحديثة يتطلب الدقة في العمل وهذا ما وجدنا فعلا في المديرية الجهوية لسوناطراك حوض بركاوي بورقلة.

وكخلاصة قول يمكن أن نجزم من خلال الدراسة الميدانية أن تعزيز المحاسبة بنظام معلوماتي قد أدى فعلا دوره في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية، بالإضافة إلى تطويره في المؤسسة من خلال ضرورة تصميم نظام متكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية ككل يقع على عاتقه تحقيق علاقات التنسيق والترابط والتكامل بين كافة النظم الفرعية التي تتواجد في المؤسسة.

خاتمـــة

خاتمة :

من خلال هذه الدراسة معرفة مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية بعد الإلمام في الجانب النظري بمختلف المفاهيم المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي وكذا الإلمام بالإفصاح المحاسبي، إضافة إلى عرض الأدبيات التطبيقية لمعرفة مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية المتعلقة بالمديرية الجهوية لسوناطراك حوض بركاوي بولاية ورقلة خلال الفترة (2016-2018) مستعملين في ذلك تحليل القوائم المالية للدورات المذكورة مدعمين دراستنا إضافة إلى هذه القوائم المالية المفصح عنها من طرف المؤسسة المذكورة أسلوب المقابلة في طرح أسئلة عن المسئولين عن قسم المالية وذلك من أجل الإجابة عن إشكالية البحث.

قبل أن نتطرق إلى اختبار النتائج والوصول لنتائج الدراسة يجب أن نبرز أهم الأهداف وكذا محتوى المعيار الدولي المحاسبي الأول الذي يحدد أساس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام لضمان مقارنتها مع القوائم المالية للمؤسسة نفسها في الفترات السابقة قوائما مالية موحدة ومقارنتها من سنة لأخرى من اجل معرفة نسبة التطور وكذا مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس الفترة أو مقارنة القوائم المالية للمؤسسة نفسها من فترة لأخرى والوصول للحد الأدنى من التصنيف أي تصنيف المركز المالي وتفصيله.

أما عن نطاق المعيار الدولي المحاسبي رقم 01 فيتمثل في أن المؤسسة ملزمة بتطبيق المعيار على التقارير السنوية وليس التقارير المرحلية كما ينطبق هذا المعيار على المؤسسة التي تهدف للربح سواء كانت عامة أم خاصة أيضا يحث هذا المعيار على تقديم الإيضاحات أو الملاحق التي من شأنها أن توضح أكثر القوائم المالية للمؤسسة. وكذا قائمة الدخل إيرادات المؤسسة ونفقاتها من أجل الوصول لنتيجة الدورة.

كما بجب علينا معرفة الغرض من القوائم المالية في حد ذاتها حيث هي عملية منظمة تعبر عن المركز المالي والأداء المالي للمؤسسة

من السمات العامة للمعيار الدولي رقم 01:

- العرض العادل والالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي

- الاستمرارية أي إعداد القوائم المالية على أساس الاستمرار وإذا حدث طارئ لعدم التمكن من ذلك يجب الإفصاح عنه
- الأهمية النسبية والتجميع أي ذكر بنود القوائم المالية وتصنيفها على أساس الأهمية النسبية للبنود
- المقاصة حيث لا يجوز للمؤسسة المقاصة بين الأصول والالتزامات أو بين الدخل والمصروف ما لم يكن ذلك مسموحا به من احد المعايير
- دورية التقرير والتي عادة ما تكون هذه الفترة سنة كاملة

أما السمات الخاصة لهذا المعيار فتتمثل في ما يلي:

- المعلومات المقارنة كحد أدنى أي عرض قائمتين في أن واحد يعني مقارنة كل بند بين الفترة الجارية والفترة السابقة.
- ثبات طريقة العرض مثل تصنيف المركز المالي وفقا لدرجة السيولة او وفقا لدرجة التداول.
- الهيكل والمحتوى أي تحديد القوائم المالية والفصل بين ما هو مطلب تنظيمي للمؤسسة نفسها وما هو معد للغرض العام وفقا للمعايير الدولية.

بناءا على ما سبق يمكننا وبعد الاطلاع على القوائم المالية المفصح عنها من طرف مؤسسة سوناطراك حوض بركاوي ورقلة أن نختبر الفرضيات المقترحة في مقدمة هذه الدراسة والوصول إلى نتائج.

1- نتائج الدراسة واختبار الفرضيات: بعد عرض فصول دراستنا توصلنا إلى جملة من النتائج، مما ساعدنا في إثبات أو نفي الفرضيات المقترحة:

أ- اختبار الفرضيات:

1- بناء على قاعدة البيانات وطريقة معالجتها عن طريق البرنامج الآلي (Logiciel) توصلنا إلى أن المؤسسة تحصل على مخرجات على درجة عالية من المصداقية والشفافية متمثلة في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية وكذا الملاحق المفسرة لتلك القوائم، ومنه نكون قد أجبنا عن الفرضية الأولى بإثبات هذه الفرضية بأن نظام المعلومات المحاسبي المتوفر لدى المديرية

الجهوية لسوناطراك حوض بركاوي– ورقلة يتناسب مع حاجيات مستخدمي القوائم المالية وملاحقها؛

2– بناء على شرح حسابات المراكز المالية الموجودة بالقوائم المالية وكذا طرق ترتيب وتسجيل العمليات الحسابية بالاعتماد على الوثائق الثبوتية توصلنا إلى أن نظام المعلومات المحاسبي المتبع بمؤسسة سوناطراك حوض بركاوي–ورقلة يساهم بطريقة فعالة في فهم القوائم المالية وفهم العمليات الاقتصادية والمالية التي تم تسجيلها بالقوائم المالية للمؤسسة وعلى هذا الأساس نكون قد أجبنا عن الفرضية الثانية بإثبات هذه الفرضية وبأن نظام المعلومات المحاسبي يساهم في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.

3– أما بال نسبة للفرضية الثالثة والتي مفادها أن المديرية الجهوية حوض بركاوي– سوناطراك لولاية ورقلة تسعى لتبني نظاما فعالا للمعلومات المحاسبية يساعدها على بلوغ أهدافها وكذلك يعتبر الإفصاح المحاسبي محل اهتمام المؤسسة لما له من إسهامات في اتخاذ القرارات. فبعد دراستنا للموضوع وتأكدنا من التزام المؤسسة بإتباع المعايير المحاسبية الدولية وكذا إتباع تعليمات مجلس الإدارة وتقارير محافظي الحسابات واتخاذ القرارات في وقتها فإننا نصبت صحة هذه الفرضية.

ب–نتائج الدراسة:

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية التي عالجنا بها موضوع بحثنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- تتحدد كفاءة القوائم المالية بالعديد من الإجراءات الواجب توفرها؛
- ترتبط درجة فهم المعلومات المحاسبية بدرجة نظام المعالجة (نظام المعلومات)؛
- تتمتع المعلومة المحاسبية بمجموعة من الخصائص تجعلها أكثر جودة ومن بين أهم هذه الخصائص هي خاصية قابلية الفهم؛
- الإفصاح المحاسبي له أهمية كبيرة في الكشف عن المعلومات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية للدولة؛
- للملاحق دور هام في تعزيز فهم المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالقوائم المالية.

2- التوصيات:

- عدم إخفاء المعلومات ذات الأهمية النسبية التي تؤثر على قرارات المستخدمين؛
- الاهتمام أكثر بنظم المعلومات المحاسبية التي من شأنها أن تساهم في تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية؛
- ضرورة الاهتمام بتصميم برامج محاسبية تخدمكافة احتياجات المحاسبين؛
- ضرورةالاهتمام بالتكوين والتأهيل العلمي في جانب التعامل مع البرامج المحاسبية الإلكترونية؛
- ضرورة تعميم تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحكومية وزيادة الاعتماد على نقل المعلومات بواسطة الوسائط الإلكترونية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

ا. المراجع بالغة العربية:

أولا: الكتب

1- إبراهيم الجزراوي، و عامر الجنابي. (2009). أساسيات نظم المعلومات المحاسبية. الأردن، عمان: دار الياوري للنشر والتوزيع.

2- إبراهيم جابر السيد. (2014). الإفصاح المالي وأثره وأهميته في نمو الأعمال التجارة العربية داخل البلاد الأجنبية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار غيداء.

3- أحمد حلمي جمعة، و وآخرون. (2003). نظم المعلومات المحاسبية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

4- أحمد مخادمة، و مجدي زريقات. (2002). أصول المحاسبة المالية. عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

5- أحمد نور. (2003-2004). المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي. القاهرة، مصر: الدار الجامعية.

6- السيد عبد المقصود دبين، و ناصر نور الدين عبد اللطيف. (2004). نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات. الدار الجامعية.

7- السيد كامل، و كمال الدين الدهراوي. (1999). مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية. القاهرة، مصر: الدار الجامعية الاسكندرية.

8- الشيرازي، و مهدي عباس. (1991). نظرية المحاسبة. الكويت: مطبعة ذات السلال.

9- امين السيد أحمد لطفي. (2009). مراجعة المعلومات المحاسبية ومسؤولية التقرير. القاهرة، مصر: الدار الجامعية.

10- إيمان فاضل السامرائي، و هيثم محمد الزعبي. (2004). نظم المعلومات الإدارية. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

11- بول.ج.ستينبارت، و مارشال رومني. (2009). نظم المعلومات المحاسبية. المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.

12- ثناء علي القباني. (2002-2003). نظم المعلومات المحاسبية. مصر: الدار الجامعية.

13- حسين أحمد حسين علي. (2006). نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية. القاهرة، مصر: الدار الجامعية.

14- زياد هاشم السقا. (2011). نظم المعلومات المحاسبية (الإصدار الطبعة الثانية). بغداد، العراق: دار الطارق للنشر والتوزيع.

15- ستيفن أ.موسكوف، و مارك ج.سيمكن. (2002). نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات. المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.

16- شعيب شنوف. محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (الإصدار الجزء 02).

17- شكري حنا طيب، و مقداد أحمد الجليل. (1984). النظم المحاسبية. بغداد، العراق: جامعة الموصل.

18- صلاح الدين عبد المنعم مبارك. (2013). نظم المعلومات المحاسبية مدخل رقابي. القاهرة، مصر: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر.

19- طارق عبد العال حماد. (2005). التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية .

20- عاشور كتوش. (2011). المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

21- عباس محمود الشيرازي. (1990). نظرية المحاسبة. الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.

22- عبد الرحمن عطية. (2009). المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي. الجزائر: دار النشر جيطلي.

23- عبد الرزاق محمد قاسم. (1998). نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة. عمان، الأردن: دار الثقافة.

24- عبد الستار الكبيسي. (2008). الشامل في مبادئ المحاسبة (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

25- عويس حمدى أبو النور السيد. (2011). نظم المعلومات ودورها في صنع القرار الإداري (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: دار الفكر الجامعي.

26- قاسم إبراهيم. (2003). نظام المعلومات المحاسبية. بغداد، العراق: وحدة الحدباء للطباعة والنشر.

27- كريم ابراهيم الحيباتي، و زياد يحي السكاح. (2003). نظم المعلومات المحاسبية. بغداد، العراق: وحدة الحدباء للطباعة والنشر.

28- كمال الدين الدهراوي. (2005). مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية. القاهرة: الدار الجامعية،مصر.

29- كمال الدين مصطفى الدهراوي. (2015). المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

30- محمد المبروك أبو زيد. (2005). المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية. مصر، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع.

31- محمد عباس بدوي. (2009). المحاسبة وتحليل القوائم المالية. القاهرة، مصر: دار الهناء.

32- محمد محمود البابلى، و شحاتة السيد شحاتة. (2014). مبادئ المحاسبة. القاهرة، مصر: الدار الجامعية–الاسكندرية.

33- محمد مطر. (2005). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني (الإصدار الطبعة الثانية). الأردن، عمان: دار وائل للنشاط.

34- محمد يوسف الحفناوي. (2001). نظم المعلومات المحاسبية. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

35- مهدي مأمون الحسين. (2013). نظم المعلومات المحاسبية والادارية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.

36- مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة. (2006). تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

37- ناصر نور الدين عبد اللطيف. (2006-2007). نظم المعلومات ومعالجة البيانات والبرامج الجاهزة. القاهة، مصر: الدار الجامعية.

38- نجم عبد الله الحميدي، عبد الرحمان الأحمد العبيد، و سلوى أمين السامرائي. (2009). نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر (الإصدار الطبعة الأولى).

39- نضال محمد الرمحي، و زياد عبد الحليم الذيبة. (2011). نظم المعلومات المحاسبية (الإصدار الطبعة الأولى). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

40- نعيم حسين دهمش. القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموما. الأردن: معهد الدراسات المصرفية.

41- هادي رضا الصفار. (2011). مبادئ المحاسبة المالية، (الإصدار الطبعة الثانية). عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

42- هاشم أحمد عطية. (2000). مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية. القاهرة، مصر: الدار الجامعية الاسكندرية.

43- هشام عمر حمودي. (2016). استخدام نظام المعلومات المحاسبية وفقا للمنهج المحاسبي الشرعي. المنظمة العربية للتنمية الادارية.

44- وصفى عبد الفتاح أبو المكارم. (2004). المحاسبة المالية (الإصدار الطلعة الثانية). القاهرة، مصر: دار الجامعة الجديدة الاسكندرية.

45- وليد ناجي الحيالي. (1996). المحاسبة المتوسطة-مشاكل القياس . عمان، الأردن: دار حنين.

ثانيا: المجلات العلمية

1- أحمد السيد حمد الله. (1993). مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين، منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري . مجلة البحوث التجارية.

2- أحمد لعماري. (2002). طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية. مجلة العلوم الانسانية (العدد 01)، جامعة محمدخيضر بسكرة.

3- أحمد يوسف محمد، و فتح الرحمن الحسن منصور. (2015). تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية. مجلة العلوم الاقتصادية (العدد 16)، 85-86.

4- بن فرج زوينة. (2015). متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (العدد 15)، 53.

5- حمد الله أحمد السيد. (1993). مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين، منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري. مجلة البحوث التجارية .

6- خالد الخطيب. (2002). الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 1. مجلة دمشق ، 158.

7- خلف الله بن يوسف. (2017). أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية . (العدد السابع)، 33.

8- زحلوط عفراء. (2014). تأثير شركات التدقيق الدولية في مستوى الإفصاح المحاسبي. مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية (العدد 02)، 258.

9- زغدار أحمد سفير محمد. (2009-2010). خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية AIS/IFRS. مجلة الباحث (العدد 07)، 84.

10- سعيدي يحي، و بن موفقي علي. (2015). أثر الإصلاحات المحاسبية على جودة أنظمة المعلومات وانعكاساتها على الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية (العدد 23)، 15.

11- صبرينة بن عروج. (2012). أهمية وانعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة. 97. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

12- ضيف الله محمد الهادي. (بلا تاريخ). أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (العدد السادس) .

13- علوطي أمين، و يحياوي فاطمة الزهراء. (2015). أهمية تصميم نظام معلومات مالي في المؤسسة. المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية (العدد 03)، 148.

14- لطفي زيود، و وآخرون. (2007). دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية (العدد 01)، 187.

15- محمود جمام، و أميرة دباش. (2015). أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، (العدد الرابع).

16- مريم حمدي. (2015). Annexe auxétats financiers– Innovation du système comptable financier. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية (العدد 23).

17- مصطفى عقاري. (2012). التقارير المالية لمن؟ مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامة باتنة، (العدد 07).

18- هواري أم كلثوم، و وآخرون. (2016). أثر نظام المعلومات المحاسبي على فاعلية المحتوى الإعلامي للكشوف المالية. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (العدد10).

ثالثا:الملتقيات العلمية

1- خديجة لدرع، و ليلى عبد الرحيم. (2010). قائمة المركز المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديدIAS1، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسةالاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق . سوق أهراس: المركز الجامعي-سوق أهراس .

2- هواري سويسي، و بدر الزمان خمقاني. (2011). نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر. الإصلاح المحاسبي في الجزائر. ورقلة: جامعة ورقلة.

رابعا: المنشورات والمراسيم والإصدارات:

1- الديموقراطية الشعبية، الحكومة الجزائرية. (15 08, 2007). المادة 26 من القانون 07-11، يتضمن النظام المحاسبي المالي. (العدد 74) ، الجزائر: المطبعة الرسمية.

2- الديموقراطية الشعبية، الحكومة الجزائرية. (26 ماي, 2008). المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المتعلق بأحكام القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجزائر،(المادتين رقم 25-26). (العدد74) ، الجزائر: المطبعة الرسمية.

3- الديموقراطية الشعبية، الحكومة الجزائرية. (25 مارس, 2009). المادة 25 من القانون 07-11، يحدد قواعد التقييم والمحابة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات قواعد سيرها،(المادة 230-2). (العدد 19) ، الجزائر: المطبعة الرسمية.

خامسا: الرسائل العلمية والأطروحات:

1- حواس صلاح. (2008). التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية. 127. الجزائر.

2- صبرينة بن عروج. (2012). أهمية وانعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة . الجزائر،2012، ص 97: صبرينة بن عروج، أهمية وانعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2012، ص 97.

3- عبد القادر عيادي. (2007). دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل، رسالة ماجستير غير منشورة. 60. الشلف: جامعة الشلف.

4- عثمان زياد عاشور. (2008). مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1، مذكرة الماجستير في المحاسبة والتمويل. 33. كلية العلوم التجارية، فلسطين: الجامعة الإسلامية.

5- لزعر محمد سامي. (2012). التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص الإدارة المالية. 43. قسنطينة: قسم التسيير، جامعة منتوري.

6- محمد فيصل مايده. (2016). تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة، أطروحة دكتوراه غير منشورة. 182. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

7- هيدوب ريمة ليلى. (2016). إسهامات الحوكمة في تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وتفعيل السوق المالية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات محاسبية وجبائية متقدمة. 42. ورقلة: جامعة ورقلة.

المراجع بالغة الأجنبية:

1-Robert, J. F., Mechin, F., & puieaux, H. (2004). Norme IFRS et PME.

الملاحـــق

ملحق رقم: 01

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N امتلاك وحسيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

ملحق رقم: 02

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

التسمية	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات – احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع I			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

ملحق رقم: 03

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 – إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 – استهلاك السنة المالية			
3 – القيمة المضافة للاستغلال (1 – 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 – الفائض الإجمالي من الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 – النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 – النتيجة المالية			
7 – النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 – النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9 – النتيجة غير العادية			
10 – النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 – النتيجة الصافية للمجموع الدمج (I)			
و منها حصة ذوي الأقلية (I)			
حصة المجمع (I)			

(I) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

ملحق رقم: 04

حساب النتائج (حسب الوظيفة)
الفترة من ..... إلى.....

مثال

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

ملحق رقم: 05

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ماضية	السنة المالية N	السنة المالية N + 1
تدفقات أموال الخزينة الناتجة من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب من النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة الناتجة من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة الناتجة من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات من اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات من عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات من اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات من عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها من التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة الناتجة من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة الناتجة من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات الناتجة من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة الناتجة من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

ملحق رقم: 06

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة الناتجة من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
- الاهتلاكات و الأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المؤونات			
- تغير الزبائن و المدينون الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين و الديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناتجة من النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة الناتجة من عمليات الاستثمار			
مسحوبات من اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل من تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (ا)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة الناتجة من عمليات التمويل			
المبالغ المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (التقويمات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (ا)			
تغير أموال الخزينة			

(ا) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

ملحق رقم: 07

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

ملحق رقم: 08

SONATRACH — **BILAN** — **En Dinars**

HBK Cumulé | C | AU 31 Décembre 2016

ACTIF					PASSIF		
RUBRIQUE	N Brut	N Amort - Prov.	N Net	N - 1 Net	RUBRIQUE	N	N - 1
ACTIF NON COURANT					**CAPITAUX PROPRES**		
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					Capital émis		
Immobilisations incorporelles	1 748 321 054,41	1 748 321 054,41		178 859,48	Capital non appelé		
Immobilisations corporelles	116 145 635 374,63	83 072 826 896,54	33 072 806 478,09	30 047 612 071,37	Primes et réserves (Réserves consolidées(1)		
Immobilisations en cours	19 857 802 484,16		19 857 802 484,16	21 389 006 531,86	Ecart de réévaluation		
Immobilisations financières					Ecart d'équivalence (1)		
Titres mis en équivalence - entreprises associées					Résultat net (Résultat net part du groupe(1))	2 100 357 488,87	3 906 753 237,74
Autres participations et créances rattachées					Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Autres titres immobilisés					Comptes de liaison	55 916 417 383,54	53 479 776 920,21
Prêts et autres actifs financiers non courants	145 030 263,54		145 030 263,54	145 572 477,00	Part de la société consolidante (1)		
Impôts différés actif	145 886 957,97		145 886 957,97	144 567 822,97	Part des minoritaires (1)		
TOTAL ACTIF NON COURANT	138 042 778 134,71	84 821 149 950,95	53 221 628 183,76	51 726 937 762,68	TOTAL CAPITAUX PROPRES - I	58 016 774 872,41	57 386 530 157,95
ACTIF COURANT					**PASSIF NON COURANT**		
Stocks et en-cours	9 906 203 738,51	1 374 243 547,57	8 531 960 190,94	9 048 196 949,34	Emprunts et dettes financières		
					Impôts (Différés et provisionnés)	12 735 852,00	12 735 852,00
Créances et emplois assimilés					Autres dettes non courantes		
Clients	19 145 955,84	5 319,12	19 140 636,72	15 819 857,23	Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 780 341 192,91	1 804 324 205,43
Autres débiteurs	19 139 490,46	10 694,40	19 128 796,06	13 225 631,35	TOTAL PASSIF NON COURANTS - II	1 793 077 044,91	1 817 060 057,43
Impôts							
Autres actifs courants	41 694 536,39		41 694 536,39	37 786 299,20	**PASSIF COURANT**		
Disponibilités et assimilés					Fournisseurs et comptes rattachés	1 589 155 526,07	1 203 868 653,50
Placements et autres actifs financiers courants					Impôts	13 382 899,75	4 636 482,77
Trésorerie	1 534 743,89		1 534 743,89	982 883,54	Autres dettes	422 724 744,62	430 832 794,69
					Trésorerie Passif		
TOTAL ACTIF COURANT	9 987 718 465,09	1 374 259 561,09	8 613 458 904,00	9 115 990 383,66	TOTAL PASSIF COURANT - III	2 025 233 170,44	1 639 337 930,96
TOTAL GENERAL ACTIF	148 030 494 599,80	86 195 409 512,04	61 835 087 087,76	60 842 928 146,34	TOTAL GENERAL PASSIF	61 835 085 087,76	60 842 928 146,34

(1) A ne pas utiliser

الملاحق

ملحق رقم: 09

SONATRACH		BILAN	En Dinars
HBK Cumulé	C	AU 31 Décembre 2017	

ACTIF

RUBRIQUE	N Brut	N Amort - Prov.	N Net	N - 1 Net
ACTIF NON COURANT				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles	1 748 321 054,41	1 748 321 054,41		
Immobilisations corporelles	127 454 958 398,17	91 157 116 236,78	36 297 842 161,39	33 072 806 478,09
Immobilisations en cours	21 839 268 944,40	1 158 198,73	21 838 110 745,67	19 857 902 484,16
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence - entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	138 372 810,99		138 372 810,99	145 030 263,54
Impôts différés actif	183 683 826,29		183 683 826,29	145 886 957,97
TOTAL ACTIF NON COURANT	151 364 605 034,26	92 906 595 489,92	58 458 009 544,34	53 221 626 183,76
ACTIF COURANT				
Stocks et en-cours	10 986 985 259,18	1 145 917 181,68	9 841 068 077,50	8 531 960 190,94
Créances et emplois assimilés				
Clients	13 767 649,32		13 767 649,32	19 140 636,72
Autres débiteurs	5 550 538,01	885 017,79	4 665 520,22	19 128 796,06
Impôts	3 183 963,00		3 183 963,00	
Autres actifs courants	42 749 525,25		42 749 525,25	41 694 536,39
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	17 127 667,65		17 127 667,65	1 534 743,89
TOTAL ACTIF COURANT	11 069 364 602,41	1 146 802 199,47	9 922 562 402,94	8 613 458 904,00
TOTAL GENERAL ACTIF	162 433 969 636,67	94 053 397 689,39	68 380 571 947,28	61 835 085 087,76

PASSIF

RUBRIQUE	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées(1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net (Résultat net part du groupe(1))	-2 787 919 492,76	2 100 357 488,87
Autres capitaux propres - Report à nouveau	-10 260 820,71	
Comptes de liaison	67 040 733 805,24	55 916 417 383,54
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL CAPITAUX PROPRES - I	64 242 553 691,77	58 016 774 872,41
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (Différés et provisionnés)	12 735 852,00	12 735 852,00
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 868 094 042,39	1 780 341 192,91
TOTAL PASSIF NON COURANTS - II	1 880 829 894,39	1 793 077 044,91
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 838 445 888,78	1 589 155 526,07
Impôts	2 482 255,44	7 024 826,02
Autres dettes	416 260 216,90	429 052 818,35
Trésorerie Passif		
TOTAL PASSIF COURANT - III	2 257 188 361,12	2 025 233 170,44
TOTAL GENERAL PASSIF	68 380 571 947,28	61 835 085 087,76

(1) A ne pas utiliser

الملاحق

ملحق رقم: 10

Edité le : 14/04/2019 06:57
Par : SIEGE (PERIM. GESTION)

CUMUL HBK

CENTRALISATION

B I L A N

Exercice 2018

ACTIF					PASSIF		
RUBRIQUE	N Brut	N Amort-Prov.	N Net	N-1 Net	RUBRIQUE	N	N-1 Net
ACTIF NON COURANT					**CAPITAUX PROPRES**		
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					Capital émis		
Immobilisations incorporelles	1 781 986 555,82	1 753 931 971,31	28 054 584,51		Capital non appelé		
Immobilisations corporelles	137 835 838 611,41	99 475 174 370,71	38 360 664 240,70	36 297 842 161,39	Prime et reserves (Réserves consolidées(1))		
Immobilisations en cours	23 347 492 078,50	1 158 198,73	23 346 333 879,77	21 838 110 745,67	Ecart de réévaluation		
Immobilisations financières	162 515 316,38		162 515 316,38	138 372 810,99	Ecart d'équivalence (1)		
Titres mis en équivalence - entreprises associées					**Résultat net(Résultat net part du groupe(1)**	-5 085 345 295,32	-2 787 919 492,76
Autres participations et créances rattachées					Autres capitaux propres Report à nouveau		-10 260 620,71
Autres titres immobilisés					Comptes de liaison	73 382 226 353,49	67 040 733 805,24
Prêts et autres actifs financiers non courants	162 515 316,38		162 515 316,38	138 372 810,99	**Part de la société consolidante (1)**		
Impôts différés actifs	240 179 594,21		240 179 594,21	183 683 826,29	**Part des minoritaires (1)**		
TOTAL ACTIF NON COURANT	**163 368 012 156,32**	**101 230 264 540,75**	**62 137 747 615,57**	**58 458 009 544,34**	**TOTAL CAPITAUX PROPRES - I**	**68 296 881 058,17**	**64 242 553 691,77**
ACTIF COURANT					**PASSIF NON COURANT**		
Stocks et en-cours	13 104 613 364,81	1 608 499 055,28	11 496 114 309,53	9 841 068 077,50	Emprunts et dettes financières		
Créances et emplois assimilés					Impots (différés et provisions)	12 735 852,00	12 735 852,00
Clients	29 276 717,37		29 276 717,37	13 767 649,32	Autres dettes non courantes		
Autre débiteurs	25 494 763,26	1 587 337,06	23 907 426,20	4 665 520,22	Provisions et produits comptabilisés d'avance	2 251 092 204,39	1 868 094 042,39
Impôts	3 183 963,00		3 183 963,00	3 183 963,00	**TOTAL PASSIF NON COURANT-II**	**2 263 828 056,39**	**1 880 829 894,39**
Autres actifs courants	42 746 473,57		42 746 473,57	42 749 525,25	**PASSIF COURANTS**		
Disponibilités et assimilés					Fournisseurs et comptes rattachés	2 785 741 879,43	1 838 445 888,78
Placements et autres actifs financiers courants					Impôts	5 623 205,81	2 482 255,44
Trésorerie	40 596 178,60		40 596 178,60	17 127 667,65	Autres dettes	421 498 484,04	416 260 216,90
					Trésorerie Passif		
TOTAL ACTIF COURANT	**13 245 911 460,61**	**1 610 086 392,34**	**11 635 825 068,27**	**9 922 562 402,94**	**TOTAL PASSIF COURANT III**	**3 212 863 569,28**	**2 257 188 361,12**
TOTAL ACTIF	**176 613 923 616,93**	**102 840 350 933,09**	**73 773 572 683,84**	**68 380 571 947,28**	**TOTAL PASSIF**	**73 773 572 683,84**	**68 380 571 947,28**
		Contrôle équilibre Actif ¿ Passif >>>	**0,00**	**0,00**			

الملاحق

ملحق رقم: 11

SONATRACH			TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS						En Dinars
	HBK Cumulé	C	AU 31 Décembre 2016						
Cpte	DESIGNATION		N			N - 1			
			Externes	Internes	Total	Externes	Internes	Total	
70	Ventes et produits annexes		11 294 556 586,52	43 065 282 535,95	54 359 839 122,47	8 248 569 030,12	48 931 603 125,39	57 180 172 155,51	
72	Production stockée ou déstockée		37 160 269 137,18	-37 466 256 458,80	-305 987 321,62	40 701 660 769,66	-43 189 009 826,55	-2 487 349 058,89	
73	Production immobilisée		8 760 877 772,12		8 760 877 772,12	7 396 892 662,72		7 396 892 662,72	
74	Subventions d'exploitation								
	I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		57 215 703 495,82	5 599 026 077,15	62 814 729 572,97	56 347 122 462,50	5 742 593 296,84	62 089 715 759,34	
60	Achats consommés		1 544 473 179,24	1 044 560 603,05	2 589 033 782,29	1 397 139 052,90	690 268 710,79	2 087 407 763,69	
61	Services extérieurs		11 654 303 773,21	4 330 780 738,34	15 985 084 511,55	11 151 943 247,02	4 134 475 911,13	15 286 419 158,15	
62	Autres services extérieurs		431 967 884,61	8 380 174 741,89	8 812 142 626,50	298 477 379,94	8 035 335 394,36	8 333 812 774,30	
	II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		13 630 744 837,06	13 755 516 083,28	27 386 260 920,34	12 847 559 679,86	12 860 080 016,28	25 707 639 696,14	
	III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		43 584 958 658,76	-8 156 490 006,13	35 428 468 652,63	43 499 562 782,64	-7 117 486 719,44	36 382 076 063,20	
63	Charges de personnel		2 783 812 354,06		2 783 812 354,06	2 675 505 821,38		2 675 505 821,38	
64	Impôts, taxes et versements assimilés		22 916 074 014,61		22 916 074 014,61	22 734 734 127,43		22 734 734 127,43	
	IV - EXEDENT BRUT D'EXPLOITATION		17 885 072 290,09	-8 156 490 006,13	9 728 582 283,96	18 089 322 833,83	-7 117 486 719,44	10 971 836 114,39	
75	Autres produits opérationnels		346 543 720,93	7 477 939,37	354 021 660,30	857 109 954,10	309 629 190,68	1 166 739 144,78	
65	Autres charges opérationnelles		412 025 189,84	23 090 737,07	435 115 926,91	149 761 369,42	658 442 377,66	808 203 747,08	
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		8 086 133 909,97		8 086 133 909,97	7 738 717 681,72		7 738 717 681,72	
78	Reprises sur pertes de valeurs et provisions		400 945 411,21		400 945 411,21	171 517 913,07		171 517 913,07	
	V - RESULTAT OPERATIONNEL		10 134 402 322,42	-8 172 102 803,83	1 962 299 518,59	11 229 471 649,86	-7 466 299 906,42	3 763 171 743,44	
76	Produits financiers		181 176 449,50		181 176 449,50	205 632 330,62		205 632 330,62	
66	Charges financières		44 437 614,22		44 437 614,22	63 046 571,32		63 046 571,32	
	VI - RESULTAT FINANCIER		136 738 835,28		136 738 835,28	142 585 759,30		142 585 759,30	
	VII - RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOT (V + VI)		10 271 141 157,70	-8 172 102 803,83	2 099 038 353,87	11 372 057 409,16	-7 466 299 906,42	3 905 757 502,74	
695/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires								
692/3	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		-1 319 135,00		-1 319 135,00	-995 735,00		-995 735,00	
	▸ TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		58 144 369 077,46	5 606 504 016,52	63 750 873 093,98	57 581 382 660,29	6 052 222 487,52	63 633 605 147,81	
	▸ TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		47 871 908 784,76	13 778 606 820,35	61 650 515 605,11	46 208 329 516,13	13 518 522 393,94	59 726 851 910,07	
	VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		10 272 460 292,70	-8 172 102 803,83	2 100 357 488,87	11 373 053 144,16	-7 466 299 906,42	3 906 753 237,74	
77	Eléments extraordinaires (produits)								
67	Eléments extraordinaires (charges)								
	IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE								
	X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		10 272 460 292,70	-8 172 102 803,83	2 100 357 488,87	11 373 053 144,16	-7 466 299 906,42	3 906 753 237,74	

SH-DP 15/09/2020 13:17

الملاحق

ملحق رقم: 12

SONATRACH			TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS						En Dinars
	HBK Cumulé	C	AU 31 Décembre 2017						
Cpte	DESIGNATION		N			N - 1			
			Externes	Internes	Total	Externes	Internes	Total	
70	Ventes et produits annexes		15 710 851 226,34	41 325 673 526,35	57 036 524 752,69	11 294 556 586,52	43 065 282 535,95	54 359 839 122,47	
72	Production stockée ou déstockée		37 125 552 556,17	-36 409 616 765,64	715 935 790,53	37 160 269 137,18	-37 466 256 458,80	-305 987 321,62	
73	Production immobilisée		9 829 355 689,89		9 829 355 689,89	8 760 877 772,12		8 760 877 772,12	
74	Subventions d'exploitation								
	I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		62 665 759 472,40	4 916 056 760,71	67 581 816 233,11	57 215 703 495,82	5 599 026 077,15	62 814 729 572,97	
60	Achats consommés		1 857 517 540,78	584 576 922,87	2 442 094 463,65	1 544 473 179,24	1 044 560 603,05	2 589 033 782,29	
61	Services extérieurs		13 381 577 950,27	5 036 299 466,74	18 417 877 417,01	11 654 303 773,21	4 330 780 738,34	15 985 084 511,55	
62	Autres services extérieurs		1 209 123 618,92	7 557 513 038,91	8 766 636 657,83	431 967 884,61	8 380 174 741,89	8 812 142 626,50	
	II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		16 448 219 109,97	13 178 389 428,52	29 626 608 538,49	13 630 744 837,06	13 755 516 083,28	27 386 260 920,34	
	III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		46 217 540 362,43	-8 262 332 667,81	37 955 207 694,62	43 584 958 658,76	-8 156 490 006,13	35 428 468 652,63	
63	Charges de personnel		2 727 472 745,91		2 727 472 745,91	2 783 812 354,06		2 783 812 354,06	
64	Impôts, taxes et versements assimilés		30 212 130 330,46		30 212 130 330,46	22 916 074 014,61		22 916 074 014,61	
	IV - EXEDENT BRUT D'EXPLOITATION		13 277 937 286,06	-8 262 332 667,81	5 015 604 618,25	17 885 072 290,09	-8 156 490 006,13	9 728 582 283,96	
75	Autres produits opérationnels		416 076 849,14	132 466 951,99	548 543 801,13	346 543 720,93	7 477 939,37	354 021 660,30	
65	Autres charges opérationnelles		439 417 551,45	142 542 746,65	581 960 298,10	412 025 189,84	23 090 737,07	435 115 926,91	
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		8 389 357 609,82		8 389 357 609,82	8 086 133 909,97		8 086 133 909,97	
78	Reprises sur pertes de valeurs et provisions		477 476 643,89		477 476 643,89	400 945 411,21		400 945 411,21	
	V - RESULTAT OPERATIONNEL		5 342 715 617,82	-8 272 408 462,47	-2 929 692 844,65	10 134 402 322,42	-8 172 102 803,83	1 962 299 518,59	
76	Produits financiers		136 393 495,69		136 393 495,69	181 176 449,50		181 176 449,50	
66	Charges financières		42 677 632,83		42 677 632,83	44 437 614,22		44 437 614,22	
	VI - RESULTAT FINANCIER		93 715 862,86		93 715 862,86	136 738 835,28		136 738 835,28	
	VII - RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOT (V + VI)		5 436 431 480,68	-8 272 408 462,47	-2 835 976 981,79	10 271 141 157,70	-8 172 102 803,83	2 099 038 353,87	
695/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires								
692/3	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		-48 057 489,03		-48 057 489,03	-1 319 135,00		-1 319 135,00	
	▸ TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		63 695 706 461,12	5 048 523 712,70	68 744 230 173,82	58 144 369 077,46	5 606 504 016,52	63 750 873 093,98	
	▸ TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		58 211 217 491,41	13 320 932 175,17	71 532 149 666,58	47 871 908 784,76	13 778 608 820,35	61 650 515 605,11	
	VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 484 488 969,71	-8 272 408 462,47	-2 787 919 492,76	10 272 460 292,70	-8 172 102 803,83	2 100 357 488,87	
77	Eléments extraordinaires (produits)								
67	Eléments extraordinaires (charges)								
	IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE								
	X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		5 484 488 969,71	-8 272 408 462,47	-2 787 919 492,76	10 272 460 292,70	-8 172 102 803,83	2 100 357 488,87	

الملاحق

ملحق رقم: 13

CUMUL HBK

EDITE PAR: SIEGE (PERIM. GESTION)

EDITE LE: 14/04/19 07:05:53

SONATRACH

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

EN DINARS

CENTRALISATION

AU 31 DECEMBRE 2018

CPTE	DESIGNATION	N			N-1		
		EXTERNES	INTERNES	TOTAL	EXTERNES	INTERNES	TOTAL
70	Ventes et produits annexes	7 598 739 722,20	58 864 253 380,59	66 462 993 102,79	15 710 851 226,34	41 325 673 526,35	57 036 524 752,69
72	Production stockée ou destockée	53 024 642 011,80	- 52 554 142 778,72	470 499 233,08	37 125 552 556,17	- 36 409 616 765,64	715 935 790,53
73	Production immobilisée	8 727 417 490,84		8 727 417 490,84	9 829 355 689,89		9 829 355 689,89
74	Subventions d'exploitation						
	I. PRODUCTION DE L'EXERCICE	**69 350 799 224,84**	**6 310 110 601,87**	**75 660 909 826,71**	**62 665 759 472,40**	**4 916 056 760,71**	**67 581 816 233,11**
60	Achats consommés	1 883 265 553,84	966 239 428,54	2 849 504 982,38	1 857 517 540,78	584 576 922,87	2 442 094 463,65
61	Services exterieurs	16 113 762 058,54	3 220 646 200,38	19 334 408 258,92	13 381 577 950,27	5 036 299 466,74	18 417 877 417,01
62	Autres services exterieurs	1 229 710 268,37	8 238 009 018,59	9 467 719 286,96	1 209 123 618,92	7 557 513 038,91	8 766 636 657,83
	II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**19 226 737 880,75**	**12 424 894 647,51**	**31 651 632 528,26**	**16 448 219 109,97**	**13 178 389 428,52**	**29 626 608 538,49**
	III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	**50 124 061 344,09**	**- 6 114 784 045,64**	**44 009 277 298,45**	**46 217 540 362,43**	**- 8 262 332 667,81**	**37 955 207 694,62**
63	Charges de personnel	2 696 622 904,28		2 696 622 904,28	2 727 472 745,91		2 727 472 745,91
64	Impôts,taxes et versements assimilés	36 924 015 435,10		36 924 015 435,10	30 212 130 330,46		30 212 130 330,46
	IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**10 503 423 004,71**	**- 6 114 784 045,64**	**4 388 638 959,07**	**13 277 937 286,06**	**- 8 262 332 667,81**	**5 015 604 618,25**
75	Autres produits opérationnels	923 786 577,45	187 549 427,55	1 111 336 005,00	416 076 849,14	132 466 951,99	548 543 801,13
65	Autres charges opérationnels	603 878 685,02	522 487 281,18	1 126 365 966,20	439 417 551,45	142 542 746,65	581 960 298,10
68	Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	9 531 769 399,14		9 531 769 399,14	8 389 357 609,82		8 389 357 609,82
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	50 469 382,48		50 469 382,48	477 476 643,89		477 476 643,89
	V. RESULTAT OPERATIONNEL	**1 342 030 880,48**	**- 6 449 721 899,27**	**- 5 107 691 018,79**	**5 342 715 617,82**	**- 8 272 408 462,47**	**- 2 929 692 844,65**
76	Produits financiers	31 531 275,62		31 531 275,62	136 393 495,69		136 393 495,69
66	Charges financieres	65 681 320,07		65 681 320,07	42 677 632,83		42 677 632,83
	VI. RESULTAT FINANCIER	**- 34 150 044,45**		**- 34 150 044,45**	**93 715 862,86**		**93 715 862,86**
	VII. RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOT (V+VI)	**1 307 880 836,03**	**- 6 449 721 899,27**	**- 5 141 841 063,24**	**5 436 431 480,68**	**- 8 272 408 462,47**	**- 2 835 976 981,79**
695/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires						
692/3	Impôts différés(variations)sur résultat ordinaires	- 56 495 767,92		- 56 495 767,92	- 48 057 489,03		- 48 057 489,03
	- TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES (c)	70 356 586 460,39	6 497 660 029,42	76 854 246 489,81	63 695 706 461,12	5 048 523 712,70	68 744 230 173,82
	- TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES (d)	68 992 209 856,44	12 947 381 928,69	81 939 591 785,13	58 211 217 491,41	13 320 932 175,17	71 532 149 666,58
	VIII. RESULTAT DES ACTIVITES ORDINAIRES (c-d)	**1 364 376 603,95**	**- 6 449 721 899,27**	**- 5 085 345 295,32**	**5 484 488 969,71**	**- 8 272 408 462,47**	**- 2 787 919 492,76**
77	Eléments extraordinaire (produits)						
67	Eléments extraordinaire (charges)						
	IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE						
	X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**1 364 376 603,95**	**- 6 449 721 899,27**	**- 5 085 345 295,32**	**5 484 488 969,71**	**- 8 272 408 462,47**	**- 2 787 919 492,76**

ملحق رقم: 14

SONATRACH	TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (Méthode indirecte)		En Dinars
	AU 31 Décembre 2016		
	HBK Cumulé C	EXERCICE N	EXERCICE N -1
RUBRIQUE			
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Résultat net de l'exercice		2 100 357 488,87	3 906 753 237,74
Ajustement pour :			
- Amortissements et provisions		7 249 019 625,28	7 635 679 693,93
- Variation des impôts différés		-1 319 135,00	-995 735,00
- Quote-part des subventions virées au résultat			
- Variation des stocks		-473 074 627,41	-1 457 889 204,14
- Variation des clients & autres créances		1 807 642,13	5 475 173,93
- Variation des fournisseurs et autres dettes		374 545 148,10	-831 876 266,91
- Plus ou moins-values de cessions, nettes d'impôts			
- Report à nouveau & Comptes de liaisons		2 436 640 463,33	-2 202 160 590,09
Flux de trésorerie générés par l'activité (A)		12 630 510 575,86	9 959 814 369,88
Flux de trésorerie provenant des opérations d'investissement			
Acquisitions d'immobilisations incorporelles et corporelles		14 051 131 791,86	10 141 397 812,46
Cessions d'immobilisations incorporelles et corporelles		-5 327 384 100,63	-109 649 715,63
Acquisitions d'immobilisations financières		42 564 285,66	86 441 904,77
Cessions d'immobilisations financières		-43 106 499,12	-33 630 498,12
Subventions d'équippement & d'investissment			
Indidence des variations de périmètre de consolidations (1)			
Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissment (B)		-8 723 205 477,77	-10 084 559 503,48
Flux de trésorerie provenant des opérations de financement			
Variation des capitaux propres			
Variation des emprunts et dettes financières			
Affectations du resultat (n-1)			
- Coupons & Dividendes			
- Reserves facultatives		-3 906 753 237,74	109 952 620,05
Flux de trésorerie liés aux opérations de financement (C)		-3 906 753 237,74	109 952 620,05
Flux de trésorerie de la période (A+B+C)		551 860,35	-14 792 513,55
Trésorerie d'ouverture		982 883,54	15 775 397,09
Trésorerie de clôture		1 534 743,89	982 883,54
Indidence des variations de cours des devises (1)			
Variation de trésorerie		551 860,35	-14 792 513,55

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

(2) Report à nouveau, Ajustement résultant du changement de méthodes comptables et comptes de liaison

SH-DP 15/09/2020 13:18

ملحق رقم: 15

SONATRACH	TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (Méthode indirecte)		En Dinars
	AU 31 Décembre 2017		
	HBK Cumulé C	EXERCICE N	EXERCICE N -1
RUBRIQUE			
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Résultat net de l'exercice		-2 787 919 492,76	2 100 357 488,87
Ajustement pour :			
- Amortissements et provisions		7 945 741 026,83	279 402 906 653,68
- Variation des impôts différés		-37 796 868,32	70 975 117,00
- Quote-part des subventions virées au résultat			
- Variation des stocks		1 080 781 520,67	-9 424 982 186,81
- Variation des clients & autres créances		4 519 079,46	3 854 868 777,43
- Variation des fournisseurs et autres dettes		251 202 577,25	-12 996 294 320,76
- Plus ou moins-values de cessions, nettes d'impôts			
- Report à nouveau & Comptes de liaisons		11 114 055 800,99	51 249 796 158,43
Flux de trésorerie générés par l'activité (A)		15 399 982 443,86	490 880 583 001,62
Flux de trésorerie provenant des opérations d'investissement			
Acquisitions d'immobilisations incorporelles et corporelles		16 608 044 223,32	605 710 462 070,08
Cessions d'immobilisations incorporelles et corporelles		-3 317 354 739,54	-255 550 776 821,92
Acquisitions d'immobilisations financières		40 650 000,00	1 335 577 666,98
Cessions d'immobilisations financières		-47 307 452,55	-1 064 983 221,73
Subventions d'équippement & d'investissment			
Indidence des variations de périmètre de consolidations (1)			
Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissment (B)		-13 284 032 031,23	-350 430 279 693,41
Flux de trésorerie provenant des opérations de financement			
Variation des capitaux propres			
Variation des emprunts et dettes financières			
Affectations du resultat (n-1)			
- Coupons & Dividendes			
- Reserves facultatives		-2 100 357 488,87	-142 150 659 160,62
Flux de trésorerie liés aux opérations de financement (C)		-2 100 357 488,87	-142 150 659 160,62
Flux de trésorerie de la période (A+B+C)		15 592 923,76	-1 700 355 852,41
Trésorerie d'ouverture		1 534 743,89	2 352 179 881,80
Trésorerie de clôtture		17 127 667,65	651 824 029,39
Indidence des variations de cours des devises (1)			
Variation de trésorerie		15 592 923,76	-1 700 355 852,41

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

(2) Report à nouveau, Ajustement résultant du changement de méthodes comptables et comptes de liaison

SH-DP 15/09/2020 13:18

ملحق رقم: 16

SONATRACH s.p.a
LIASSE REGION HBK (4100-4115) CUMUL HBK
CENTRALISATION

Edité Le : 14-04-19 08:00
Par : SIEGE (PERIM. GESTION)

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

Rubriques	Exercice 2018	Exercice 2017
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Résultat net de l'exercice	-5 085 345 295,32	-2 787 919 492,76
Ajustement pour :		
Amortissements et provisions	9 169 951 405,70	7 945 741 026,83
Variation des impôts différés	-56 495 767,92	-37 796 868,32
Quote-part des subventions virées au résultat		
Variation des stocks	-2 117 628 105,63	-1 080 781 520,67
Variation des clients & autres créances	-42 268 562,64	-4 519 079,46
Variation des fournisseurs et autres dettes	956 036 429,18	251 202 577,25
Plus ou moins-values de cessions, nettes d'impôts	6 457 100,00	
Report à nouveau & Comptes de liaisons	6 351 753 168,96	11 114 055 800,99
Flux de trésorerie générés par l'activité (A)	**9 182 460 372,33**	**15 399 982 443,86**
Flux de trésorerie provenant des opérations d'investissement		
Acquisitions d'immobilisations incorporelles et corporelles	-12 207 757 121,73	-16 608 044 223,32
Cessions d'immobilisations incorporelles et corporelles	284 988 272,98	3 317 354 739,54
Acquisitions d'immobilisations financières	-71 590 477,02	-40 650 000,00
Cessions d'immobilisations financières	47 447 971,63	47 307 452,55
Subventions d'équippement & d'investissment		
Indidence des variations de périmètre de consolidations (1)		
Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissment (B)	**-11 946 911 354,14**	-13 284 032 031,23
Flux de trésorerie provenant des opérations de financement		
Variation des capitaux propres		
Variation des emprunts et dettes financières		
Affectations du resultat (n-1)		
Coupons & Dividendes		
Reserves facultatives	2 787 919 492,76	-2 100 357 488,87
Flux de trésorerie liés aux opérations de financement (C)	**2 787 919 492,76**	**-2 100 357 488,87**
Flux de trésorerie de la période (A+B+C)	**23 468 510,95**	**15 592 923,76**
Trésorerie d'ouverture	17 127 667,65	1 534 743,89
Trésorerie de clôture	40 596 178,60	17 127 667,65
Indidence des variations de cours des devises (1)		
Variation de trésorerie	**23 468 510,95**	**15 592 923,76**
Contrôle Ecart >>>	**0,00**	**0,00**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.